جامعة العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# التنافس الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية.

إعداد الطالب:
الحسين بوعلي

إشراف الدكتورة:
ليلى لعجال

أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب. | الرتبة العلمية. | الصفة. |
|---|---|---|
| رقية بلقاسمي | أستاذ محاضر قسم - ب - | رئيسا |
| ليلى لعجال | أستاذ محاضر قسم - أ - | مشرفا ومقررا |
| يوسف ازروال | أستاذ محاضر قسم - أ - | ممتحنا |

السنة الجامعية

2021 /2020

# شكر وعرفان.

عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس، لم يشكر الله".

وأصالة عن أنفسنا نتوجّه بالشكر الجزيل إلى:

الدكتورة: ليلى لعجال.

على تفضلها بالإشراف على هذا البحث فلها كامل التقدير والعرفان.

وإلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة.

تبسة.

# الإهداء

إلى من أحمل اسمه بكل اعتزاز

أبي.

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

أمي الغالية.

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل

من الحياة إخوتي.

إلى من ضاقت السطور من

ذكرهم فوسعهم قلبي أصدقائي.

**الملخص.**

**تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الصين والهند كقوى صاعدة في المجتمع الدولي، وكيف أنهم يتشابهان في العديد من الأوضاع كالحجم الجغرافي وعدد السكان، حيث يعتبران أهم قوى في منطقة جنوب شرق آسيا حيث تعتبر هذه الأخيرة موقعا استراتيجيا وحيويا بالنسبة لكل من الصين والهند. لذلك أقامت كل منهما علاقات مع دول جنوب شرق آسيا منفردة، وكذلك إقامة علاقات مع منظمة الآسيان التي هي تكتل لدول المنطقة. حيث تشهد كل من الصين والهند تنافس حاد على منطقة جنوب شرق آسيا، كان في بعض الأحيان عبارة عن تعاون ومرات أخر يصل إلى التوتر، والتنافس كان في العديد من المجالات أهمها المجال الاقتصادي والذي يلعب دورا كبيرا في صعود الصين والهند، وكذلك المجال الأمني والمجال الثقافي.**

**ABSTRACT**

**This study aims to identify China and India as emerging powers in the international community, and how they are similar in many situations, such as geographical size and population, as they are considered the most important forces in Southeast Asia, as the latter is considered a strategic and vital location for both China and India. Therefore, each of them established relations with the countries of Southeast Asia separately, as well as establishing relations with the ASEAN Organization, which is a grouping of countries in the region. As both China and India are witnessing intense competition over the Southeast Asian region, it was sometimes a form of cooperation and other times reaching tension, and competition was in many areas, the most important of which was the economic field, which plays a major role in the rise of China and India, as well as the security and cultural sphere.**

# مقدمة

## مقدمة

التنافس الدولي أصبحت وجها من أوجه التعامل الدولي بل هو صفة غالبة على معظم التعاملات الدولية خاصة في جانبها الاقتصادي، ويعتبر التنافس نمطية طبيعية في العلاقات الدولية نظرا لتقاطع المصالح في الكثير من المجالات، ومع تزايد الاعتماد المتبادل تزيد معه درجة التنافس بين الدول، وهذا التنافس قد يصبح توتر ثم نزاع ويصبح صراعا.

إن النظام الدولي يعرف العديد من القوى التي لها دور كبير في المحافظة على استقرار هذا النظام، لكن بعد سنة 2001، بدأت تظهر قوى أخرى صاعدة أصبحت تلعب دورا إقليميا وحتى عالميا، صُعود هذه القوى الآسيوية يبدو هذه المرة مختلفا، ومن بين هذه الدول نجد الصين والهند حيث تسعى كل قوة صاعدة إلى حماية مصالحها الحيوية.

يقصد بجنوب شرق آسيا مجموعة البلدان التي تقع جنوب بلاد الصين والى الشرق من به القارة الهندية والمحاطة من الشرق ببحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي ومن الغرب خليج البنجاب، صارت منطقة جنوب شرق آسيا تعد منطقة جنوب شرق آسيا مكونا هاما من المكونات الجيوسياسية لإقليم آسيا المحيط الهادي، لأسباب جيو اقتصادية هامة، كما تعتبر مركز جذب وساحة للمنافسة الإستراتيجية للقوى العالمية والإقليمية المحيطة بتلك الدول، وذلك لما يتمتعا به من موارد وقدرات وثروات اقتصادية إذا تحاول الدول الكبرى والعظمي إتباع سياسات عديدة للتواجد في هذه المنطقة.

ظهور الصين كقوة يحسب لها من جميع الزوايا تسعى إلى خلق مجال نفوذ في جنوب شرق آسيا لذلك تعمل على تعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية عبر إطلاقها لمبادرات ومشاريع كبرى بغرض تحقيق هيمنتها على المدى الطويل، مما أدى بالهند كقوة صاعدة تمتلك مقومات ضخمة تكاد تكون شبيهة بمقومات الصين إلى التنافس في هذه المنطقة.

أقامت كل من الصين والهند علاقات مع دول جنوب شرق آسيا منفردة، كما أقامت علاقات مع منظمة الآسيان كتكتل مهم في المنطقة ناهض بها، وهذه العلاقات شملت العديد من المجالات خاصة منها المجال الاقتصادي والأمني والثقافي، والملاحظ أن إذا توافق مصالح كل من الصين والهند في المنطقة تبقى العلاقات بينهما قائمة، أما إذا تعارضت مصالحها قد يتحول هذا التنافس إلى صراع يؤدي بالمنطقة لكوارث خاصة مع امتلاكهما أسلحة نووية.

## ✓ أهمية الدراسة.

تتوفر منطقة جنوب شرق آسيا على مجموعة من المقومات التي تجعلها تحتل مركزا إقليميا وعالميا كذلك موقعها الاستراتيجي القريب من قوتان صاعدتان هما الصين والهند، حيث أقاما علاقات مع دول المنطقة وبما أن قوتان صاعدتان كانت بينهما تنافس في العديد من المجالات المهمة، لذلك حاولنا التطرق لجميع مجالات التنافس (الاقتصادية، الأمنية، الثقافية).

## ✓ أسباب اختيار الموضوع.

### 1/ الأسباب الموضوعية.

إن تزايد حدة التنافس بين الدول خاصة الصاعدة والكبرى ازداد بشكل كبير، لذلك أصبح الباحثين يهتمون بهذا المجال، ومع تزايد الاهتمام بمنطقة جنوب شرق آسيا كمنطقة إستراتيجية قريبة من الصين والهند كقوى حيث يدور بينهما تنافس كبير حول إقامة علاقات مع دول هذه المنطقة، وهذا ما يدفع الباحثين لدراسة هذه المواضيع.

### 2/ الأسباب الذاتية.

يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع إلى رغبة في نفسي، نظرا لأنني مهتم بمواضيع القوى الصاعدة خاصة إذا تعلق بالتنافس بين الصين والهند باعتبارهما قوتان صاعدتان يمتلكان كل المقومات الاقتصادية والعسكرية كذلك ان التنافس يدور في منطقة جنوب شرق آسيا، كذلك طموحاتي اللا محدودة في محاولة تنمية وتعزيز قدراتي العلمية حول منطقة مهمة في العالم.

## ✓ أهداف الدراسة.

تحاول الدراسة تزويد الباحثين بصورة دقيقة لمنطقة جنوب شرق آسيا من خلال تحديد أهميتها الإستراتيجية وطبيعة التنافس الذي يصل إلى مرحلة التوتر بين كل من الصين والهند ودراسة آثارها المحتملة على الوضع في المنطقة، كما تسعى لمعرفة أهم مجالات التعاون وتنوعها خاصة في المجال الاقتصادي بين كل من الصين والهند في منطقة جنوب شرق آسيا.

## ✓ الدراسات السابقة.

نقصد بالأدبيات السابقة جميع البحوث والدراسات العلمية التي تتشابه مع البحث الراهن أو تقترب منه في جانب ما.

- جصاص لبنى،" أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا "، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

تطرقت الباحثة في رسالة الماجستير إلى التطرق لمنطقة مهمة وهي إقليم جنوب آسيا احد الأقاليم حيوية لما تحتويه من أنماط تفاعلية تتراوح بين الصراع تارة والتعاون تارة أخرى، وهو ما يجعل الإقليم يعرف ديناميكية مستمرة قابلة للتغيير في أي لحظة، حيث أن أي تغير في هذا الإقليم يؤثر على العديد من الأقاليم المجاورة لذلك سعت كل من الهند والصين للهيمنة الإقليمية ولعب ادوار عالمية.

- نسيمة طويل، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، (جانفي 2017)

أين تطرق الباحثة للتفصيل في ظاهرة التنافس الدولي، حيث أصبحت وجها من أوجه التعامل الدولي بل هو صفة غالبة على معظم التعاملات الدولية خاصة في جانبها الاقتصادي، ويعتبر التنافس نمطية طبيعية في العلاقات الدولية نظرا لتقاطع المصالح في الكثير من المجالات، ومع تزايد الاعتماد المتبادل تزيد معه درجة التنافس بين الدول.

- عبد القادر دندن،" الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991 2006 " جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.

قام الباحث بدراسة النظام الإقليمي لجنوب آسيا حيث قام بتحليل الدور الإقليمي الصيني وما يرتبط به من دراسة لطبيعة وأهداف وأدوات الدور الذي تلعبه القوة الصينية الصاعدة ف محيطها الإقليمي وبالأخص ضمن الدائرة الإقليمية التي تحوي ما يعرف بالنظام الإقليمي لجنوب آسيا الذي يتميز بتواجد القوتين النوويتين المتصارعتين الهند وباكستان. كما تغطي الدراسة تفاعلات الصين ضمن النظام الإقليمي لجنوب آسيا باعتبارها منطقة حيوية في الإستراتيجية الصينية.

## مقدمة

### ✓ إشكالية الدراسة.

ازداد الاهتمام بموضوع التنافس في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت تنال اهتماما كبيرا من طرف الباحثين، بالإضافة إلى التركيز على التنافس بين قوتين صاعدتين هما الصين والهند ويدور التنافس في منطقة إستراتيجية وحيوية وهي منطقة جنوب شرق آسيا.

**ما هي أبرز مجالات التنافس بين الصين والهند في منطقة جنوب شرق آسيا؟**

ويتفرع على هذا السؤال المركزي بعض الأسئلة الفرعية لتبسيط الإشكالية أكثر:

1/ ما تعريف التنافس في العلاقات الدولية؟

2/ ماهي مقومات الصين كقوى صاعدة؟

3/ ماهي مقومات الهند كقوى صاعدة؟

4/ ما هي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا؟

5/ ما هي دوافع الاهتمام الصيني والهندي بمنطقة جنوب شرق آسيا؟

6/ ما طبيعة العلاقة بين الصين والهند؟

7/ ما مدى نجاح علاقات الصين والهند مع دول جنوب آسيا؟

### ✓ فرضيات الدراسة.

تبعا للأسئلة التي تم طرحها كإشكالية للدراسة نقترح الفرضيات التالية:

1/ التنافس بين الصين والهندي كقوى صاعدة في إقليم جنوب شرق آسيا يرتكز حول الجانب الأمني وبالتركيز أكثر على الجانب الاقتصادي لذي يعتبر أهم مقوم لكل من الصين والهند.

2/ كلما تعارضت المصالح الصينية الهندية في إقليم جنوب شرق آسيا، كلما أدى ذلك إلى ازدياد حدة التنافس بين الصين والهند.

3/ استمرار الصعود الهندي والصيني يؤدي إلى استمرار التنافس بينهما في إقليم جنوب شرق آسيا.

## ✓ حدود الدراسة.

### 1/ الحدود الزمنية.

تدور أحداث حول البحث حول التنافس الصيني الهندي، وبالتحديد فترة التي بدأت الصين والهند كقوى صاعدة.

### 2/ الحدود المكانية.

تناولت الدراسة منطقة جنوب شرق آسيا والتنافس الذي يدور بهذه المنطقة بين كل من الصين والهند وتأثيره على دول المنطقة.

### 3/ الحدود العلمية.

يندرج هذا البحث في إطار الدراسات الأكاديمية وبالتحديد ضمن مجال العلاقات الدولية متمثل في الجزء الأول، والذي يدور حول التنافس في العلاقات الدولية، كذلك دراسة التنافس بين الصين والهند في منطقة جنوب شرق آسيا.

## ✓ الإطار المنهجي للدراسة.

من أجل معالجة الموضوع استخدمنا في هذا البحث مجموعة من المقاربات المنهجية التقليدية والجديدة تبع لما تفرضه أهداف ومستوى التحليل فقد استخدمنا:

### 1/ المنهج التاريخي.

وهو ذلك المنهج الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل، ولقد استخدمنا هذا المنهج في دراستنا في سرد بعض الوقائع والتطورات.

وقد استخدمنا هذا المنهج في بحثنا بالعودة إلى تاريخ النزاعات التي دارت بين الصين والهند، كذلك بالتطرق إلى تاريخ الهند والصين على حدى.

**2/ المنهج الوصفي.**

هو المنهج الذي يدرس الظاهرة أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف والتحليل بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة.

وفي موضوعنا استخدمنا الوصف في العديد من المواضع خاصة وصف العلاقة بين كل من الهند والصين مع دول جنوب شرق آسيا.

## ✓ تبرير الخطة.

للإجابة على هذه الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية للدراسة ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة ستتم دراسة الموضوع باعتماد خطة مكونة من ثلاثة فصول:

1/ تطرقنا في الفصل الأول المعنون **الإطار المفاهيمي للتنافس الدولي في جنوب شرق آسيا**، أين قسم إلى ثلاثة مباحث خصصنا **المبحث الأول** للبحث حول **التنافس الدولي في العلاقات الدولية**. للتعمق في مفهوم التنافس، بالنسبة **للمبحث الثاني المقاربات النظرية المفسرة للتنافس الدولي** وحاولنا التفصيل في أهم النظريات المفسرة للتنافس، أما **المبحث الثالث** فيلقي الضوء على **دراسة عامة لمنطقة جنوب شرق أسيا** جغرافيا المنطقة وأهميتها.

3/ أما **الفصل الثاني** والذي عنوانه: **مقومات الصين والهند للتوجه نحو إقليم جنوب شرق آسيا**، قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث وهي كالأتي: **المبحث الأول** وتطرقنا فيه إلى **مقومات الصين للتوجه إلى جنوب شرق آسيا**، حيث رأينا موقع الصين وتعداد سكانها، كما عنون **المبحث الثاني: مقومات الهند للتوجه إلى جنوب شرق آسيا**، وفصلنا في الهند كيف وصلت إلى قوتها، أما **المبحث الثالث: علاقات الصين والهند بإقليم جنوب شرق آسيا.**

**3/** أما بالنسبة **للفصل الثالث: مجالات التنافس الصيني والهندي في جنوب شرق آسيا**، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، **المبحث الأول: العلاقات الصينية الهندية**، فصلنا في تعاون ونزاع بين الصين والهند أما **المبحث الثاني: التنافس بين الهند والصين في منطقة جنوب شرق آسيا**، وتطرقنا إلى أهم المجالات التي

يتنافسون فيها، **والمبحث الثالث والأخير: التنافس الصيني الهندي حول مجال الطاقة في مضائق جنوب شرق آسيا**، وركزنا على مجال الطاقة وبالتحديد حول المضائق وتفصيلا في مضيق ملقا.

**4**/ أما **الخاتمة** فسنعرض فيها نتائج البحث، حيث سنحاول الإجابة على التساؤلات المكونة للإشكالية المطروحة في بداية الدراسة، وسبر مدى صدق الفرضيات التي قمنا باقتراحها.

- **صعوبات الدراسة.**

لاشك في أن أي بحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لا يخلو من الصعوبات ويرجع ذلك إلى طبيعتها الديناميكية وهذا ما ينطبق على منطقة جنوب شرق آسيا، والتي تسارعت فيها الأحداث خاصة بعد التنافس الدائر بين الصين والهند، واهم صعوبة واجهتنا هي قلة المراجع المتعلقة بالموضوع.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي

# للتنافس الدولي في

# جنوب شرق آسيا.

## الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتنافس الدولي في جنوب شرق اسيا.

إن النظام الدولي اليوم يسوده عامل التنافس، حيث تقوم جميع الدول بالتنافس لتحقيق مصالحها وفرض سيطرتها خاصة من طرف القوى الكبرى أو الصاعدة، لذلك فالتنافس الدولي يرتبط كثيرا بالجانب الاقتصادي نظرا لتقاطع المصالح وتعارضها بين الدول، ودائما ما تتنافس الدول حول المناطق التي تتمتع بموقع وبعد استراتيجي مهم، لذلك فمنطقة جنوب شرق آسيا تجتمع فيها جميع الصفات التي تجعل الدول التوجه إليها لتحقيق مصالحها.

**سيتم تقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي:**

**المبحث الأول: التنافس الدولي في العلاقات الدولية.**

**المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للتنافس الدولي.**

**المبحث الثالث: دراسة عامة لمنطقة جنوب شرق أسيا.**

**المبحث الأول: التنافس الدولي في العلاقات الدولية.**

التنافس يعتبر احد سمات النظام الدولي القائم، لذلك في هذا المبحث سوف يتم التفصيل في هذا المصطلح وأهم المفاهيم المشابهة له، كذلك سوف نرى طبيعة النظام الدولي وكيف أن التنافس بين الدول هو السمة الغالبة عليه.

**المطلب الأول: تعريف التنافس الدولي.**

في هذا المطلب سوف يتم التفصيل في تعريف التنافس لغويا، ثم تعريف التنافس الدولي وتناوله من العديد من الجوانب التي تطرقت له.

**أولا: المفهوم اللغوي للتنافس.**

مصطلح تنافس باللغة العربية تعنى تبار، وتزاحم، والمنافسة هي نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق، أو سباق بين الأفراد والجماعات والأمم وما إلى ذلك من أجل بقعه جغرافية أو مكانا أو موقعا للموارد أو لقب معين أو سلطه، وتنشأ المنافسة بين اثنين أو أكثر من الأطراف يباشرون السعي من أجل هدف التفوق ليفوز طرف على آخر.

وتحمل كلمة المنافسة من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذو القيمة النفيسة، الذي يدفع أطرافا (أفرادا أو جماعات) للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة.

وكما ورد ذكر ذلك في في قول الله تعالى مخاطبا عباده يحثهم على بذل الجهد والتسابق النبيل لنيل الجزاء الحسن "خِتَامُهُ مِسْك وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَّسِ الْمُتَنَافِسُونَ ". [1] فالتسابق في الخيرات هو منبع النفع ومصدر التقدم في المجتمع حسب المعنى القرآني للتنافس، وهكذا فإن تنافس كفعل تعني تسابقا، ورغب كل منهما في الفوز وتباريا، ويقال نافس بعضُهم بعضا، تسابقوا وتباروا فيها دون أن يرض أحدهم بالآخر.

وكلمة دولي مأخوذة من ارتباط هذا التنافس بوحدات سياسية تسمى الدول، والتي نشأت بعد عقد معاهدة وستفاليا عام 1648. [2]

---

1 القرآن الكريم، سورة المطففين، الآية 26.

2 شريفة فاضل محمد مصطفى،" التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية 2010،2017 "، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 01 (ديسمبر 2018) ص 96.

**ثانيا: التعريف الاصطلاحي للتنافس الدولي.**

هنالك العديد من التعريفات التي تناولت مصطلح التنافس الدولي، لذلك سوف تناول العديد منها والتي تركز على العديد من الجوانب.

يعرف **التنافس الدولي** بأنه:

" عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد. " [1]

يركز هذا التعريف على كون التنافس يتمحور حول عملية التفاعل المصاحبة لصنع القرار السياسي، وافتراض وجود طرفين أو أكثر لهما نفس الهدف الذي يسعيان لتحقيقه داخل المجتمعات أو بين الدول، غير أنه يبقى تعريفا قاصرا لمفهوم التنافس ولا يغطى مختلف جوانبه.

أيضا يعرف **التنافس الدولي**:

على أنه حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء أكانت تلك الأهداف حقيقية أو متصورة أو حول الموارد المحدودة. كما يعرف على أنه موقف معين يكون لكل من المتفاعلين فيه علما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر. [2]

ينطلق عدد من المفكرين في شرحهم لمفهوم التنافس الدولي من التركيز على الجانب الاقتصادي على اعتبار أن هذا المصطلح ذو أصول اقتصادية راسخة على غرار تلك المفاهيم التي اشتقت منه كالمنافسة الاقتصادية الحرة والتنافسية الدولية وغيرها حيث انتقل من حقل العلوم الاقتصادية إلى حقل العلوم السياسية وتحديدا ضمن دراسات الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية.

---

1 حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، (الجزائر: منشورات خير جليس، 2007) ص 38.

2 منير محمود بدوي،" مفهوم الصراع ، دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع "، **مجلة دراسات مستقبلية** العدد 3 (1997) ص 36.

فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض ومصالح دول أخرى مما يولد حالة من التنافس وقد يشمل التنافس مجالا محددا أو عدة مجالات اقتصادية أو سياسية وحضارية ويعرف على أنه مفهوم سياسي يشتَ إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعادا اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح أو مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي. [1]

كما يعرف **التنافس الدولي** أيضا على انه:

" مفهوم سياسي يشير إلى حالة من اختلاف بين الدول لا تصل مرحلة الصراع، وتأخذ أبعادا اقتصادية أو سياسية لتحقيق المصالح في الإطار الدولي والإقليمي. " [2] يشير هذا التعريف ويؤكد أن التنافس هو مرحلة سابقة للصراع يشمل مجالات مختلفة حول تحقيق المصالح الدولية.

يعتبر **التنافس الدولي** هو صورة من صور الصراع السياسي إلا أنه يقع تحت مسمى الصراع غير العنيف فالصراع السياسي قد يتخذ صورة صراع عنيف، ويقصد به الحرب أو الصراع المسلح الذي تلجأ فيه الدول إلى العنف والقتال دفاعا عن مصالحها الحيوية، وقد يخذ صورة صراع غير عنيف، وهذا يشمل كافة أشكال الصراع الأخرى بخلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي كالدبلوماسية بصورها المختلفة وإجراءات القسر الدولية الأخرى باستثناء الاستخدام الفعلي للعنف أو القوة المسلحة. [3] يركز هذا التعريف على انه وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس، وفق حسابات عقلانية، مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف.

إذن **فالتنافس الدولي** هو ظاهرة تحكم طبيعة العلاقات الدولية، حيث هي الميزة الغالبة عليه والتنافس الدولي قد يتحول إلى توترات وصراعات كذلك، وهذا المصلح يغلب عليه الجانب الاقتصادي.

---

1 عبد الرزاق بوزيدي،" التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة الأزمة السورية "، رسالة ماجستير جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص 11.

2 نسيمة طويل،" ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10 (جانفي 2017) ص 31.

3 شريفة فاضل محمد مصطفى، **مرجع السابق**، ص 96، 97.

وفقا لهذا قد تتعدد أبعاد التنافس وتتشابك حيث يمكن تحديدها في:

**البعد السياسي للتنافس:** يمكن أن يكون البعد السياسي شاملا للأبعاد الأخرى ويشمل مفهوم التنافس السياسي شقين داخلي وخارجي، يتضمن الداخلي التنافس السياسي المتعلق بداخل الدولة من تنافس بين الأحزاب السياسية، والتنافس على الوصول إلى السلطة ويتضمن الشق الخارجي للمنافسة بين الدولة كوحدة والوحدات الأخرى من أجل الحفاظ على مصالحها وبلوغ أهدافها الخارجية.

**البعد الاقتصادي للتنافس:** قد يكون البعد الاقتصادي هدفا أو وسيلة قد تتنافس الدول باستخدامه أو تتنافس لأجله، ويرتبط بالبعد الأول من التنافس وينقسم البعد إلى شقين الأول يتضمن تنافسا اقتصاديا تتنافس فيه الشركات الاقتصادية وفقا لقوانين السوق والتجارة الحرة وشق آخر للدول يتمحور حول المنافسة بينها وحول توفير الأسواق للموارد والتنافس حول الطاقة.

**البعد الأمني للتنافس:** يكمن البعد الأمني في تنافس الدولة لحفظ أمنها القومي بجميع أبعاده السياسية الاقتصادية والثقافية.

**البعد الثقافي للتنافس:** يعد أحدث الأبعاد وارتبط بضعف العامل العسكري والاستعمال الصلب للقوة كما أرتبط بالقوة الناعمة، حيث تسعى كل دولة إلى نشر ثقافتها في إطار العولمة كتسابق الدول في نشر ثقافتها على حساب الثقافة الأمريكية لإدراكها مدى أهمية هذا البعد في تحقيق أهدافها وهذا ما بدا جليا من خلال أطروحة صدام الحضارات التي تضع البعد الثقافي كدافع مقبل للصراع في العلاقات الدولية.

تشكل التنافس الدولي وبروزه كتفاعل بين الدول وظهوره بعد الحرب الباردة نتيجة عوامل مساعدة كظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي، حيث برز التنافس في جميع طوابعه بعد الحرب الباردة لبروز عوامل جديدة وما كان يلعبه من دور بالغ الأهمية في تحريك سياسات الدول، والتحكم في سلوكياتها وبيئتها الخارجية وتفاعلاتها مع الوحدات الأخرى، لذلك هناك التسابق بين الدول من أجل تحقيق مصالحهم وتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق مساعيها الاقتصاد وربما أهدافها السياسية كون الاقتصاد أداة في يد السياسة والعكس أحيانا أخرى وهنا خلق نوع من التنافس بين الدول كتفاعل سلمي وحتمي تفرضه الحاجة والسعي لتحقيق الأهداف. [1]

1 عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع السابق**، ص 23، 25.

ومن خلال كل التعاريف السابقة وكتعريف إجرائي:

يمكن القول أن التنافس الدولي يقصد به الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي يمكن لهذه الاختلالات أن تتطور لتصبح صراعا، إن لم تعالج في وقتها فضلا عن أن مجال التنافس اقتصادي لان المصالح ترتبط أكثر بالجانب الاقتصادي وكما يرتبط التنافس بالمجال السياسي إذ يتوقف ذلك على طبيعته المصلحة المتنافس حولها.

يمكن استخراج أهم خصائص المصطلح عن طريق ما تم ذكره سابقا من التعاريف رغم اختلاف الصياغة في كلاهما إلا أن ملامح ومعاني المصطلح تظل واحدة ويمكننا أن ندرجه في كونه: أحد أشكال التفاعل بين طرفين أو أكثر، توفر نفس الأهداف والمصالح التي تهدف الأطراف إلى تحقيقها، التسابق نحو الوصول إلي الهدف أو تحقيق الهدف قبل الآخرين.

**المطلب الثاني: التنافس الدولي وهيكل النظام الدولي.**

ينشأ التنافس نتيجة الاحتكاك وسعي الدول لأجل تحقيق مصالحهم انطلاقا من إمكانياتهم المتاحة على شكل تسابق سلمي، لكن كل ما حاول أحد الأطراف المبالغة في الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ بها لنفسه كلما شكل ذلك سببا لجلب التوتر الذي يمكن أن يخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى صراع أو نزاع.

**أولا: التنافس الدولي والمفاهيم المشابهة له.**

هنالك العديد من المفاهيم التي لها علاقة بالتنافس نحاول التطرق لأهمها.

**1/ التوتر الدولي.**

يعرف على أنه حالة من القلق، وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، وقد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا (حرب) إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية، وعموما فإن أسباب التوتر تكون مرتبطة بأسباب النزاع. [1]

1 حسين قادري، **مرجع السابق**، ص 30.

أن التوتر عادة ما يتضمن العداء الكامل، والخوف المدرك للمصالح، كما يتضمن الاختلاف البسيط بين المصالح، وربما يتضمن الرغبة في التفوق والسيطرة أو تحقيق نوع من الانتقام أو الثأر، فالتوترات تسبق بداية النزاع وتمثل الجزء الأساسي منه، ولكن التوترات ليست دائما هي الصراع، حسب مارسال ميرل التوتر هو مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة. [1]

إذن فالتوتر يؤدي إلى حالة أكثر وهي النزاع وهذا ما سيتم التطرق إليه في الجزء القادم.

**2/ النزاع الدولي.**

يعتبر مصطلح النزاع الدولي من بين المفاهيم التي أثارت جدلا بين المفكرين في حقل العلاقات الدولية، فالبعض منهم يصف الحالات النزاعية بمصطلح النزاع.

أما عن تعريف النزاع فيعرفه المعهد الدولي لبحوث النزاع في هايد لبرغ على أنه ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف المواقف على بعض القيم وهي على الأقل بين طرفين، قد يكونان جماعات منظمة أو دولا وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها.[2]

ويعرف النزاع كذلك على أنه تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، وهو كذلك الاختلاف في تصور مواقف قضية ما بين طرفين أو أكثر في نفس اللحظة من الزمن. [3]

وتجدر الإشارة إلى الفرق الجوهري بين مفهومي النزاع والعنف في أن مفهوم النزاع أوسع من مفهوم العنف إذ تتعدد صور النزاع وآلياته، ويعد العنف إحدى هذه الآليات في إدارة النزاع وحسمه وتتوقف شدة النزاع على كم وكيف العنف المستخدم فيه.

---

1 عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**، (القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2001) ص 21.

2 سمية بلعيد، **"** النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا **"** رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 22.

3 ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، ( لبنان: دار الكتاب العربي، 1985) ص293.

أما عن موضوعات النزاع وأنواعه فهي تنقسم إلى نزاعات داخلية ضمن إطار المجتمع والوطن والدولة الواحدة كالنزاعات السياسية والاثنية، ونزاعات خارجية كما في الدول على خلفيات سياسية واقتصادية.. الخ والذي يهيمن هو النوع الأول والذي قد ينجم عنه صراعات دموية وإستئصالية. تنوع النزاعات حسب تنوع جوهرها ومركزاتها وطبيعة القوى التي تدعمها وتغذيها و تشترك بها وتتباين جراء اختلاف أطرافها والأدوات النظرية والعملية المستخدمة فيها وحجم المال والقوة والسلاح والتأييد المحشود لها أما موضوعاتها فعموما تكون حول الموارد واكتساب السلطة. [1]

يؤدي النزاع إلى مرحلة خطيرة أخرى وهي الصراع الدولي.

### 3/ الصراع الدولي.

قبل التطرق للصراع الدولي سوف نرى ما هو تعريف الصراع فهو:

عملية من عمليات المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وينشب إذا تعارضت أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة فيعني أحد الطرفي العلاقة الصراعية خسارة مباشرة للطرف الثاني،كما أن الصراع قد ينتج عن تناقضات بين مصالح الطبقات التي تفضي لانقسامات حادة في المجتمع.

يعرف الصراع أيضا على أنه صدام بين طرفين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الأخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل والطرق، وقد يكون مباشرا أو غير مباشرا سلميا أو مسلحا، واضحا أو غير واضح. [2] تؤكد نظرية الصراع الدولي أن العلاقات الدولية لا يمكن أن تخلو من النازعات والصراعات، حيث أن ظاهرة الصراع تنتج عن الاختلاف بمصالح الدول القومية والتي تنعكس عن طريق ممارستها لسياستها الخارجية حتى ولو بقيت أدوات الصراع كالتفاوض والتهديد والضغط، والمساومة، والاحتواء، والتحالف قائمة مع تغيرها حسب الموقف الدولي فهي لا تكون بعيدة عن نشوب خلافات وصدامات قد تذهب إلى حرب مسلحة. [3]

---

1 سمية بلعيد، **مرجع السابق**، ص 22، 23.

2 إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، (القاهرة: كتب عربية، 2005) ص 236.

3 حيمس دورتي وروبرت بالستغرام، تر: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986) ص 187.

وعند مراجعتنا لظاهرة التنافس الدولي تنبهنا لوجود توجه عام في دراسات العلاقات الدولية لا يرى أصحابها من داع للتفريق بين مفهومي الصراع والتنافس الدوليين، نظرا للخيط الرفيع الذي يفصل بين الحدود المفاهيمية لكل منهما، فالأستاذ خالد المنيعي يقارن بين الصراع والتنافس إذ يقول في ملخص كتابه: الصراع والتنافس من أجل المزيد من القوة يمثل جوهر العلاقات بين الدول إلا أن الآليات التي يدار من خلالها هذا الصراع متغيرة مع الزمان والمكان، وهذه الآليات قد تطورت من الصراع الإيديولوجي والسباق نحو التسلح والردع النووي في فترة الحرب الباردة إلى آليات أخرى بعد انتهاء هذه الحرب معتمدة على جوانب اقتصادية وثقافية وتكنولوجية بحتة على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات. [1]

**ثانيا: التنافس وعلاقته بهيكل النظام الدولي.**

يرى البعض أن العلاقات الدولية تتشكل وفقا لتفاعل قدرات الدول المختلفة، كما تتسم البيئة الدولية بالفوضوية والصراع في فترات كثيرة وقد وضع Glaser نظرية للصراع والتعاون، تركز على ثلاثة أنواع من العوامل التي تشكل الاستراتيجيات الأمنية للدول وهي: دوافع الدولة، وقدراتها المادية والمعلومات التي لديها حول قدرات ونوايا الآخرين ومن بين هذه المتغيرات، وضعت النظرية العقلانية التي تستنتج الظروف التي تسعى الدول بموجبها إلى التعاون أو التنافس. وفى ظل النظام الاستعماري التقليدي نلاحظ سيادة نمط الاستغلال حيث تنافست الدول والإمبراطوريات العظمى في استغلال الدول التي استعمرتها، في وقت تميز فيه الهيكل الدولي بالتعددية القطبية، فعقب نشأة الدولة القومية في القرن السابع عشر وتحديدا عقب عقد معاهدة وستفاليا عام1648، سيطر على الهيكل الدولي خمسة أقطاب عظمى تتمثل في بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا وإمبراطورية النمسا والمجر حتى قيام الحرب العالمية الأولى، عرف النظام الدولي بأنه متعدد الأقطاب وكانت معظم الأقطاب العظمى تتركز في أوروبا لأن معظمها كانت دول مستقلة، بينما باقي دول العالم كانت مقسمة إلى مستعمرات تخص واحدة أو أكثر من الإمبراطوريات الأوروبية ولذلك كانت تلجأ هذه الدول العظمى إلى العنف أو الحرب كأداة نهائية لحسم المنازعات الدولية أو إلى عقد محالفات تحقق بها توازن القوى وظل مبدأ التوازن الأوروبي موجه للسياسات الأوروبية منذ عقد معاهدة وستفاليا عام 1648. [2]

---

1 حيمس دورتي، **مرجع السابق**، ص 187، 189.

2 ممدوح محمود مصطفي منصور، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997) ص 17.

وفي فترة الحرب الباردة، وسيادة هيكل ثنائي القطبية، تنافس كل من القطبين لزيادة قوته واستقطاب أكبر قدر ممكن من الدول التابعة في حين سعت الدول الصغرى والمستعمَرَة آنذاك إلى المطالبة باستقلالها، خاصة بعد تدهور قوة فرنسا ثم بريطانيا التي كانت تملك معظم المستعمرات، وسعت الدول الصغرى إلى الارتباط بأحد القطبين العظميين لمساندتها في الحصول على الاستقلال أو للحصول على مساعدات تستخدمها في التنمية وإعادة البناء، وبدأ كل طرف من أطراف قمتي النظام العالمي يسعى ويتنافس مع الآخر لترسيخ قيادته وزعامته العالمية؛ ليحقق التفوق على الطرف الآخر، مع تجنب المواجهة النووية المباشرة، وتحول الصراع بينهما إلى ما يسمى الحرب بالوكالة، وتركزت أدوات الصراع بين الطرفين في أداتين رئيسيتين هما: الأداة الاقتصادية، والأداة العسكرية. [1]

وعقب سقوط الاتحاد السوفيتي أصبحت الساحة الدولية مهيأة لتنفيذ الولايات المتحدة لإستراتيجية الهيمنة، مما جعل البعض يرى أننا نعيش اللحظة الأمريكية وهذه اللحظة الأمريكية تتطلب ضرورة التكيف مع زعامة وقيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد، والاستجابة لمطالبها، واحترام إرادتها إلا أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، في الولايات المتحدة الأمريكية تغيرت البيئة الدولية وظهر التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور وبروز منافسين للولايات المتحدة مثل الصين، ثم بدأت تستعيد روسيا لعناصر قوتها وبروزها في البيئة الدولية، خاصة بعد بروز الأزمة السورية. ورغم هذا فإن التنافس الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة وما أعقبها من تغير في عوامل القوة ببروز العامل الاقتصادي والتكنولوجي في العلاقات الدولية ومع تنامي ظاهرة العولمة العابرة للحدود وما تخلقه من تحديات اختراق سيادة الدول عن طريق الوسائل التكنولوجية المتطورة، وبروز فواعل فوق قومية كالشركات متعددة الجنسيات همها الوحيد تعظيم فوائدها على حساب المجتمعات المحلية، كل ذلك نتج عنه ندرة في الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط، وبناءاً عليه التنافس الدولي قد يتخذ منحى خطير وقد يتطور ليتحول في مرحلة ما إلى توتر فنزاع بوسائل لا تنافسية، وهو ما يحدث فعلا بين القوى الكبرى في أكثر من منطقة في العالم. [2]

إذن فالتنافس هو السمة البالغة التي تحكم العلاقات الدولية اليوم خاصة بين القوى الكبرى.

---

1 شريفة فاضل محمد مصطفى، **مرجع السابق**، ص 98.

2 عبد الخالق عبد الله، **"** النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام **"**، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد124 (افريل 1996) ص 42.

**المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للتنافس الدولي.**

يسعى هذا الجزء إلى محاولة تقديم التنافس الدولي تناولته العديد من المقاربات النظرية والتي ركزت كل منها على جانب معين، وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا المبحث.

**المطلب الأول: التنافس الدولي وفق البراديغم الواقعي.**

**أولا: الواقعية كنظرية كلية.**

يكاد المنظور الواقعي وأطروحاته المتنوعة أن يكون هو المنظور المسيطر عند تحليل قضايا القوة وممارساتها في العلاقات الدولية وينطبق ذلك أيضا على دراسة وتحليل ظاهرة التنافس وتأثيراتها المختلفة، ورغم اشتراك النظريات الواقعية في عدد من المسلمات خاصة في كون الدول هي الفاعل الأساسي، العالم فوضوي، الدول تبحث عن البقاء، النظام يحدد بشكل كبير مخرجات وسلوكات السياسة الدولية، الدول هي فواعل عقلانية إلا أننا نجد داخل هذا المنظور عدة تنوعات في تحليل استراتيجيات الدول التي تتنافس مع بيئتها الدولية. [1]

يرى الواقعيون أنه لا شيء غير المصلحة يحدد التوجه الخارجي للدول ويؤكد مورغينتو على أن فكرة الصراع من أجل المصالح هي في الواقع جوهر السياسة، فالسياسة الدولية الخارجية والداخلية ليسا إلا وجهين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من أجل السلطان أي القوة والهيمنة، وعليه فإن ظاهرة الصراع من أجل اكتساب المزيد من القوة وتنميتها وتحصيل المصلحة والفائدة وتعظيمهما للوصول للهيمنة العالمية والمحافظة عليها، في عالم ميزته الرئيسية الفوضى وعدم الاستقرار هي أصل وحالة طبيعية في العلاقات الدولية نظرا لغياب سلطة مركزية منظمة لهذه العلاقات الدولية؛ ونظن أن هذا هو أقرب تصور للعلاقات الدولية من وجهة نظر الواقعية ولما نركز على ظاهرة الصراع كحالة طبيعية في العلاقات الدولية حسب المنظور الواقعي بمختلف توجهاته القديمة منها والجديدة لا يعني أنها تعبير مساوي لظاهرة التنافس الدولي بحذافيره ولكنها مرتبطة بها بشكل مركز ولعل الواقعيين في هذا المجال لا يرون داعيا للتفريق بين ظاهرتي الصراع والتنافس الدوليين على اعتبار أن هذا الأخير يحتوى جميع عناصر الصراع غير أن إدارته تتم بوسائل سلمية بحتة. [2]

---

1 عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007) ص 136.

2 عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011) ص 34.

وانطلاقا من مسلماتها الأساسية المتمثلة في اعتبار أن القوة هي المحرك الأساسي لسلوكات الدول تجاه بعضها البعض وأن من طبيعة القوة أن تتمدد وتتوسع وأنه كلما زادت قوة الدولة وزاد ثراؤها طمعت في أن يكون لها تأثير دولي أكبر فإن الواقعية الكلاسيكية تعتبر ظاهرة التنافس الدولي مسألة طبيعية لكن مربوط بالقوة والصراع. وفي نظر رواد وأتباع هذه النظرية، خاصة مارتن وايت المسار الذي تنتهجه الدول بالأساس يطبعه التوسع من أجل الحصول على أكبر قدر من القوة وفي أقصر مدة ممكنة، خاصة في حالة عدم وجود عقبات كبيرة تحول دون ذلك. ولما كانت القوة السياسية والعسكرية تحتاج إلى قاعدة اقتصادية، فإن النجاح الاقتصادي يعتبر من وجهة نظر الواقعية الكلاسيكية، شرطا ضروريا لعمليات التوسع والحرب التي قد تنجم عن صُعود قوة ما. وترى هذه النظرية أن تعارض مصالح الدول سيقود الدول حتما إلى التصادم بعضها .وبناء على تصور بيئتها الإقليمية والعالمية لها ولمستقبلها، يؤدي هذا غالبا إلى مواجهات وسياسات احتواء ومواجهة. والواقعيون التقليديون، من جميع الاتجاهات، يتفقون على أن نظام توازن القوة هو جزء لا يتجزأ من السياسة الدولية.[1] لذلك فالواقعية كنظرية ترى أن التنافس بين الدول عندها يكون عن طريق الصراع للوصول إلى اكبر قدر من القوة ويصل إلى مرحلة الحروب.

مما سبق نرى بأن الواقعية مهما تعددت فروعها تنطلق في تحليلها وتفسيرها لظواهر الدولية ومن بينها ظاهرة التنافس الدولي من ما هو كائن، من مسلمات تتناسب والواقع الدولي بحيث تظل المصلحة هي العامل الأساسي الذي من أجله تتصارع أو تتنافس الدول، ومن ثم القوة كأداة ووسيلة لتحقيق هذه المصلحة، في حين يبقى الفاعل السياسي الأساسي على المستوى العالمي هو الدولة رغم تناقص مكانتها إلى جانب فواعل دولية أخرى لكنها ما تزال أقل منها شأنا، أما على مستوى النظام الدولي فإن الواقعيون يعتقدون بأن غياب سلطة دولية قوية فوق قومية قادرة على حفظ الأمن والسلم العالميين هو السبب الرئيسي وراء فوضوية المجتمع الدولي وما على الدول إلا أن تسعى لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية باستعمال مختلف الطرق والأدوات والتي تعد القوة أهمها بنوعيها الصلبة والناعمة في سبيل الحفاظ على وجودها ومكانتها والملاحظ في السنوات الأخيرة ومع تزايد التطور التكنولوجي وبروز أكثر من قطب عالمي قادر على المنافسة في هذا المجال. [2]

---

1 جندلي عبد الناصر، **مرجع السابق**، ص 136، 137.

2 عامر مصباح، **مرجع السبق**، ص 36، 40.

**ثانيا: نظرية المهيمن الإقليمي:**

إن نظرية المهيمن الإقليمي من بين النظريات التي لاقت استخداما واسعا بعد الحرب الباردة، طبقا لوالرشتاين فان الهيمنة تعني أكثر من مجرد الزعامة في النظام الدولي، واقل قوة من حالة الإمبراطورية والقوة المهيمنة هي التي تستطيع أن تفرض قواعدها على النظام الدولي ومن الأمثلة عن الهيمنة في العصر الحديث عصر الهيمنة البريطانية خلال القرن 19، وعصر الهيمنة الأمريكية في منتصف القرن العشرين.

قدم ميرشايمر في كتابه مأساة سياسات القوى العظمى، شرح لنظرية المهيمن الإقليمي، والتي تعد إحدى أهم نظريات المدرسة الواقعية الهيكلية الهجومية، حيث أن الأدبيات الأكاديمية تصف نظريته بالهجومية لأنها تراهن بان الدول لا تسعى لأحداث توازنات في القوى بين بعضها وخاصة الدول العظمى، وهذا عكس ما قاله والتز الذي يبرهن أن الدول تسعى لإحداث التوازنات في القوى لاستقرار النظام الدولي، وهذا ما يجعل نظرية والتز تصنف بالدفاعية في الأوساط الأكاديمية. [1]

يقر ميرشايمر انه عندما تجتمع تلك المسلمات ينتج عن ذلك ثلاثة سلوكيات للدول:

1/ الدول تخشى بعضها لأنها لا تعلم نوايا بعضها في حين علمها التام بحقيقة قدرة أي دولة على الهجوم في أي وقت، وأيضا لان النظام الدولي فوضوي فلا تستطيع أي دولة ضمان المساعدة من أي دولة أخرى عند وقوع هجوم عليها.

2/ الدول تعلم أن الحل الوحيد للدفاع عن نفسها هو بالدفاع عن نفسها بنفسها، دون الاعتماد على الدول الأخرى.

3/ افضل حل للبقاء كدولة فعالة في النظام الدولي هو أن تصبح أقوى دولة، أي أن تصبح المهيمن، وتلك السلوكيات تفرض على الدول العظمى أن تسعى للهيمنة على إقليمها لأنها لا تستطيع الهيمنة على العالم فالحل الواقعي لضمان آمنها هو الهيمنة إقليميا. [2]

---

1 جون ميرشايمر، تر: ، مصطفى محمد قاسم، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ( الرياض، الناشر العلمي، 2012) ص 52، 53.

2 **مرجع نفسه**، ص 53، 54.

ميرشايمر يحاجج بأنه لا يمكن لأي دولة الهيمنة على العالم بسبب الجغرافية، حيث أن البحار تحول دون تمكن الدولة الواحدة من بسط هيمنتها على جميع قارات العالم، لذلك المهيمن الإقليمي لا يستطيع الهيمنة إلا على إقليمه لان الهيمنة على العالم تحتاج موارد بشرية ومالية وعسكرية هائلة تفوق كل الاعتبارات الواقعية ولا تستطيع أي دولة القيام بذلك، لكن هذا الواقع يشكل هاجسا لدى المهيمن الإقليمي حيث أن عقدة المهيمن الإقليمي انه لا يريد لأي دولة أخرى أن تهيمن على إقليمه وهو ما تسعى الصين والهند لتحقيقه.

إن نظرية المهيمن الإقليمي من بين النظريات التي أهمية بالغة وهذا في قراءة القوى لما بعد الحرب الباردة، وهي نظرية من نظريات المدرسة الواقعية الهيكلية لذا ارتأينا أن نوظف هذه النظرية لان الصين والهند تتنافس من اجل أن تهيمن على إقليم جنوب شرق آسيا، وبعض المناطق الأخرى التي فيها مصادر للطاقة. [1]

هنالك تقسيم كانتوري وشبيغل النظام الإقليمي إلى ثلاث قطاعات وسوف نتطرق للقطاع الذي يهم موضوعنا فقط رئيسة هي:

القطاع المحوري أو المركزي: والذي يضم الفواعل الرئيسية في النظام وقد حددها ديفيد مايرز في ثلاثة أنواع:

– المهيمن الإقليمي آو المتطلع للهيمنة وهي دولة آو دول تمتلك آو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي وهو ما ينعكس على الصين والهند.

– المساوم :وهو دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة آو الطامحة لذلك.

– الموازن: هو الفاعل الذي يوازن بين الفاعلين السابقين، يتوقف توازن النظام على قوة هذا الطرف وعدم انحيازه لآي من الطرفين. [2]

إذن فللهيمنة إقليميا يجب على الدول الكبرى المتواجدة في هذا الإقليم أن تتنافس وتتصارع لكي تصبح مهيمنة وقائدا وهذا ما تحاول الصين والهند فعله.

---

1 ممدن الشنمان،" الواقعية الهجومية المهيمن الإقليمي ومحدودية هيمنتا "، على الربط:

http://a3wadqash.com/?p=284 تاريخ التصفح: 2021/04/28.

2 حمدوش رياض، " محاضرات في نظرية التكامل والاندماج "، على الرابط:

https://www.google.com/search?q=www.project– تاريخ التصفح: 2021/04/28.

**المطلب الثاني: التنافس الدولي وفق المنظور اللبرالي.**

اللّبراليون يتشاركون والواقعيين في عديد المسلمات النظرية، ولكنهم يخالفونهم في إمكانية التغلب على عوائق التعاون مثل عدم اليقين وعدم الأمن، كما يختلفون معهم في إعطاء أهمية لبعض العوامل مثل الاعتماد المتبادل الاقتصادي والمؤسسات اللبرالية الديمقراطية.

المنظرون اللبراليون يرون أن التفكير المرتكز على جانب واحد (القوة) يتجاهل قوى معاكسة أخرى في السياسة الدولية التي تميل إلى تعديل سلوك القوى الصاعدة، تلك القوى تتضمن المسار الطويل نحو الحكم اللبرالي (إن لم يكن الديمقراطي) والدور المتنامي للمؤسسات الدولية، والتأثيرات المقيدة للاعتماد المتبادل الاقتصادي وهي الرؤية التي أدت إلى بلورة ثلاثة اتجاهات نظرية داخل المنظور اللّبرالي، لكل اتجاه منها تغطيته الخاصة لظاهرة التنافس الدولي. [1]

**أولا: نظرية الاعتماد المتبادل.**

يعتبر أصحاب هذه النظرية، والمدافعون عنها، أن البيئة التي تصعد وتتنافس خلالها القوى الدولية منذ النصف الثاني من القرن الماضي (القرن العشرين) مختلفة عما كانت عليه في القرن التاسع عشر حيث باتت الآن أكثر تشابكا وترابطا، والدول فيها أكثر اعتمادا على بعضها البعض في عديد المجالات، خاصة المجال الاقتصادي والتنموي؛ البيئة السابقة كانت مبنية على التجارة والمبادلات، أما الأخيرة فتتجذر في الإنتاج العابر للقوميات والذي يعتبر كسره مكلفا، ولديه تأثير عميق ودائم على الاستقلالية السياسية والأمنية الوطنية، ترى مقاربة الاعتماد المتبادل المبنية على أساس الترابط المؤسسي والاقتصادي بين القوى الكبرى في عصر العولمة أن وضعا مُربحا للجانبين ممكن من خلال إدارة الصراع وعلاقات القوة المتوترة وعلى أساس الحجة الرئيسية لهذا الاتجاه وهي أن الرأسمالية بطبعها سلمية، لأن صنع المال يتطلب نظاما دوليا مستقرا. [2]

وعلى هذا الأساس، وعلى سبيل المثال، فإن علماء الاعتماد المتبادل يرون أن ترابط اقتصاديات وأسواق الصين الصاعدة مع الهند سيجعل من التوترات والنزاعات غير مرغوب فيها في المستقبل المنظور.

---

1 منير مباركية، " صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية دراسة مقارنة: اليابان، الصين، الهند "، أطروحة دكتورا، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016، ص 90.

2 **مرجع نفسه**، ص 90، 91.

في هذه البيئة التنافسية تبحث الدول عن الحد الأعلى من المكاسب المطلقة عبر التعاون ويقود السلوك العقلاني الدول إلى رؤية القيمة في السلوك التعاوني، بمعنى أن الليبرالية تركز على المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية عبر ظاهرة الاعتماد المتبادل. وكان التركيز الليبرالي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ومع زيادة أهمية العامل الاقتصادي في حياة الدول والأشخاص،على وضع تصور لما يجب أن تكون عليه المناخات الاقتصادية للدول في إطار إعادة الهيكلة التي مرت بها أكثر من دولة في العالم وما أحدثه تفكك المعسكر الشيوعي وانهيار معظم الأنظمة الاشتراكية وخروج المعسكر الغربي الرأسمالي منتصرا يتمثل فيما يعرف بسياسة الترشيد الاقتصادي الجديدة والتوجه نحو الانفتاح السياسي التعددي والاقتصادي الحر،وتسويق هذا النموذج لباقي دول العالم،ومن أبرز مبادئه نجد: احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والقوانين الدولية، خصخصة القطاع العام، وانتهاج سياسة اقتصادية مفتوحة أو ما يعرف باقتصاد السوق الحر، ويأمل مناصرو هذا الاتجاه من خلال انتهاج معظم الدول النموذج الليبرالي القائم على فكرة الحرية والسلام الديمقراطي والانخراط في الهيئات العالمية واحترام قراراتها، أنه سيساهم بشكل كبير في تنظيم عملية التنافس الدولي. [1]

**ثانيا:نظرية الليبرالية المؤسساتية.**

رواد وأتباع هذه النظرية أي الليبراليون المؤسساتيون يرون أن الدول مدفوعة بالتفكير القائم على المصالح المشتركة والمكاسب المطلقة، التي تدفعهم نحو التعاون بالإضافة إلى ذلك، يركزون على قوة واستقلالية وشمولية المؤسسات القاعدية للنظام الليبرالي الحالي والطريقة التي تعزز بها تلك المؤسسات تعاون الدول المختلفة. أفكار هذه النظرية، التي ترافقت مع المأسسة العالية للمجتمع الدولي في ظل الموجات الأخيرة للعولمة، تقدم تصورا لبيئة تنافس الدول؛ وهي بيئة تتسم بوجود دوافع ومحفزات عديدة تجعل تعاون الدول والقوى هو الخيار الأفضل والعقلاني، ومن بين أهم محفزات التعاون ومبعدات النزاع: القانون الدولي والمؤسسات والقيود العسكرية والمفاوضات والتعاون والاتصال الحر والصعود السلمي المعتمد على استراتيجيات التعاون، خيار يتعزز بوجود مؤسسات دولية قوية ومستقلة لتأطيره، فالمؤسسات الليبرالية الدولية حسب هذه النظرية يمكن أن تضمن صعودا وتفاعلا سلميا وتعاونيا للقوى الدولية. [2]

---

1 توفيق حكيمي،" الحوار النيوواقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني ""، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقو والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 31، 33.

2 منير مباركية، **مرجع السابق**، ص 94، 95.

من خلال مجموعة من التأثيرات التي تحدثها على تصورات وسلوكات تلك الدول: المؤسسات والقيم الدولية تلعب دورا جوهريا في تخفيض نوايا وتوجهات الدول نحو الحرب، وهي النوايا والتوجهات التي يتسبب بها مبدأ عدم اليقين، وذلك من خلال توفير منصة لتبادل الآراء ولبناء مستوى معين من الشفافية فيما يتعلق بقدرات الدولة وكذلك نواياها، كما تساعد لترقية التعاون.

وقد عرفت أفكار وحجج هذه النظرية تطورا، أدى إلى بروز شقين أو اتجاهين لهذه النظرية: **الليبرالية المؤسساتية الكلاسيكية:** التي عُرفت بواسطة نظرية الأمن الجماعي والى حد ما نظرية الاندماج الإقليمي التي اشتقت بشكل كامل من تجربة التكامل الأوروبي الغربي خلال خمسينات وستينات القرن الماضي ولكن لا نمط من اللبرالية المؤسسية وجد له تطبيقا إقليميا في آسيا، لا أمن جماعي ولا مؤسسات فوق قومية. **اللبرالية المؤسساتية الجديدة:** ضيقت مجال الاهتمام وحصرته في الديناميكيات المؤسساتية كيف تؤثر المؤسسات على سياسات وسلوك الدولة بشكل ملحوظ وتعتبر أن توزيع الأداء وليس توزع القدرات هو المهم فأداء الدولة هو الذي يحدد سلوكها، في الحالات العادية وحتى في حالات التهديد، فهو دائما من يحدد الحصيلة، كما أنه قد يعوض افتقار الدولة للإمكانيات والقدرات. [1]

أحد أبرز رواد اللبرالية المؤسساتية جون إكمبيري قدم نظرة اللبرالية المؤسساتية لتأثير المؤسسات على سلوك القوى الدولية المتنافسة على النحو التالي كلما كان النظام الدولي قادرا على توثيق وتعميق الصلة بين الدول الديمقراطية من خلال مؤسسات متجذرة، وكلما كان منفتحا وإجماعيا وقائما على قواعد رصينة، وكلما شملت فوائده الغالبية من الدول، كانت القوى الدولية أكثر ميلا لحماية مصالحها عبر الاندماج والمسايرة بدل الحرب.

ويعتقد أصحاب هذه النظرية بقدرة المؤسسات الدولية متعددة الأطراف على إدارة العلاقات ما بين القوى الكبرى، والوصول إلى توافقات بين القوى القائمة والقوى الدولية المتنافسة بشأن السياسة العالمية وقضاياها المختلفة، وبالتالي ترى أن على القوة المهيمنة أن تنشئ المؤسسات وأن تعيد هيكلة القائمة منها وتقويمها، من أجل جعل التعاون فعالا. [2]

---

1 مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008) ص 255.

2 أحمد محمود أبو زيد،" نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36 (2012) ص 57.

**المبحث الثالث: دراسة عامة لمنطقة جنوب شرق أسيا.**

تعتبر منطقة جنب شرق من أهم المناطق في العالم، وذلك راجع لوجود احد أهم البحار في المنطقة، بالإضافة إلى احد اكبر التكتلات الإقليمية والمتمثل في الآسيان.

**المطلب الأول: مسح جيوبوليتيكي لمنطقة جنوب شرق أسيا.**

في هذا المطلب سنحاول معرف الموقع الجغرافي لدول جنوب شرق أسيا وأهمية الإستراتيجية واهم الدول الكبرى المتواجدة في هذا الإقليم.

**أولا: الموقع الاستراتيجي لدول جنوب شرق أسيا.**

نعني بجنوب شرقي آسيا مجموعة البلدان التي تقع جنوب بلاد الصين والى الشرق من شبه القارة الهندية والمحاطة بالشرق ببحر الصين والجزء الجنوبي الغربي من المحيط الهادي، ومن الغرب بالمحيط الهندي وخليج البنغال أصبح الاصطلاح الجغرافي (جنوب شرقي آسيا) مالوفا ومعمولا به منذ الحرب العالمية الثانية ضمن التعريف الأمريكي العسكري والجيوسياسي للمنطقة سنة 1943. [1]

تقسم منطقة جنوب شرق أسيا إلى إقليمين فرعيين: الأول بحري كل من الفلبين، اندونيسيا، ماليزيا سنغافورة سلطنة بروناي، حيث تضم الدولتين الأكبر حجما اندونيسيا والفلبين على التوالي،حوالي 17000 جزيرة بالنسبة للأولى، و7000 بالنسبة للثانية، رغم أن 90 بالمائة من السكان يعيشون 17 جزيرة رئيسية، أما الإقليم القاري المحدود من جهة بنهر الميكونغ، ومتصل من جهة ثانية متصل بريا بالصين ويضم كل من ميانمار تايلاند، كمبوديا، لاوس، فيتنام. لم تعتبر منطقة جنوب شرق أسيا سابقا وحدة رسمية كما أنها اعتبرت لفترة طويلة من الزمن إقليم دون هوية ولا حدود واضحة، لهذا تعددت التسميات التي أطلقت على الإقليم حيث تأسست رابطة دول جنوب شرق أسيا كنوع من الحلف السياسي لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق أسيا وخاصة فيتنام، كمبوديا، لاوس، بورما. [2]

---

1 فايز صالح أبو جابر، **الاستعمار في جنوب شرقي آسيا في العصر الحديث** (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع 1991) ص 05، 07.

2 ابتسام رمضاني،" التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق أسيا "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13**، جويلية 2018، ص 101.

مساحة المنطقة الإجمالية حوالي نصف مليون ونصف المليون ميل مربع، أي ما يقارب نصف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وتقع أراضيها فيما بين خط السرطان بالشمال وتمتد جنوبا الى عشرة درجات جنوبي خط الاستواء وبشكل قوس يصل حتى الشمال من القارة الاسترالية، لذلك فموقعها الاستراتيجي من أهم المواقع في الكرة الأرضية إذ يتسلط على طرق التجارة والمواصلات البحرية العالمية، والمنطقة أيضا هي من أغنى مناطق العالم بالمواد المعدنية والبترولية والزراعية، وخاصة الاستوائية منها. [1]

تحتل دول جنوب شرق أسيا مركزا محوريا في الجيو استراتيجيات الدولية المتنافسة، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة من بينها الموقع الجغرافي حيث يحتطن مضين ملقا الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادي كما تمثل همزة وصل بين أسيا واقيانوسيا، وعلى صعد التكوين البنيوي للقوى في المنطقة ينظر إلى اندونيسيا تقليديا باعتبارها الدولة المركزية في الإقليم وتأتي بعدها كل من الفلبين، فيتنام، تايلاندا بعدها ميانمار وبروناي. تتمتع منطقة جنوب شرق أسيا بأهمية بالغة في الميزان الجيوسياسي الإقليمي والدولي، وتتميز بأهمية إستراتيجية وتظهر خصوصية المنطقة وحيويتها في كل مكوناتها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ومواردها الطبيعية. [2]

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي ذات أهمية إستراتيجية، فهي محل تقاطع مصالح عدة دول إذ لطالما كانت نقطة خلاف تنازع بين عدة دول نظرا لأهميتها الاقتصادية.

منطقة جنوب شرق آسيا تحتوي على بحر مهم جدا حيث يقع بحر الصين الجنوبي بالقرب من مقاطعات قوانغدونغ وقوانغش وفوجيان وتايوان في الشمال، وينفصل عن بحر الصين الشرقي بالطرف الجنوبي لمضيق تايوان، ويفصله عن المحيط الهادي جزر الفلبين في الشرق، وعن المحيط الهندي أرخبيل سوندا الكبرى في الجنوب، ويحد شبه جزيرة الهند الصينية والملايو في الغرب ويربطه بالمحيطين الهادي والهندي قناة باش ي وبحر سولو ومضيق ملقا وأهم جزره هاينان وهوانغيان ومجموعة الجزر الأربعة: دونغشا وشيشا وتشونغشا ونانشا. [3]

---

1 فايز صالح أبو جابر، **مرجع السابق**، ص 08.

2 ابتسام رمضاني، **مرجع السابق**، ص 102.

3 عبد المالك حطاب، إبراهيم مشعالي،" المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 03 (ديسمبر 2019) ص 749.

تعود أهمية هذا الإقليم واستخدام مصطلحه في الدراسات إلى:

– الأهمية الإستراتجية له من حيث الموقع الجغرافي، الموارد، وكتكتل اقتصادي صاعد. وتواجد هذا الإقليم وسط مربع من القوى الاقتصادية، العسكرية الصاعدة الصين، الهند، كوريا الجنوبية اليابان ووسط منطقة منافسة وصراع دولي. كما يحتوي على مضائق مهمة في الملاحة الدولية: **مضيق سوندا:** كان مضيق سوندا المدخل الهولندي القديم لبحر الصين الجنوبي، ويفصل بين جزيرتي جافاوسومطرة. **مضيق مالقا:** يعد مضيق ملقا ذو المسافة مقتصرة على 72 قدم الأهم في الإقليم يعتبر أقصر طريق لمعظم حركات المرور من قناة السويس أو الخليج العربي شمال آسيا ويعتبر ملقا عموما أن يكون ثاني أكثر المضيق ازدحاما في العالم ، والأكثر انشغالا. [1]

**ثانيا: المؤهلات الطبيعية والبشرية.**

تتوفر منطقة جنوب شرق أسيا على مؤهلات طبيعية هامة تساعد على التعاون والتكتل بين دوله، وأهمها توفر احتياطي هام من مصادر الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي وفرة المياه المخصصة للسقي وانتشار الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة مع وجود مجال رعوي واسع، يبلغ عدد السكان ما يقارب 600 نسمة. يتكون سكان جنوب شرقي آسيا من خليط من الشعوب اختلطت وعلى مدى أكثر من ثلاثة ألاف سنة فمنها من أصل هندي وصيني، ومنها من أصل عربي، كما يعتنق سكان هذه المنطقة الأسيوية العديد من الديانات المهمة وعلى رأسها: البوذية، الهندوسية، الإسلام المسيحية و يرها من الديانات الأخرى، وهذا إن دل فإنما يدل على التنوع والغنى الحضاري الذي تتمتع به هذه المنطقة، أما اللغات فهناك عدد كبير من اللغات المستعملة بين الناس ومنها وعلى رأسها اللغة الإنجليزية كإرث استعماري، ثم الصينية والعربية والهندية والمالاي والفيتنامية والاسبانية والبرتغالية وهناك العديد من اللغات المحلية. [2]

إذا فموقع دول جنوب شرق أسيا يتمتع بأهمية كبيرة، لذلك سعت هذه الدول إلى الدخول في تكتل إقليمي في إطار الإقليمية الجديدة، لذلك سعت هذه الدول إلى العديد من المحاولات حتى نجحت إلى إنشاء رابطة تم تسميتها الآسيان، وهذا ما سنفصل فيه.

---

1 فايز صالح أبو جابر، **مرجع السابق**، ص 06، 09.

2 علي خالفي، رميدي عبد الوهاب، **"** رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة **"** **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06**، ص 82، 85.

**المطلب الثاني: رابطة دول جنوب شرق أسيا.**

**أولا: نشأة رابطة الآسيان.**

لم تلجأ الدول الخمس المؤسسة إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل، وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد اتفاقية الرابطة تاريخا محددا لبلوغ مرحلة بعينها من مراحل التكامل، بل ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي، خصصت لها لجانا قطاعية وحكمت ذلك عدة عوامل كإتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية وبالعمل على تطوير مواردها البشرية، كذلك بالاعتماد على التفاوت بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها. [1]

بدأت أول محاولة لتشكيل الرابطة الأسيوية سنة 1961، بين ماليزيا والفلبين وتايلاند لكنها فشلت بسبب الصراع بين الفلبين وماليزيا حول منطقة صباح و انفصال سنغافورة عن ماليزيا سنة 1965، إضافة إلى أثار حرب الفيتنام على دول المنطقة، وقد تصادف تشكيل الرابطة مع ظروف الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لذلك شجعت ودعمت الولايات المتحدة دول جنوب شرق أسيا على تشكيل جبهة موحدة لمحاصرة الشيوعية بالصين ومنعها من الانتشار بالمنطقة. أنشئت رابطة الآسيان بموجب إعلان بانكوك بتاريخ 08 أوت 1967، وذلك كنوع من الحلف السّياسي لمواجهة المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا، غير أنّه مع مرور الوقت أصبحت الرّابطة تهتم أكثر بالتعاون في مجالات أوسع (سياسيا، اقتصاديا، أمنيا وثقافيا) وضمّت الرّابطة في البداية خمس دول هي ماليزيا أندونيسيا سنغافورة، الفلبين، وتايلندا، ثم انضمّت إليها كل من بروناي في جانفي 1994، وفيتنام في جويلية 1995 لاووس و مينمار في 1997، وأخيرا كمبوديا في 30 أفريل 1999، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمّسين لهذا التكتّل الذي بدأ ي ركّز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدّول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع، تحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصّناعات الناشئة خاصة بعد الأضرار الشّديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدّمة اتجاه صادرات تلك الدّول. [2]

---

1 نوال شحاب،" اثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 79.

2 سليم موالدي،" اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق أسيا الآسيان "، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03**، (2012) ص 160.

**الجدول رقم 01: مراحل تطور رابطة الآسيان.**

| السنوات. | مراحل تطور الآسيان. |
|---|---|
| مرحلة الستينات. | تم تأسيس الأسيان سنة 1967 من طرف خمس دول هي: (اندونيسيا، ماليزيا سنغافورة، تايلاند، الفلبين)<br>الأهداف الكبرى:<br>– تحقيق السلم بالمنطقة وتسريع النمو الاقتصادي. |
| مرحلة السبعينات. | – التوقيع لعى معاهدة صداقة تضمن شروط الاستقرار الأمني.<br>– احترام سيادة الدول المستقلة وهوياتها. |
| مرحلة الثمانينات والتسعينات. | – التحقت :فيتنام، لاووس، كمبوديا، بروناي.<br>– تم التوقيع على اتفاقية التبادل الحر.<br>– تعزيز التعاون الاقتصادي وتقليص التفاوت في التنمية بين الدول.<br>– التوقيع على اتفاقية لتنمية حوض الميكونغ. |
| مرحلة ما بعد 2000. | – تم إقامة اتفاقيات شراكة اقتصادية مع استراليا و الصين.<br>– إقامة سوق مشتركة مع الدول الستة الأكثر قوة.<br>– مبدأ الاتفاقيات الاقتصادية مع الصين مطلع 2011. |

المصدر: إعداد الباحث.

هناك العديد من الأهداف كانت السبب في نشأة الآسيان، حددها إعلان بانكوك كالتالي:

– الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار، وتعزيز المزيد من قيم السلام في المنطقة.

– إنشاء سوق وقاعدة إنتاجية واحدة تتسم بالاستقرار والازدهار والتنافسية العالية والتكامل.

– التخفيف من حدة الفقر وتضييق فجوة التنمية داخل الآسيان من خلال التعاون والتبادل.

– الحفاظ على مركزية ودور استباقي للاسيان كقوة دافعة رئيسية في علاقاتها وتعاونها مع شركائها. والحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدّوليّة والإقليميّة. [1]

1 محمود نتاري،" مجموعتا الاكواس والآسيان دراسة في الدور والتأثير "، أطروحة دكتورا، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، ص 153، 154.

**ثانيا: المجالس المجتمعية لدول الآسيان.**

اعتمدت الجمعية العامة المنعقدة في أكتوبر 2003، ثلاثة مجالس مجتمعية هامة كالتالي:

**1/ الجماعة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق أسيا:** جعلت هدفها الأساسي الوصول بالتعاون السياسي والأمني للاسيان إلى مستوى اعلي لضمان أن تعيش بلدان المنطقة في سلام مع بعضها البعض ومع العالم بأسره في مناخ من العدل والديمقراطية والانسجام، مع الاعتراف التام بالحق السيادي للبلدان الأعضاء في متابعة سياساتها الخارجية وترتيباتها الدفاعية الخاصة بكل منها، ملتزمة في ذلك بميثاق الأمم المتحدة وسائر مبادئ القانون الدولي، ومتمسكة بمبادئ الرابطة في عدم التدخل، واتخاذ القرارات على أساس من توافق الآراء وتوخي المرونة على الصعيدين الوطني والإقليمي، واحترام السيادة الوطنية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والتسوية السلمية للخلافات والمنازعات.

**2/ الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق أسيا:** جاء لتحقيق الغاية النهائية للتكامل الاقتصادي المبين في رؤية الآسيان لعام 2020، وإقامة منطقة اقتصادية مستقرة ومزدهرة وقادرة على المنافسة بدرجة كبيرة تتدفق فيها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية، وتتدفق فيها رؤوس الأموال بحرية اكبر، وتتحقق فيها التنمية الاقتصادية العادلة مع الحد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية الاقتصادية بحلول عام 2020، كما تسعى لضمان تنفيذ تدابير لتحرير الاقتصادية وللتعاون وتعزيز أنشطة التعاون والتكامل في المجالات الأخرى. [1]

**3/ الجماعة الاجتماعية الثقافية لرابطة أمم جنوب شرق أسيا:** والغرض منها هو تحقيق تلاحم منطقة جنوب شرق أسيا في شراكة كجماعة من المجتمعات التي تحرص على أبنائها، وبهدف رفع مستوى معيشة الفئات المحرومة من الامتيازات وسكان الريف، كما ستسعى إلى تحقيق المشاركة النشطة لكافة قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء والشباب والمجتمعات المحلية، وتعمل من اجل تنمية المواهب وتعزيز التفاعل بين علماء الرابطة وكتابها وفنانيها والعاملين في وسائط الإعلام للمساعدة في حفظ وتعزيز التراث الثقافي المتنوع للرابطة وفي الوقت نفسه تعزيز الهوية الإقليمية وتشجيع وعي الشعوب بالرابطة. [2]

---

1 محمد نتاري، رابطة الآسيان ماذا بعد مسيرة الخمسين عاما، **مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص**، (جوان 2018) ص 375.

2 **مرجع نفسه**، ص 376.

**ثانيا: القوة الاقتصادية الصاعدة للاسيان.**

تعتبر رابطة الآسيان واحدة من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم؛ حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي لدول الكتلة مجتمعة ما يقرب من 5.7 % بين عامي 2000 و2018، وهو المعدل الذي من المتوقع أن تحافظ عليه الرابطة حتى نهاية العقد الحالي وفي حال أعلنت دول الآسيان رسميا عن إنشاء سوق اقتصادية موحدة في نهاية العام الجاري، فإن ذلك يعني تشكيل كتلة كبيرة يبلغ عدد سكانها مجتمعة أكثر من 620 مليون نسمة ناتجها المحلي الإجمالي يتجاوز 2.4 تريليون دولار، لتصبح بذلك سابع قوة اقتصادية في العالم وفي هذا السياق يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الآسيان بنسبة 50 % إلى أكثر من 3.6 تريليون على مدى السنوات الخمس القادمة. [1]

وعند الحديث عن أهمية رابطة الآسيان، ينبغي الإشارة إلى أن المجموعة تعتبر مُنتجًا كبيرًا للمواد الخام وفي مجالات المال والأعمال، تعتبر دول منطقة الآسيان أكبر سوق للصكوك الإسلامية (السندات) يضاف إلى ذلك أن منطقة رابطة الآسيان تعتبر بمثابة مركز تصنيع هائل؛ حيث إنها تملك ثالث أكبر قوة عمل في العالم وتمثل 4.3 % .من الناتج الصناعي العالمي كما تعتبر الآسيان رابع أكبر منطقة مصدِّرة للبضائع عالميا كما أنها تمثل سوقا جذابة تستقطب استثمارات خارجية كبيرة، وتتمتع بقدرات متطورة ومتنوعة من الصناعات. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فالمؤشرات الاقتصادية المستقبلية لرابطة الآسيان هي الأخرى واعدة حيث من المتوقع بحلول عام 2018، أن تصبح الرابطة خامس أكبر قوة اقتصادية عالميا كما تشير تقديرات اقتصادية أخرى إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لرابطة الآسيان قد يزيد عن 4 تريليونات دولار أميركي بحلول عام 2020، ليتجاوز بذلك حجم اقتصاديات متقدمة مثل المملكة المتحدة أو فرنسا، وربما يتفوق على الاقتصاد الياباني بحلول عام 2025، ليحتل بذلك المرتبة الرابعة عالميا. [2]

فإقليم جنوب شرق آسيا أصبح منطقة مؤثر في العالم، لذلك تحاول الدول الكبرى مثل الصين والهند التواجد في المنطقة لتحقيق مصالحها.

---

1 ناصر التميمي،" رابطة دول جنوب شرق آسيا: آفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية "، **مركز الجزيرة للدراسات** (15 افريل 2015) ص 03، 04.

2 **مرجع نفسه**، ص 04.

ختاما لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول الإطار المفاهيمي للتنافس الدولي في جنوب شرق آسيا، فان الدول في العالم تتنافس فيما بينها على العديد من المجالات وتحاول السيطرة على المناطق، كما أن التنافس قد يتطور ليصبح إلى توتر ثم إلى نزاع، وقد يصل إلى مرحلة أخيرة وهي الصراع ويكون عن طريق استخدام القوة إذن فالتنافس الدولي تناولته العديد من الأطر النظرية والتي تفسره بصورة اكبر هي الليبرالية بمختلف صورها والنقيض للتنافس وهو الصراع يتم تفسيره بالواقعية، كما أن التنافس الدولي سيكون في منطقة مهمة جدا وهي جنوب شرق آسيا والتي استطاعت تكوين رابطة تضم جميع دول المنطقة.

# الفصل الثاني:

# مقومات الصين والهند للتوجه نحو إقليم جنوب شرق آسيا.

## الفصل الثاني: مقومات الصين والهند للتوجه نحو إقليم جنوب شرق آسيا.

النظام الدولي اليوم يعرف العديد من القوى الصاعدة من بينها الصين، البرازيل، الهند، تركيا، كل هذه الدول تسعى لإثبات نفسها في الواقع الدولي عبر وضع استراتيجيات للتواجد في المناطق الإقليمية التي لها أهمية كبيرة وفي موضوعنا الذي يدور حول الصين والهند سيتم معرفة المقومات التي تتمتعان بهما لوضع إستراتيجية ناجحة في التوجه لإقامة علاقات مع دول إقليم جنوب شرق آسيا، حيث سنرى المقومات الجغرافية والاقتصادية لأنهما يلعبان دورا كبيرا في تحديد سياسة الصين والهند. كذلك معرفة أهم العلاقات التي قامت بها الصين والهند مع دول إقليم جنوب شرق آسيا.

**سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:**

**المبحث الأول: مقومات الصين للتوجه إلى جنوب شرق آسيا.**

**المبحث الثاني: مقومات الهند للتوجه إلى جنوب شرق آسيا.**

**المبحث الثالث: علاقات الصين والهند بإقليم جنوب شرق آسيا.**

## المبحث الأول: مقومات الصين للتوجه إلى جنوب شرق آسيا.

تستغل الصين محدداتها الداخلية والخارجية في تطبيق سياستها مع دول العالم، كما أنها انتهجت أسلوب القوة الناعمة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وكانت من أهم المناطق التي نالت اهتمام الصين هي جنوب شرق آسيا.

### المطلب الأول: دراسة عامة حول الصين.

المقصود بالمحددات هي تلك العوامل التي تشكل حدود الدور الصيني في النظام الدولي، ومدى فعالية هذه العوامل على العلاقات الصينية مع بقية دول العالم، وهذه المحددات تتمثل في:

**أولا/ المحددات الداخلية للصين.**

**1/ المحدد الجغرافي:** يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة وهو الأمر الذي أكدت عليه دراسات ماكندلر وماكلوهان، ويقال أن نابليون قد قال يوما، أن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية، ولذلك فمن المفيد إبراز أهم معالم المجال الجغرافي الصيني.

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي بين قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، و تتربع على مساحة تقدر ب 9.572.678 كلم مربع، وتعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا وتتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرقا آسيا.

إن هذه المساحة قد سمحت للصين بامتلاك عمق استراتيجي كبير، حيث أن المسافة من الجنوب إلى الشمال تقدر بحوالي 5500 كلم، ومن الشرق إلى الغربي، 5200 كلم، وهذا العمق مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعين من حيث اتساع المجال للتراجع العسكري وإعادة تنظيم الصفوف، كما تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم، سواء البرية كطريق الحرير، والبحرية بإطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي، ومضيق فرموزا، وتحتوي على العديد من الموانئ الدولية التي توفر لها تسهيلا ودعما كبيرا في مجال تجارتها الخارجية.[1]

---

1 محمد اليوسفي،" السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها "، الكتاب: **السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي** ( برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017) ص 13، 14.

**2/ المحدد البشري:** يلعب دورا هاما في سياسة الدول حيث يعتبر العنصر البشري من العناصر المهمة لبناء قوة الدولة، فهو الأساس للنهوض بقوة الدولة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، أين تعتبر الصين من أكثر بلدان العالم سكانا حيث بلغ عدد سكانها عام 2021، نحو 1.444.216.107 نسمة نسمة، وبهذا العدد تكون الأولى عالميا وفيها أكثر من 50 قومية تتوزع على 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم، إن هذا العدد الهائل جعل من الصين زيادة احتياجاتها من الطاقة وربط علاقات مع بقية دول العالم. [1]

**3/ المحدد الاقتصادي:** يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979 والخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص هو ما يعرف في الصين بسياسة المشي على ساقين، و التدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين، يعتبر الاقتصاد الصيني ثاني اكبر قوة في العالم، ولدى الصين أسرع معد للنمو الاقتصادي، كما أن التنامي السريع في الاقتصاد الصيني جعله يؤثر في السياسة الخارجية الصينية خصوصا بعد عام 1993، وقد أصبحت تقيم علاقات أكثر مع دول العالم.

**4/ المحدد العسكري:** تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي ومن حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) وكذا التقنية والكفاءة التكنولوجية، فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية. هذا ما جعلها قوة تستطيع خوض الحروب في جميع الأوقات وهذا ما ساعدها على تطوير سياستها الخارجية مع الدول الأخرى، ومع هذه المحددات استطاعت الصين أن تغير سياستها بعد الحرب الباردة وهذا ما نفصل فيه في النقطة التالية. [2]

**ثانيا/ أثر المحددات الداخلية لبناء مكانة الصين في جنوب شرق آسيا.**

---

1 وليد عبد الحي،" التحولات البنيوية في السياسة الصينية "، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد2**، ص83.

2 محمد يوسفي، **مرجع السابق**، ص 20.

للصين قيادة يبدو أنها أثبتت جدارتها وعامل القيادة على المستوى الدولي مثله مثل أي تغيير استراتيجي شامل يحتاج إلى قيادة تتميز بخاصيتين أساسيتين، الأولى، أن تمتلك القيادة عمقا فكريا استراتيجيا تنبؤيا لا يكون إلا تجل لمستوى القيم السامية التي تنعكس مباشرة على حركة قوى التغيير، خدمة للقضايا الإنسانية والثانية أن تكون تلك القيادة قيادة سياسية مجتمعية، من خلال الصرامة الضرورية والحكمة اللازمة للحفاظ على وضوح قضية التغيير وآفاقه المستقبلية. [1]

لما كان المفهوم الجيوسياسي يعني أثر العامل الجغرافي على سياسة الدولة في بيئتها الإقليمية فإن الصورة العامة لموقع الصين في شرق آسيا، حيث تنتشر حولها مجموعة من الدول متفاوتة القوة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا يشير إلى المشهد الجيوسياسي العام للصين، فروسيا وكوريا الجنوبية واليابان في الجوار الشمالي والشرقي لدولة الصين، والهند تحيطها من الغرب والجنوب، ولهذه الدول استثمار عالمي وأدوار سياسية عالمية مؤثرة في التفاعلات السياسية الدولية والإقليمية.

كما تدور في فلك كل منها مجموعة من الدول الصغيرة المجاورة وتتجاذب النفوذ فيها مع دولة الصين، مثل ميانمار وتايوان والنيبال وفيتنام وكمبوديا وبعض جزر البحر الصيني، وهناك قضايا ومشكلات سياسية واقتصادية وعرقية مع هذه الأطراف لم تحسم بعد، اكتسب الفضاء الجيوسياسي أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، وازدادت أهمية الجغرافيا البحرية خصوصا بشكل كبير وراهنا تزداد البيئة المحيطة بالصين تعقيدا يوما بعد يوم، وتمتد إستراتيجية التنمية الصينية إلى الخارج بشكل مستمر وصار على الصين أن تتكيف مع التغيرات الجديدة وأن تتحول إلى فضاء أوسع، ولكن تواجه الصين عوامل شديدة التعقيد والخصوصية على المستوى البحري، لدرجة أن النزاع البحري قد يتحول في المستقبل إلى نقاط ارتكاز وانطلاق بعض الدول من أجل كبح النهضة الصينية وأصبحت مسألة حماية الحقوق والمصالح البحرية من القضايا الجديدة التي تتناولها الدبلوماسية الصينية. [2]

---

1 ياسين عامر الرّبيعي،" واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي القيود والفرص "، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018، ص 54.

2 **مرجع نفسه**، ص 55، 56.

تقترب الصين في العصر الجديد من مركز المسرح الدولي وبالنظر إلى الوضع الأولي في عام 1978 فإن نجاح سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين أصبح واضحا في مختلف مؤشرات دخل الفرد ومستوى المعيشة والناتج المحلي ومعدلات النمو وغيرها من المؤشرات وقد دخلت الصين في تحول جوهري من بلد فقير من دول العالم الثالث، بالمقاييس الاقتصادية وفقا لتلك المؤشرات، إلى محرك ديناميكي فعال في الاقتصاد العالمي بأسره، وفقا للمعطيات والمؤشرات الاقتصادية. [1]

الصين تمتلك موقع استراتيجي أدى بها إلى وضع مبادرة تسمى الحزام والطريق ونابعة من الموقع الاستراتيجي حيث تطل الصين على عدد من البحار مثل بحر الصين الجنوبي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وجميعها بحار ذات أهمية إستراتيجية، وذات خصائص مؤثرة في أمن الطاقة الصيني بفضل ما تختزنه من احتياطيات نفطية وغازية من جهة، وبسبب كون مياهها جزءا من الطرق البحرية التي تمر عبرها إمدادات النفط الصينية القادمة من إفريقيا و الشرق الأوسط شرقا ومن أمريكا اللاتينية والشمالية والكاريبي غربا، وهي أيضا بحار ذات أهمية حيوية في طرق نقل السلع الصينية المصدرة للخارج والقادمة منه، ومحل انتشار القوات البحرية الصينية. [2]

حظيت مبادرة الحزام والطريق بقوة جذب كبيرة منذ طارحها من جانب الصين في العام 2013 حيث تتألف من الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين بهدف بناء شبكة تجارة وبنى تحتية تربط آسيا بأوروبا وإفريقيا على حد سواء، وتتجاوز ذلك لتتعدى حدود طارق التجارة القديمة وهناك 68 دولة ومنظمة دولية وقعت اتفاقيات تعاون مع الصين حول الحزام والطريق والبنية الأساسية لطريق الحرير الحديث أخذت شكلها تقريبا، من خلال روابط أفضل بين المدن الواقعة على طاول الطرق، ومناطق التجارة والممرات الاقتصادية الدولية والموانئ الأفضل وقد استثمرت الصين بأكثر من 50 مليار دولار أمريكي في الدول المشمولة بالمبادرة بين عامي 2014 و2016، ومعظم الدول على طاول الحزام والطريق تعتبر دولا نامية مثل الدول الآسيوية والأفريقية الفقيرة المشمولة بالمبادر. [3]

---

1 ياسين عامر الرّبيعي، **مرجع السابق**، ص 59، 60.

2 عبد القادر دندن،" مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي" **مجلة قضايا آسيوية**، العدد 01، (جويلية، 2019) ص 04.

3 ياسين عامر، **مرجع نفسه**، ص 62، 63.

**ثالثا/ توجهات الصين بعد الحرب الباردة.**

ساعدت الإصلاحات التي تبنتها الصين في سنة 1978، على إعادة ترتيب الأولويات في سياستها حيث أعطيت أهمية بالغة للإسراع بتنمية الاقتصاد وجعل الصين دولة اقتصادية كبرى، إن الإستراتيجية الدولية للصين، وبسبب التصاعد الاقتصادي، أصبحت أكثر طموحة فالصين تحمل طموح رتبة القوة الكبرى، فهي تتطلع إلى نفس السمات التي اتسمت بها القوى الغربية واليابان عند اعتدائها على الصين وفعلا أحدثت الإصلاحات الاقتصادية تغيرات جذرية وتطورات جوهرية على الاقتصاد الصيني بكل قطاعاته محدثة بذلك ثورة على الهياكل الاقتصادية القديمة وطرق التسيير التقليدية، إذ دخلت الصين دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل. [1]

يشكل في الواقع بلوغ القوة الاقتصادية هدف واحد ضمن مجموعة أهداف جديدة أوجدتها الإفرازات الداخلية والدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة فالسياسة الصينية تريد على وجه التحديد منع إنشاء التحالفات ضدها وخاصة في المناطق المجاورة لها والتي تحد من حريتها في العمل والنمو الاقتصادي، ضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، والحصول على المواد الأولية اللازمة لتحقيق التنمية الداخلية بما فيها الطاقة ولكن ليس الطاقة فقط، بل وأيضا تأمين محيطها لمنع التحديات التي تهدد استقرارها عبر الحدود ولاسيما في التبت وشينجيانغ وتعزيز عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يحد من قوة ونفوذ القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين مقتنعة أن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة تجعل من هيمنة قوة واحدة أمرا غير مقبول، إذ هناك دول أخرى كثيرة مختلفة من حيث الثقافات والأديان ومستوى النمو الاقتصادي من حقها تقرير شؤونها و المشاركة في إدارة الشؤون العالمية عبر التشاور وفقا لمبدأ المساواة لهذا لا يمكن لدولة واحدة أن تقود العالم، وتسير كل هذه الاختلافات. [2]

إذن لقد طور الصين سياستها وذلك بناءا على محدداتها، بالإضافة إلى تغيير فكرها وانتهاج سبيل القوة الناعمة، لأنه يؤثر أكثر خاصة مع الدول النامية، وتعتبر القوة النامية احد الأساليب لجديدة التي نظر لها جوزيف ناي.

---

1 جميلة طيب، " العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة :العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول**، ص03.

2 ***مرجع نفسه***، *ص 04.*

**المطلب الثاني: القوة الناعمة كتوجه جديد للصينية.**

في هذا المطلب سوف نتطرق للجانب النظري للقوة الناعمة وظهورها ثم كيف استعملتها الصين في سياستها.

**أولا/ القوة الناعمة.**

لابد من الإشارة إلى أن مفهوم القوة الناعمة قد استخدم للمرة الأولى في عام 1990، من قبل المفكر الأمريكي جوزيف ناي ويشير هذا المفهوم الذي صياغة ناي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى قدرة الدولة في الحصول على المنافع أو تحقيق المصالح دون اللجوء إلى مكونات القوة الأخرى، فضلا عن إنها برنامج سياسي يتضمن القدرة على تحديد أولويات الآخرين من خلال فرض الطابع الجذاب والثقافة والقيم السياسية والمؤسسات المجتمعية، ومن خلال القوة الناعمة يمكن لدولة ما اختراق دول أخرى عن طريق مجموعة متنوعة من الأدوات دون اللجوء إلى القوة الصلبة، من خلال دفع عدة دول إلى تبني النموذج الذي تمثله سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وفي هذا المجال تكون القوة الناعمة بمثابة أداة لترغيب الدول إلى تبني نماذج قيمية بإرادتها دون اللجوء التهديد، ويعني أن عنصر الإقناع يمثل الأساس الذي يقوم عليه مفهوم القوة الناعمة. [1]

عرف جوزيف ناي القوة الناعمة قائلا: أنها القدرة على الجذب لا عن طريق الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي، ولا عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد والمولاة، بل عن طريق الجاذبية، وجعل الآخرين يريدون ما تريد، وان القوة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على الاستمالة بالحجة ولو أن ذلك جزء منها، با هي أيضا القدرة على الجذب والجذب كثيرا، ما يؤدي إلى الإذعان وكذلك هي القدرة على تشكيل تصورات الآخرين وترجيحاتهم وخياراتهم وجداول أعمالهم، عبر الاحاء للآخرين، أن القوة الناعمة هي قوة تعاون الطوعي، أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون والتأثير، عليهم نحو تحقيق أغراض الفاعل وأهدافه دون حدوث أي تهديد صريح أو مبادلة أو إثابة، كما تعنيا لقوة الناعمة القدرة على التأثير على سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم من دون استخدام أدوات الإكراه. [2]

---

1 فراس محمد احمد،" الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية "، رسالة ماجستير، جامعة الموصل: كلية العلوم السياسية، ص 04.

2 صليحة محمدي، " السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة "، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني العدد11**، جويلية 2017 ،ص 124، 125.

اعتبر جوزيف أول من تحدث عن وجود مؤشرات ومعايير لما أسماه القوة الناعمة، حيث يرى جوزيف ناي أن هناك الكثير من أهداف السياسة الخارجية التي لا يمكن تحقيقها تماما باستخدام الأساليب التقليدية كالقوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها، وإنما يمكن الوصول إليها باستخدام القوة الناعمة التي تتمتع بها ثقافة ومؤسسات الدولة، ويرى جوزيف ناي أن عناصر القوة الناعمة المتعددة لا بد وأن تكون جزءا من أي سياسة خارجية فعالة، وأكثر من كونها القدرة على التأثير والإقناع، فان القوة الناعمة هي القدرة على الاجتذاب الذي يقود إلى الإقناع والتقليد، وتيسير الجهود من أجل الوصول إلى القيادة الدولية. [1]

تعتبر قوة الدولة عامة بأنها أهم ما يمكن من خلاله رسم أبعاد الدور الذي تقوم به هذه الدولة على مستوى المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوة الخارجية، فللقوة أبعاد متعددة و متشابكة ولها طبيعة دينامكية، أي أن التغيير في ثقل العناصر التي تصنفها لا بد أن يتبعه تغيرات متشابهة في حجم القوة وفاعليتها.

ابتداع جوزيف ناي المصطلح لتوصيف قوة تتخذ بديلا للفعل العسكري تمنع الدولة قدرة على التأثير في غيرها، إذ هي وسيلة لإدراك ما يريده الآخرون، تحدث تأثيرها دون لجوء إلى الاستعانة بالعنف أو الإجبار .كما عدد ناي توصيفات للقوة الناعمة من خلال:

– تشكيل صورة لما يفضله الآخرون.

– سوق الآخرون أو حثهم إلى تقبل مراداتك بفضل أطروحات ثقافية أو إيديولوجية.

– نيل مكانة في العالم السياسي( يجعل الآخرين يطمحون إلى مكانتك).

– التأسيس للنتائج كنتيجة لإتقان البرامج (الخطط) ومن ثم فهي عنصر جوهري للقيادة يتمتع بجاذبية تحث الآخرين على طلب ما تطلبه فالجاذبية مؤدية إلى النتائج المرغوب والمراد تحقيقها. [2]

إذن فالقوة الناعمة هي احد البدائل للتعاون بين الدول، بل هي البديل الناجح والسلمي للشراكة بين دول العالم، وهذا ما اعتمدت عليه الإدارة الصينية في سياستها الخارجية، جعلها تصل إلى مصاف القوى الكبرى.

---

1 جوزيف ناي، تر :محمد توفيق البحيرمي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007) ص38

2 **مرجع نفسه**، ص38، 39.

**ثانيا/ القوة الناعمة الصينية.**

لم يعد مفهوم القوة الناعمة غريبا على القاموس السياسي الصيني، لقد ابرز التقرير السياسي للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2012، انه في عالم اليوم تشتبك الثقافة مع الاقتصاد والسياسة مما يبرهن على أنها تحتل مكانة اكبر ودور أكثر أهمية في السباق من اجل نفوذ وطني شامل، وفي اجتماع لإدارة تجمع الشؤون الخارجية في 2016، قال الرئيس أن تزايد الدور الدولي لبلادنا وتأثيرها يفترض أن يتم التعبير عنه بقوة صلبة تتجسد في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والأمني، كما بقوة ناعمة مثل الثقافة.

حدد الباحث الصيني هونج هوامين مصادر القوة الناعمة في خمسة موارد هي:

(الجاذبية القافية، القين السياسية، النموذج التنموي الاقتصادي، المؤسسات الدولية، الصورة الدولية)[1]

حيث تبنت الصين عددا من عناصر القوة الناعمة في سياستها الخارجية،كالصعود السلمي والتنمية الاقتصادية، والتي مثلت أهم أوجه خطابها السياسي الخارجي، إذ أصبحت الصين قوة صاعدة في وقت قصير وقد مثل ذلك استياء من قبل جوارها لتقوية نفسها على حسابهم، وهذا ما ساهم في إجبار حكومات تلك الدول على الاستفادة من تجربة التنمية السلمية الصينية، والتي تحولت فيما بعد إلى نظرية تتمتع بجذب اقتصادي مؤثر، وفحوى هذه النظرية هي :

- إن التنمية السلمية هي الطريق الأكيد لتحديث الصين .

- إن استمرارية تحديث الصين يساهم في تطوير السلام العالمي من خلال خلق بيئة عالمية سلمية.

- تستند الصين في تنميتها على قدراتها الذاتية وتطورها التكنولوجي.

- تسعى الصين إلى التكيف مع العولمة الاقتصادية من أجل خلق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة مع جميع دول العالم.

- التمسك بمبادئ التعاون والسلام والتنمية والسعي لبناء عالم متناغم يسوده الرخاء والسلام الدائم. [2]

---

1 صليحة محمدي، **مرجع السابق**، ص 126.

2 فراس محمد احمد، **مرجع السابق**، ص 23.

## المبحث الثاني: مقومات الهند للتوجه إلى جنوب شرق آسيا.

تعتبر الهند من بين القوى الصاعدة ومن أهم القوى الإقليمية في قارة آسيا، وهذا راجع للعديد من العوامل أهمها العوامل الداخلية المتمثلة في المحدد البشري، والاقتصادي، وأهمية موقعها الجغرافي الذي يعتبر استراتيجيا وهذا ما سيتم التفصيل فيه في هذا المبحث.

### المطلب الأول: دراسة عامة حول الهند.

تعتبر الهند من الدول الكبرى من حيث المساحة وعدد السكان وفي هذا المطلب سوف نتطرق لهذه المحددات التي تعطي للهند قوة.

#### أولا: المحدد الجغرافي للهند.

تقع جمهورية الهند الشعبية في جنوب القارة الآسيوية، ما بين دائرتي العرض 36-8.4 درجة شمالا، وبين خطي الطول97–68 شرقا بمساحة إجمالية تقدر ب 3.287.590 كيلومترا مربعا، لتحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث المساحة والثانية آسيوياً بعد الصين، وتبلغ حدودها البرية 15.663 كيلومتراً مشتركة مع سبع دول وتحدها باكستان من الشمال الغربي والصين وأفغانستان وبوتان ونيبال من الشمال، وميانمار وبنغلاديش وخليج البنغال من الشرق، وسريلانكا من الجنوب الشرقي عبر مضيق بالك، وتشكل جبال الهمالايا التي تعد أعلى جبال العالم) حدودها الشمالية. [1]

إذن تكمن أهمية الهند في أنها:

- تقع وسط قارة آسيا أكبر قارات الكرة الأرضية.
- تمتلك شواطئ طويلة تبلغ 7.517 كيلومترا على المحيط الهندي.
- دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وتمتلك مساحة شاسعة.
- حدودها البرية الطويلة محاذية لمجموعة كبيرة من الدول.

---

1 وليد إبراهيم حذيفة،" القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا "، أطروحة دكتورا، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، 2015، ص 92.

تمتاز الهند بتنوع مظاهرها السطحية، كالسهول والمنخفضات والمرتفعات، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هي جبال الهيمالايا الشمالية، ومنطقة شمال المحيط الهادي، وهضبة شبه جزيرة الهند، والمناطق الساحلية والجزر حيث يوجد في الهند 247 جزيرة، منها 204 جزيرة في خليج البنغال، و43 جزيرة في بحر العرب. [1]

لجبال الهيمالايا أهمية إستراتيجية هندية، حيث تشكل حدوداً طبيعية مع الصين وباكستان وأفغانستان وغيرها ولها أهمية مناخية تؤثر في حركة الرياح الموسمية الصيفية، وتمنع الرياح الباردة القادمة من سيبيريا دخول الهند وتعد قمة" كانغ شين يونغا بجبال الهيمالايا أعلى قمة جبلية في الهند، والتي تعد خزاناً ثلجياً لأهم الأنهار الدائمة الجريان، وهي السند والغانج، ولأنهارها أهمية اقتصادية وزراعية، وفي مجال توليد الطاقة الكهرومائية، وتمتاز بنباتاتها الطبية وأخشابها وتنوعها البيئي. ويمثل المحيط الهندي أهمية إستراتيجية للهند، فهي تطل من خلاله على الممرات البحرية الأكثر أهمية، كقناة السويس ومضيق ملقا، ومثّل أهمية اقتصادية من خلال الساحل الطويل الذي يزودها بالهيدروكربونات، والثروة السمكية، وطاقة الأمواج، والمد والجزر، ويسبب الرياح الموسمية المؤثرة في الهند. [2]

إن موقع شبه الجزيرة الهندية شكل ركيزة لانطلاقتها نحو العالمية، فالمعطيات الجغرافية التي تمتلكها الهند، تمثل قاعدة ينطلق منها صناع القرار الهنود لبناء رصيد إقليمي، والارتقاء به نحو العالمية، فقد منحها موقعها منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي مع المحيط الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وأمن لها طول شواطئها على المحيط الهندي سهولة الملاحة البحرية مع الشرق الأوسط وأفريقيا وشرق آسيا، حيث تكمن أهمية هذا المحيط في أنه يشهد ازدحاما في حركة نقل النفط ومنتجاته. [3]

إذن فالهند كدولة صاعدة تتسم بموقع جيواستراتيجي مثالي، حيث تطل الهند على طرق بحرية تربطها بأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، كذلك بمنطقة جنوب شرق آسيا.

---

1 احمد سرور،" الهند المارد النائم: قراءة في المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية "، تحرير: محمد عبد العاطي **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010) ص 16، 17.

2 وليد إبراهيم حديفة، **مرجع السابق**، ص 93، 94.

3 **مكان نفسه.**

**ثانيا: المحددات البشرية.**

بلغ عدد سكان الهند في 2021، نحو 1.393.409.038 نسمة أي بلغة الأحرف تقريبا مليار وأربعة مائة بحسب الإحصائيات الأخيرة من قبل الأمم المتحدة، كما تبلغ الكثافة السكانية 455 نسمة في كلم مربع ويعادل عدد سكان الهند 17.88 بالمائة من عدد سكان العالم، وتصنف دولة الهند في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بعد الصين. تحتل دولة الهند الجزء الأكبر من جنوب قارة آسيا وتعتبر جمهورية دستورية تتكون من 29 ولاية، حيث تمتلك كل ولاية درجة من السلطة الأساسية على الأمور الخاصة بها، إلا أن الأقاليم الستة تمتلك درجة اقل من السلطة بالإضافة إلى أراضي العاصمة دلهي.[1]

والهند دولة متعددة الأعراق ويمثل الجنس الهندي 72% من عدد السكان، ويمثل الدرافيديان 25% من السكان، بينما تمثل الأقليات الأخرى 3%، وتوجد مجموعات من السكان تصنفهم الحكومة على أنهم قبائل (ويطلق عليهم قبائل التلال) حيث يوجد منهم 300 قبيلة، وهذه القبائل منغلقة على نفسها اجتماعيا وتتمتع بحماية الحكومة، وكبرى هذه القبائل هي جوند وبيل إذ يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة. [2]

أما من ناحية اللغة الرسمية طبقا لما جاء في الدستور، حيث يتحدث بها حوالي 40% من السكان ويوجد حوالي 1000 لغة ولهجة مستخدمة في الهند، منها حوالي 24 لغة لا يقل عدد المتحدثين بكل منها عن مليون نسمة، مثل اللغة البنغالية التي يتحدث بها حوالي 8% من السكان، والتلجو، والمارثية، والتامبلية، والأوردية والكانادية، وماليالم، والسنسكريتية، والسندية، والكشميرية، والبنجابية، والأسامية، والنيبالية، والأورايا، هذا بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية. [3]

فالهند لها مقومات ومحددات كما سبق الذكر تجعلها من القوى الصاعدة التي تحاول إعادة التوازن سواء الإقليمي أو الدولي لهذا العالم، وتعتبر الصين من بين المنافسين للهند خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا ذلك للتقارب الجغرافي والسكاني بينهم.

---

1 سارة زقيبة،" كم يبلغ عدد سكان الهند "، على الرابط: https://mawdoo3.com/ تاريخ التصفح: 2021/05/27.

2 رجاء سليم، " الهند معلومات أساسية "، على الرابط: https://www.aljazeera.net/amp/2004/10/03/ تاريخ التصفح: 2021/05/27.

3 **مرجع نفسه.**

**ثالثا: الهوية القومية الهندية.**

بينما بقيت الثقافة السائدة في الهند متسقة إلى حد كبير منذ الاستقلال، شهدت العقود القليلة الأخيرة تغيرا في كيفية تأثر الثقافة على السياسة الخارجية؛ فقد أدت دوراً أكبر في تحديد شكل الهوية القومية، للهوية تأثير أكر وضوحاً من تأثير القيم على سياسة دلهي، إن ما يحدد ملامح الهوية القومية الهندية هو كيف يشعر الشعب والحكومة أن الهند تختلف عن العالم الخارجي، فالهوية هي محركا للسياسة.

**1/ الهوية النهروية.**

تألف أحد التيارين من آراء رسمتها الخطوط المهيمنة لحركة الاستقلال وغاندي، ونقلها نهرو إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، تتلون الهوية القومية هذه بالقيم الثقافية المذكورة أعلاه مكرراً تعاليم أشوكا وأكبر، شرح غاندي التسامح مشيرا إلى أنه ليس من الضروري أن تكون المساعي الدينية والروحية مرتبطة بهوية جماعية، أراد واضعو الدستور الهندي الاعتراف بشكلٍ مناسب بأهمية التعددية الدينية. [1]

**2/ الهندوتفا.**

ظهرت هوية بديلة على المستوى الوطني في العقدين الأخيرين الهندوتفا وفي الوقت نفسه، حصل تحول وتوسع في كيفية تأثير الثقافة على السياسة، خصوصا في ظل حكومات حزب بهاراتيا جاناتا، بينما تأثرت الهوية النهروية بالقيم الناجمة عن الثقافة الهندية المسيطرة، ضمّت الهندوتفا اختيار أكبر لرموز هذه الثقافة لتشكيل الهوية القومية. تتكوّن معتقدات الهندوتفا الأساسية من وجهة نظر أن الهند هي أمة هندوسية، ذات ثقافة وحضارة وحياة تدين للهندوسية، وشمل ذلك في بعض الأوقات أديان هندية أصلية أخرى على غرار البوذية والجاينية والسيخ. ومن خلال تطويق الهوية التي تحددها الديانة الهندوسية وتعزيزها، تتعارض أهداف حركة الهندوتفا على نحو ساخر مع بعض القيم الأساسية للهندوسية بحد ذاتها، ألا وهي التعددية والتسامح انتشرت هذه الأيديولوجية بفضل مجموعة واسعة من المنظمات المعروفة باسم سانغ باريفار، والتي تضم أحزاب سياسية قومية على غرار بهاراتيا جاناتا وتيارات شعبية (الحركة الهندية القومية) [2]

---

1 كديرا بثياغودا،" التعامل مع دلهي: كيف ترسم الثقافة سياسة الهند تجاه الشرق الأوسط "، الدوحة، **مركز بروكنجز** (ديسمبر 2015) ص 05.

2 **مرجع نفسه**، ص 06.

**المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي للهند كقوة صاعدة.**

تعد الهند من البلدان الناهضة والتي حققت في العقدين الماضيين معدلات نمو كبيرة مما جعل منها دولة أخذت تزاحم البلدان المتقدمة في صدارة العالم الاقتصادية، لذلك سوف يتم التفصيل في طبيعة الاقتصاد الهندي واهم المجالات التي يقوم عليها.

**أولا: طبيعة الاقتصاد الهندي وتطوره.**

عشية الاستقلال الذي تحقق لدى الهند في عام 1947عن بريطانيا تشكلت إرادة سياسة في هذا البلد أخذت على عاتقها عملية الإصلاح وفي مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسة وحتى الاجتماعية، فعلى الصعيد الاقتصادي صاغ نهرو ورقة الإصلاح من خلال الارتكاز على ركيزتين أساسيتي هما:

1/ الإدارة الموجه للاقتصاد من قبل الدولة (التخطيط الموجه)

2/ الاعتماد على القطاع الخاص والعام في الوصول إلى التنمية الحقيقية.

إن اعتماد هذا النمط التنموي الموجه جاء نتيجة لقبوله في ساحة السياسيين فحسب بل كان مقبولا أيضا من قبل الاقتصاديين وعمل هذا النمط خلال فترة حكم نهرو العديد من النجاحات منها:

1/ تطوير القطاع الزراعي أو عرف في حينها بالثورة الخضراء.

2/ خلق قاعدة صناعية عريضة في البلد من خلال سياسة إحلال الواردات.

3/ قدر من الحرية الاقتصادية في الهند.

4/ قليل التبعية للخارج.

5/ حقيق معدلات نمو عالية. [1]

إذن فالهند طورت اقتصادها انطلاقا من انغلاقها على نفسها واعتمادها على المنتج الداخلي حتى حققت جزء من الاكتفاء ثم انفتحت على العالم.

---

1 عبد المنعم مدبولي، **الإصلاحات الاقتصادية في الهند منذ بداية الاستقلال** (مصر: 2010) ص 113.

رغم أن النجاح الاقتصادي الذي تحقق في الهند ليس جديدا فإن العالم لم يكتشفه إلا مؤخرا فبعد أن حقق هذا الاقتصاد نموا بطيئا في العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال، ارتفعت وتيرة النمو السنوية لتبلغ 6% خلال الفترة 1980، 2002 ثم وصلت إلى 7.5 % سنويا في الفترة 2002، 2006، وبذلك أصبح الاقتصاد الهندي واحدا من أفضل اقتصاديات العالم أداء خلال ربع قرن. كما تطورت في السنوات الأخيرة لتصل إلى أعلى درجات النمو بين 2006، إلى 2019.

ولا تكمن أهمية ارتقاء الاقتصاد الهندي في حداثة عهده ,وإنما في المسار الفريد الذي سلكه فبدلاً من إتباع الإستراتيجية الآسيوية التقليدية المتمثلة في تصدير السلع الرخيصة الثمن التي يعتمد تصنيعها على استخدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة إلى الغرب، اعتمدت الهند على أسواقها المحلية أكثر من اعتمادها على التصدير، وعلى الاستهلاك بدلاً من الاستثمار وعلى الخدمات بدلاً من التصنيع وأخيرا على الإنتاج باستخدام التقنية المتقدمة بدلاً من الاعتماد على الأيدي العاملة القليلة المهارة. وكان من نتائج تبني هذا الأسلوب أن بقي الاقتصاد الهندي في الغالب بمأمن من التقلبات العالمية، وأظهر قدرا مثيرا للإعجاب من الاستقرار لا يقل أهمية عن نسبة توسعه .فضلاً عن ذلك يعد هذا النموذج القائم على الاستهلاك أكثر قربا من الناس مقارنة باستراتيجيات التنمية الأخرى

غير أن أكثر ما يلفت النظر في نهوض الهند هو أنه لم يتحقق بدعم من الدولة ,وإنما تحقق على الرغم من الدولة، ومن الواضح أن قصة النجاح الهندية ترتكز بشكل أساسي على المبادرات الاقتصادية الخاصة إذ تفتخر الهند حاليا بوجود شركات خاصة على قدر عال من التنافسية وبوجود سوق مزدهرة للأسهم والسندات وقطاع مالي عصري ومنضبط ذاتيا. منذ عام 1991 بدأت الدولة الهندية تبتعد تدريجيا عن الساحة بعد أن اضطرت مرغمة إلى تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية، فقد رفعت العوائق التجارية وخفضت نسب الضرائب وكسرت الاحتكارات الحكومية وفكت قيود الصناعة وشجعت المنافسة وانفتحت على باقي العالم صحيح أن هذه الإصلاحات كانت بطيئة ولكنها بدأت تتراكم وتؤتي ثمارها. ومن المؤكد أن الهند مقبلة على نقطة مفصلية في تاريخها فمن المحتمل جدا أن هذا النمو السريع سوف يستمر ,بل سيتسارع ,غير أنه لا يمكن للهند أن تعتبر هذا أمرا مفروغا منه. [1]

1 جورشاران داس، **النموذج الهندي**، تحرير: عايدة عبد الله وآخرون، **دراسات عالمية نهوض الهند** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008) ص 07، 08.

**ثانيا: مجالات الاقتصاد الهندي.**

تتمتع الهند بتنوعها في المجال الاقتصادي لذلك سوف نتطرق لأهم هذه المجالات.

**1/ الموارد الطبيعية الهندية.**

الثروات المعدنية هي موارد الطبيعية الثمينة، كونها محدودة وغير قابلة للتجديد، وتشكل المواد الخام لكثير من الصناعات الحيوية الأساسية، وموردا رئيسياً للتنمية، وبناء على ذلك، فإدارة الموارد المعدنية تتكامل بشكل وثيق مع الإستراتيجية العامة للتنمية، وتمنح الدولة القدرة على توظيفها في المجالات التي تزيد من قوتها، ونتيجة للتوظيف الجيد للثروات، ومنهج الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت به الهند، فإن الاقتصاد الهندي قد انتقل من مرحلة قريبة من الانهيار عام 1991، إلى مرحلة أصبح فيها يحتل المرتبة الثالثة آسيويا، علماً أن الهند دولة غير نفطية. إن موقع الهند وطبيعتها المتنوعة، جعلا منها بلداً غنياً بالموارد الطبيعية، من خلال امتلاكها ثروة مائية كبيرة إضافة إلى مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة لأنواع متعددة من الزراعات، يساعدانها في تحقيق الأمن الغذائي للشعب الهندي. [1]

وتمتلك الهند ثروات معدنية كبيرة، تتركز معظمها في هضبة الدكن، تنتج منها 87 معدناً، بما فيها الوقود والمعادن الذرية، جعلت منها بلداً ذو اقتصاد مركب ومعقد، يدمج الحداثة الصناعية والتجارة، والخدمات وتكنولوجيا المعلومات، مع القطاع التقليدي الزراعي، فالهند تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج المعادن على أساس حجم الإنتاج. أن الهند يمكن أن تصبح لاعباً مهماً على الصعيد العالمي، في استخراج وإنتاج الموارد المنجمية، والوقود الأحفوري، وتحصل على حصص كبيرة في السوق العالمية، بتكامل إدارة المصادر المعدنية مع الإستراتيجية العامة المرتبطة بتطوير هذا القطاع واستثمارها، وبالتوجهات المستقبلية، والأهداف الوطنية التي وضعتها الهند على المدى الطويل، وأن العوامل البيئية خلال السنوات القادمة وخاصة بالنسبة للفحم الحجري ستشكل تحدياً هاماً أمام الإنتاج والمنتجين، لإيجاد أفكار ومشاريع وتقنيات جديدة، توازن ما بين العوامل البيئية والمحافظة على استمرار الاستخراج ونموه. [2]

---

1 وليد إبراهيم حديفة،" القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا "، أطروحة دكتوراه جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، 2015، ص 94.

2 **مرجع نفسه**، ص 98، 99.

**2/ القطاع الزراعي.**

يحتل قطاع الزراعة مركز الصدارة في الاقتصاد الهندي، ويتم التركيز عليه لتحقيق ثلاثة أهداف هي: تعزيز النمو الشامل، وزيادة وتعزيز الدخل في المناطق الريفية، والحفاظ على الأمن الغذائي وقد بدأت الهند ثورتها الخضراء الأولى في الستينيات من القرن العشرين، بالاعتماد على طفرة تكنولوجية وتقنية كبيرة، ساعدتها في تحقيق الأمن الغذائي في ذلك الحين. ومع الزيادة الكبيرة في عدد السكان، أصبحت الهند بحاجة إلى ثورة خضراء ثانية لتحقيق أعلى مستويات الإنتاج والإنتاجية في الحبوب والبقول والبذور الزيتية، والفواكه والخضروات وغيرها بالإضافة إلى تحقيق إنتاج عال أيضاً في إنتاج الدواجن واللحوم والأسماك، ولذلك أولت الخطط الخماسية قطاع الزراعة اهتماماً خاصاً، حيث ركزت على ضرورة التوسع في برامج الري ومساعدة الولايات الهندية في وضع وتنفيذ الخطط الزراعية، استناداً للظروف المناخية المحلية، ودعمت المشاريع متوسطة الحجم كما تم التركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعميمها في مختلف مناطق الهند، لزيادة المساحات المستصلحة والمزروعة والمروية، والعمل على تجميع مياه الأمطار بطرائق تغذي من خلالها المياه الجوفية. إذن تحتوي الهند على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، والقابلة للزراعة، وعملت الحكومات الهندية على زيادة المساحات الزراعية المستثمرة لمختلف الزراعات، والتي تتوزع بشكل رئيسي إلى أراض مخصصة للمحاصيل الزراعية، وأراض للأشجار المثمرة، وأراضي المراعي، إضافة إلى الغابات. [1]

**3/ القطاع الصناعي.**

أولت السياسات الاقتصادية الهندية قطاع التصنيع اهتماما كبيرا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وحاولت نقله من قطاع يركز على سياسات الاستيراد في مطلع الخمسينيات، إلى قطاع يركز على استراتيجيات التصدير وتنميتها إلى حدود كبيرا، إلى أن أصبح القطاع الاقتصادي الأكثر اهتماما، وانتقل من مساهم ضئيل في الاقتصاد إلى مساهم كبير في الناتج القومي، وكذلك في اقتصاد الوظائف والتوظيف، ويقسم قطاع الصناعة الهندي إلى قطاع منظم ومسجل بشكل رسمي، وقطاع آخر غير منظم وغير مسجل، حقق الاثنان نمواً متفاوتا حتى اليوم. [2]

---

1 وليد إبراهيم حديفة، **مرجع السابق**، ص 132، 133.

2 **مرجع نفسه**، ص 144.

أدت خطوات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في العقد الأخير من القرن العشرين، إلى نمو وتطور واضح في الكثير من الصناعات الهندية بعد انتهاء عصر الترخيص المسبق لصناعة السيارات والحافلات شهدت هذه الصناعة نمواً سريعاً في حجومها وقدراتها، وأدى ذلك إلى دخول 17 شركة منافسة إلى السوق الهندية خلال عشر سنوات، منها الشركات العالمية الكبرى من مثل جنرال موتورز، فورد، تويوتا، هوندا، هيونداي، وفيات واتسعت مجالات صناعة عربات النقل متعددة الأغراض، بدءاً من سيارات الشحن إلى السيارات ذات الثلاث عجلات، ومكونات السيارات. وتحولت الهند بسرعة لتكون من أهم المراكز العالمية لصناعة السيارات.[1] أن القطاع الصناعي، بقطاعيه المنظم وغير المنظم، قد أسهم بشكل كبير في الناتج القومي الهندي

**4/ قطاع الخدمات.**

يعد هذا القطاع من القطاعات المهمة والواعدة في الاقتصاد الهندي إذ ساهم وبشكل كبير في تهيئة المدخرات والاستثمارات المحلية والأجنبية للمساهمة في خطة التنمية الاقتصادية خلال العقود الأخيرة في الهند، إذ شهد قطاع البنوك على سبيل المثال توسع كبير حيث زاد عدد البنوك من ثمانية ألاف فرع في عام 1969 إلى اثنين وستون ألف فرع في عام 1995 مما كان له الأثر البالغ في تسهيل حركة رؤوس الأموال داخليا وخارجيا مما دعم حركة النمو في باقي القطاعات الاقتصادية عموما وقطاع الخدمات خصوصا وبالتالي المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية في الاقتصاد الهندي خلال العقود الخمسة الأخيرة، وفي مدة الإصلاح الاقتصاد كان لتحرير خدمات التأمين والبريد والاتصالات والنقل الجوي وغيرها أمام المستثمرين الأجانب نفس الأثر في عملية النمو الاقتصادي. [2]

تعتبر الهند من الاقتصاديات الأسيوية النامية التي حافظت على وضعها الاقتصادي خلال فترة الأزمة المالية العالمية نتيجة التنشيط المالي الكبير الذي أتاحته سياستها وانتهاجها أيضا لسياسة خفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي فيها وخفض اعتمادها على الصادرات. [3]

---

1 وليد إبراهيم حديفة، **مرجع السابق**، ص 159.

2 **مكان نفسه.**

3 يوسف ذياب، **دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند** (الإمارات: وزارة الاقتصاد، 2014) ص 04.

**المبحث الثالث: علاقات الصين والهند في إقليم جنوب شرق آسيا.**

تربط الهند والصين علاقات كبيرة في جنوب شرق آسيا، وهذا ما سيتم التفصيل فيه.

**المطلب الأول: علاقة الصين بإقليم جنوب شرق آسيا.**

**أولا: تعزيز مكانة الصين في بنية النظام الإقليمي والدولي.**

لو جاز وصف أهم ملامح الصين في حالتها الراهنة، والفرص المتاحة لتعزيز مكانتها، لكانت بعض العناوين أكثر دلالة من غيرها، فاستمرار معدلات النمو الاقتصادي بالوتائر العالية الراهنة أو ربما أكثر يمكن أن تكون واحدة من أهم فرص الصين في المستقبل يضاف إلى ذلك حيوية الأداء الاقتصادي والتجاري الصيني، وتواصل العمل لبناء قوة عسكرية معاصرة فعّالة، والالتزام بسياسة خارجية متوازنة وناجحة، بعدما جرى الانتقال والتحول من التوجه الراديكالي لسياسات ماوتسي تونغ إلى سياسة أقل نزوعا إلى المواجهات وأكثر جرأة وبراغماتية، واستندت إنجازات الصين، إلى مقومات طبيعية للاقتصاد الصيني كالمساحة الشاسعة، والموقع الجيوستراتيجي على بحار وطارق تمثل شرايين في الاقتصاد العالمي، إلى جانب التضاريس المتنوعة الغنية، والبحار والأنهار أو السهول أو الجزر وهناك مناخ اجتماعي ومؤسساتي مرن وطموح وسكان عززت حضارتهم وثقافتهم إعطاء الأولوية للمجموع والمجتمع على الفرد، والانضباط، والالتزام بالعمل واحترام القانون والمؤسسات، كل هذه العناصر تمثل، إذا ما أحسن استثمارها، فرصا ومقومات لتعزيز مكانة الصين، كما أن تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في المدن، وتطوير إدارة المشاريع الصناعية، وضبط دور القطاع العام، وتطوير نظام الحوافز واستمرار التعامل الناجح مع آليات السوق، والاهتمام الملحوظ بإدخال التكنولوجيا الحديثة وبالبحث العلمي، كل ذلك، فيما إذا تم الحفاظ على ما أنجز فيه وتطويره، يعدّ فرصا كبرى للصين في تعزيز مكانتها.

تعد الصين اليوم من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الإقليمية، نتيجة الإمكانات التي تتوافر عليها والتي تتنوع في النظام السياسي الدولي وتمتزج فيما بينها لتشكل قوة لا يستهان بها. والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها في النظام السياسي الدولي هي أن الإمكانات أصبحت متوافرة لفاعلين آخرين مثل الصين والهند وآخرون يستطيعون أداء دور فاعل في الساحة الدولية، والصين من أبرز المرشحين للقيام بهذا الدور. [1]

1 ياسين عامر عبد الجبار،" واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي القيود والفرص "، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018، ص 77.

ويمكن القول إن أهم ما يميز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاثة مظاهر بارزة: العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوض الصين الاقتصادي، وانخراط الصين المتنامي في المنظمات الدولية (مثل منظمة شنغهاي ومجموعة البريكس) وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة تمنع التصرف خارج صلاحيات ما يقرره مجلس الأمن ومبادئ القانون الدولي كما حدث في حالتي الفيتو الصيني إلى جانب روسيا في الأزمة السورية .وهذه المظاهر ومثيلاتها داخليا وخارجيا، تخدم هدف الصين في تقديم صورة إيجابية عن الصين الجديدة "في محاولة لمحو تلك الصورة النمطية عنها، والتي تذهب إلى أن الصين دولة شيوعية غير مندمجة في الجماعة الدولية ودولة ذات بسجل أسود في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وهو الهدف الذي يبدو أن الصين نجحت نسبيا في تحقيقه، في دول العالم الثالث بشكل خاص، بفعل استناد السياسة الصينية إلى جملة من الخصائص، لعل أهمها احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم ربط المسائل الاقتصادية بالقضايا السياسية والأيديولوجية. [1]

ويبدو أن هذه الصورة الجديدة للصين تمثل فرصة في فرض مزيد من الاحترام الدولي والإقليمي للصين، وتعزيز ثقة المزيد من دول العالم وشعوبه بالصين، وهذا يخدم بالطبع قدرة الصين على القيام بدور نشط ومؤثر دوليا مثلما يفتح الأبواب أمام علاقات سياسية واقتصادية بعيدة المدى مع المزيد من دول العالم ومؤسساته، وصولا حتى إلى الشركات العالمية التي أصبحت تطمئن إلى أن الصين مكانا آمن للاستثمار، ودولة ذات مصداقية يمكن إقامة العلاقات معها ومع مؤسساتها باطمئنان، ودون مخاوف من التقلبات التي تشهدها. [2]

إذن الصين من الأطراف الإقليمية الفاعلة نتيجة الإمكانات والمقومات التي تتوافر عندها والتي تتنوع وتمتزج فيما بينها، لتشكل قوة صاعدة لا يستهان بها، لكونها تتمتع بعناصر قوة شاملة، تسعى إلى التطوير والتحديث لترتقي بنفسها إلى مصاف القوى العظمى. [4]

إذن الصين تعتبر من الدول الصاعدة التي تحاول بناء مكانة دولية لها، وذلك انطلاقا من محيطها الإقليم ثم الذهاب ابعد من ذلك إلى البعد الدولي.

---

1 ياسين عامر عبد الجبار، **مرجع السابق**، ص 87، 88.

2 **مرجع نفسه**، ص 88.

4 **مكان نفسه.**

**ثانيا: التوجهات الصينية نحو إقليم جنوب شرق أسيا.**

إن الطموح الصيني في التواجد بل والسيطرة على إقليم جنوب شرق آسيا ليس مرتبط بالعقود الزمنية الحديثة فعلاقة الصين بالإقليم تعود لأزمنة غابرة، إذ ترجعها بعض الدراسات إلى القرن الخامس ميلادي مع قدوم البوذية إلى الصين من جنوب شرق آسيا، فالصين أصبحت جزء لا يتجزأ من البيئة الجيوسياسية والإستراتيجية في جنوب شرق آسيا، خصوصا مع سيطرتها على البحر في تلك المنطقة واشتراكها في الحدود الحرية مع بعض دول جنوب شرق آسيا، تاريخيا ارتبطت علاقات الصين بدول الإقليم على أساس دفاعي استخباراتي، دعم سياسي وتحويلات عسكرية، ولهذا يشكل الإقليم بالنسبة للصين مجالا لأمنها الحيوي، ولهذا تسعى الصين جاهدة لتعزيز المزيد من التبادلات، وتركز في ذلك على علاقتها بالمنظمة الأساسية في الإقليم ممثلة في منظمة الآسيان. [1]

وتأكيدا لهذا الطرح فمن الركائز التي تجعل إقليم جنوب شرق آسيا منطقة هامة هو التنافس الدولي والإقليمي عليها فمن جهة يحضر الإقليم بقوة في الإستراتيجية الصينية الاقتصادية في إطار ما يعرف بإعادة إحياء طريق الحرير القديم، وهو يشير إلى شبكة العلاقات المتزايدة الكثافة بين دول شرق وغرب آسيا وفي مقدمتها الصين مع دول جنوب شرق وغرب آسيا مرورا بآسيا الوسطى ووصولا إلى منطقة الموارد النفطية في الخليج. [2]

ومن أجل ذلك قامت الصين بعقد مجموعة اتفاقيات مع ما اسماه كهانا دول العالم الأول ممثلة في اليابان كوريا الجنوبية وسنغافورة، أما دول جنوب شرق آسيا خاصة، ميانمار دول العالم الثالث فقد أصبحت دولا تابعة للصين، إذ تشكل نقاط ارتكاز استراتيجي للسياسة الصينية في إطار ما يعرف بعقد اللؤلؤ، وهو عدد من الموانئ والقواعد البحرية ولإستراتيجية أنشأتها الصين على امتداد شواطئ المحيط الهندي التي تسمح بمد النفوذ الصيني على المحيط الهندي وإقليم جنوب شرق آسيا ككل. فالصين في إطار سياستها التوسعية وطموحها نحو العالمية وجدت نفسها في حاجة إلى أسطول قوي، وهو ما دفعها للبحث في ترتيبات حصولها على قواعد بحرية في الدول البحرية لدول جنوب شرق آسيا. [3]

---

1 جصاص لبنى،" أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا "، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص 79.

2 **مرجع نفسه**، ص 80.

3 **مرجع نفسه**، ص 80، 81.

**المطلب الثاني: العلاقات الهندية بإقليم جنوب شرق آسيا.**

الهند من بين القوى الصاعدة اليوم، وتحاول إيجاد لها موقع بين القوى الكبرى، لذلك بدأت استراتجياتها في التوسع إقليميا بإقامة علاقات في محيطها خاصة مع جنوب شرق آسيا.

**أولا: تعزيز مكانة الهند في بنية النظام الإقليمي والدولي.**

مع بداية تسعينات القرن العشرين عرف التوجه الهندي نحو الإقليم تغيرا، مرده التحولات العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول النظام الدولي نحو نظام الأحادية القطبية والتطورات الهامة التي شهدتها الهند داخليا وتمثلت في الانتخابات التشريعية لسنة 1989، 1991، 1996، 1998، 1999 أين لم يتحصل أي حزب على الأغلبية، وهو ما فتح الباب أمام الحكومات الائتلافية، ما أدى لزيادة اللامركزية السياسية في الهند، هذا إلى جانب توجه الهند نحو التحرير الاقتصادي سنة 1991، وهما عاملان أديا إلى انشغال الهند بمشكلات داخلية، أما صعود الأصولية الهندوسية وبزوغ نجم حزب بهاراتيا جاناتا، وأيضا امتلاك الهند للقوة النووية بعد تفجيرات ماي 1998 ساهما في ازدياد طموحاتها الإقليمية اعتمادا على عقيدة تنشيط آليات التعاون مع دول الإقليم.

إلا أن هذه الأخيرة لم يدم وجودها بعد حلول حكومة الائتلاف اليميني بزعامة حزب بهاراتيا جاناتا، الذي أعاد مبدأ الهند القائم على عقيدة السيطرة الهندية، واستمر المبدأ قائم مع حكومة حزب المؤتمر من خلال العمل على توسيع منطقة المصالح الإقليمية الهندية، أين أعلن وزير الدفاع الهندي جورج فرنالديز أن منطقة مصالح الهند تمتد إلى نحو 11200 كلم تمتد من سواحل استراليا إلى سواحل الخليج العربي، وهو ما دفعها لبناء القيادة البحرية للشرق الأقصى في جزر أندمان كرد على إنشاء الصين للقيادة البحرية في جزيرة كوكو في ميانمار ، خاصة في ظل اعتبار إقليم جنوب شرق آسيا مصدرا أوليا لتهديد الأمن القومي الهندي. [1]

إذن الهند تعتبر من الدول الصاعدة التي تحاول بناء مكانة لها، حيث انطلقت من محيطها الخارجي الإقليمي خاصة في صراعها مع بعض دول الجوار، ثم انتقالها إلى التواجد الدولي وذلك بأساليب ناعمة.

---

1 محمد السيد سليم،" القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا "، **مجلة السياسة الدولية**، الجلد 44، العدد 177، (جويلية 2009) ص 77.

**ثانيا: التوجه الهندي لمنطقة جنوب شرق آسيا.**

يقع الإقليم في الجنوب الشرقي لآسيا حيث تحده الهند من الغرب، لذلك هنالك العديد من العلاقات بينها وبين دول هذه المنطقة.

تستطيع الهند أن تلعب دور محوري في إقليم جنوب شرب آسيا، فهي تحده من الغرب وهو ما جعلها تستطيع لعب دور في الإقليم، بل وأكثر من ذلك تشكل إدراكا لدى النخبة الحاكمة بأن للهند فضاء استراتيجي واسع يمتد ليشمل المحيط الهندي ووسط آسيا، وهذا ما دفع بدول الجوار إلى صياغة استراتيجياتها بناء على الرؤية الهندية وتعمل على تنويع علاقاتها البينية والإقليمية لموازنة القوة الهندية.

وقد قامت علاقة الهند بدول الإقليم على مبدأ الهند حسب هذا المبدأ تعتبر الهند إقليم جنوب أسيا بمثابة منظومة إستراتيجية واحدة تقوم فيها الهند بدور حامل لواء الأمن والاستقرار، فالهند تضطلع بدور إقليمي فاعل في الإقليم، وتتغاضى الهند في علاقاتها مع ميانمار عن سجلها الخاص بحقوق الإنسان والضغط الأمريكي والأوروبي المستمر لفرض عقوبات اقتصادية عليها، إذ تعقد معها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية خاصة في مجال الطاقة وهو ما كان بتوقيع اتفاقية للتنقيب عن النفط والغاز في عام منذ 2005. [1]

تتنوع الرؤية الهندية للأمن في إقليم جنوب آسيا ما بين الاتجاهات اليمينية المتطرفة التي ترى أن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن في الإقليم يتأتى من خلال الهيمنة الهندية المطلقة أو شبه المطلقة على المنطقة حتى وان كان ذلك بإعمال القوة والعنف، واتجاهات أخرى تقوم على الأسلوب اللين والاعتماد على التعاون الإقليمي وذلك بحكم أن:

- الهند لا يمكنها الارتقاء بمكانتها الدولية دون حل مشكلاتها مع دول الجوار.

- هناك ضرورة لتدويل أمن جنوب آسيا بحكم تنوع التهديدات الأمنية في الإقليم من حيث موضوعها وشكلها.

- للهند مصلحة مهمة من وراء تحقيق تنمية اقتصادية سريعة. [2]

---

1 جصاص لبنى، **مرجع السابق**، ص 83، 84.

2 **مرجع نفسه**، ص 86، 87.

كخاتمة للفصل والذي تمحور حول مقومات الصين والهند نحو إقليم جنوب شرق آسيا، حيث تعتبر الصين والهند من اكبر الدول في العالم، وذلك من حيث عدد السكان الذي يتجاوز المليار نسمة، وكذلك من حيث المساحة الجغرافية فهما يحتلان المراتب الأولى، كذلك اعتمادهما على الاقتصاد كمحرك لتوجهاتهم الخارجية.

نظرا لان الصين والهند متواجدان في إقليم جنوب آسيا، فان سياستهم الخارجية تنطلق من إقامة علاقات مع دول إقليم جنوب شرق آسيا والذي له أهمية كبيرة بالنسبة لهما، ومحاولة تجاوز خلافاتهم مع دول المنطقة حيث هنالك العديد من الأزمات خاصة بين الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا حول الحدود البحرية، لذلك فان المنطقة هي محل جذب للدول.

# الفصل الثالث:

# مجالات التنافس الصيني والهندي في جنوب شرق آسيا.

## الفصل الثالث: مجالات التنافس الصيني والهندي في جنوب شرق آسيا.

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا منطقة إستراتيجية وحيوية بالنسبة للدول الصاعدة كالصين والهند اللذان ينتميان لنفس القارة، لذلك كل من الصين والهند تحولات إقامة علاقات مع دول جنوب شرق آسيا وذلك لتحقيق مصالحهم في الزعامة الإقليمية، ومنه يبدا التنافس بينهما، خاصة في العديد من المجالات أهمها الاقتصادي والأمني والثقافي، وهذا ما سيتم معرفته من خلال هذا الفصل.

وسيتم تقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

**المبحث الأول: العلاقات الصينية الهندية.**

**المبحث الثاني: التنافس بين الهند والصين في منطقة جنوب شرق آسيا.**

**المبحث الثالث: التنافس الصيني الهندي حول مجال الطاقة في مضائق جنوب شرق آسيا.**

## المبحث الأول: العلاقات الصينية الهندية.

الصين والهند قوتان صاعدان تمتلكان مقومات كبيرة جدا لأخذ مواقع هامة سواء في النظام الإقليمي أو العالمي، وتربط بينهما علاقات منذ القدم.

### المطلب الأول: التعاون الصيني الهندي.

في هذا المطلب سوف نرى محطات التعاون والصراع بين الصين والهند في مسارهما، حيث كانت العلاقات متوترة في فترات تؤدي إلى نزاعات وفترات أخرى إلى تعاون.

#### أولا: الصين والهند كقوى صاعدة.

تعتبر الصين والهند اللاعبان الرئيسيان الجديدان اللذان يمكن أن يغير ظهورهما من المشهد السياسي الجغرافي العالمي في القرن الحادي والعشرين، وقد كان هذا هو تقدير مجلس المخابرات القومي في الولايات المتحدة أواخر عام 2004، مستشهدا بمعدلات نموهما الاقتصادية المتزايدة والدائمة وقدراتهما العسكرية المتسعة وعدد سكانهما الضخم والذي يغلب عليه سن العمل والذي يزيد عن المليار في كل منهما، كما تعد حقيقة انتماء كل منهما لأحد أقدم الحضارات في تاريخ العالم في نفس درجة الأهمية بالنسبة للهنود والصينيون المعاصرون فقد امتد تأثير تلك الحضارتين لما بعد وادي النهر الذي نشأتا فيه منذ أكثر من خمسة الآف عام ولا تزال تقاليدهما المحترمة قوية على الرغم من التعديلات الكثيرة التي صنعتها الظروف المتغيرة على مدار الألفية الأخيرة وخصوصا تلك المرتبطة بالعصر الحديث، لذلك نجد السؤال الخاص بكيفية سير العلاقة بين هذين العملاقين الآسيويين المختلفين جدا يحظى بأهمية كبرى للجميع: لشعبيهما وجيرانهما وشركائهما التجاريين وبالتأكيد للقوة العظمى في العصر الحالي وهي الولايات المتحدة، هذا وتوجد عناصر تعاون وكذلك عناصر تنافس في العلاقات الصينية الهندية الحالية تعكس جهودهما المنفصلة بل والمتضاربة لبناء دولة وأمة حديثة في مجتمعاتهما القديمة والمحررة في النصف الثاني من القرن العشرين، كما أن لكل منهما مدى واسع من التعاملات مع الولايات المتحدة تقاوم المسميات البسيطة مثل حليف أو عدو، ويتمثل الأمر الوحيد الذي يبدو مؤكدا في التداخل المعقد بين الصين والهند في إطار المشهد العالمي دائم المتغير. [1]

1 سورجيت مانسينج،" الهند والصين: تنافس وتعاون " ، **قرارات عظيمة**، 2006، ص 01.

**ثانيا: جوانب الاهتمام بين الصين والهند.**

تتمثل أهم جوانب الاهتمام المشترك بين الهند والصين في الوقت الحاضر فيما يلي:

1/ وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأميركية، باعتبار أنه ليس في صالح أي منهما.

2/ القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على كل منهما، وهو ما دفع إلى إقامة جماعة عمل ثنائية مشتركة لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، والاتفاق على تبادل المعلومات والاستخبارات حول كيفية التعامل معها.

3/ تنمية العلاقات بين البلدين خاصة بعد أن نمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبلغت قيمة التجارة الثنائية بينهما حوالي 300 مليون في بداية 1990 لتصل إلى 05 مليار دولار في 2002، وترتفع أكثر في السنوات اللاحقة. [1]

**ثالثا: تطور العلاقات الهندية الصينية.**

أهم ما يميز العلاقات الهندية الصينية المعاصرة هو تأرجحها، إذ شهدت تغيرا من التفاؤل المفرط إلى الشك وعدم الثقة ثم إلى الوفاق، لتتراجع عنه مؤخرا بعض الشيء، الأمر الذي يمكن معه التمييز بين محطات أربع رئيسية: يمثل الاعتراف الهندي بالصين المحطة الرئيسية الأولى في العلاقات بين البلدين، فعندما برزت جمهورية الصين الشعبية إلى الوجود أواخر عام 1949 نظرت إليها الهند نظرة تفاؤل وتعاون أخوي، وكانت أول دولة تسارع إلى الاعتراف بها وتقيم معها علاقات على مختلف الأصعدة، فقد كان رئيس الوزراء الهندي آنذاك جواهر لألنهرو يأمل في أن البلدين بخبرتهما ومعاناتهما الطويلة على أيدي القوى الاستعمارية ومشاكلهما المشتركة مع الفقر والتخلف. [2]

---

1 هشام الصادق، " العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية "، **السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003، ص 244، 245.

2 جابر سعيد عوض،" علاقات الهند الإقليمية والدولية "، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e5712975-0ce9-4b3e-9727- تاريخ التصفح: 2021/05/15.

سوف يقفان معا لإعطاء القارة الآسيوية مكانها اللائق على الساحة العالمية خاصة أن البلدين وحدهما يشكلان معا نحو ثلث سكان المعمورة .وهو ما يفسر الضغوط التي مارستها الهند لكي تحصل جمهورية الصين الشعبية على مقعد دائم في مجلس الأمن وعدم مساندة الهند للموقف الأميركي في مواجهة الصين. في العلاقات فتتمثل في الوفاق الذي عرفته في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان وامتد خلال الفترة بين عامي 1979 و1998، والتي شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات على مستوى عال، وجرت خلالها مفاوضات بشأن الحدود وقضايا التجارة، بلغ هذا الوفاق ذروته عام 1991 عندما قامت الهند بتطبيع علاقاتها مع الصين أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني لي بنغ، والتي تعد أول زيارة من نوعها يقوم بها مسؤول صيني رفيع المستوى للهند منذ أكثر من ثلاثة عقود. [1]

ومجالات التعاون بين البلدين في هذا الصدد عديدة ومتنوعة مثل التعاون في مجالات السياحة والطيران المدني والنفط والغاز الطبيعي، ويتميز التبادل التجاري بين البلدين بالنمو السريع حيث أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يقدر بمقدار 60 مليار دولار عام 2010 ليقفز حجم التبادل التجاري بينهما ليقدر بمقدار 70.73 مليار دولار بينهما لتصبح الصين من أكبر شركاء الهند التجاريين، وفي الفترة الأخيرة تم الاتفاق بين البلدين على زيادة الصادرات الهندية للصين لتقليل العجز لدى الهند، وإضافة لذلك منذ عام 2017 قام رئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي بزيارة الصين ثلاث مرات في ظل إشادة وسائل الإعلام الصينية بهذا التقارب بين الهند والصين مما يدل على ترحيب الصين بهذا التقارب وموقفها الإيجابي منه، وعلى جانب التعاون في المجال العسكري شهدت العلاقة بينهم تقارب كبير حيث قام الطرفان بتدريبات مشتركة حول مكافحة الإرهاب عام 2008 جرت في بيلاغوم في الهند حيث كانت تلك هي المرة الأولى التي تدخل فيها القوات الصينية الهند منذ عام 1962، وفي عام 2011 زار وفد عسكري هندي الصين لاستئناف العلاقات العسكرية والدفاعية بين الهند والصين، وقام وزير الدفاع الصيني بزيارة الهند عام 2012 لتحسين العلاقات العسكرية لبلاده مع الهند. كقوة. [2]

---

1 محمد مكرم بلعاوي، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، (02 يوليو 2019) ص 06، 07.

2 جيالي،" العلاقات الصينية الهندية تكسب زخما جديدا، صحيفة البيان 2019 "، على الرابط: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-02-13- تاريخ التصفح: 2021/05/19.

كل هذا يعكس طبيعة العلاقة بين الطرفين التي تتسم التأرجح بين التعاون والنزاع و على الرغم من كل هذا إلا أن بين الجانبين أهداف مشتركة مثل وجود نسق عالمي متعدد الأقطاب. يكون للهند والصين دور مؤثر فيه وتنظر الصين للتقارب مع الهند على أنه يمكن أن يوازن التقارب الهندي الأمريكي بالنسبة للصين بالإضافة لاتفاق بينهما حول قضايا مكافحة الإرهاب.

زارت الصين 2015/02/03، وزيرة الخارجية الهندية سوشما سواراج في زيارة رسمية لها، وخلال زيارتها لبكين التقت سواراج نظيرها وزير الخارجية الصيني وانغ لي والرئيس الصيني شي جين بينغ، وكان الهدف من الزيارة تعزيز التعاون المشترك بين البلدين وتوطيد العلاقات الثنائية الإستراتيجية الشاملة، والتوافق بشأن بعض القضايا الكبرى والعمل المشترك في دمج استراتيجيات التنمية الخاصة ودفع تعاونهما الاستراتيجي فضلاً عن السيطرة على النزاعات وإدارتها، أما اقتصادياً قتم الاتفاق على تعزيز الاستثمار والتجارة بين البلدين، علماً تّعد هذه الزيارة هي الأولى لوزيرة الخارجية الهندية منذ توليها المنصب.

– إن الصين والهند كدولتين ناميتين كبيرتين تتبعان سياسة خارجية سلمية وتمنحان الأولوية لتطوير العلاقات مع دول الجوار، أن الصين تقدر شراكتها الإستراتيجية والتعاونية مع الهند.

– أن الرئيس الصيني شي جين بينغ زار في سبتمبر الماضي الهند وحدد زعيما البلدين هدفاً ببناء شراكة تنمية أوثق بين الصين والهند، كما أن الصين ترغب ببذل جهود مشتركة مع الهند لتنفيذ التوافق الذي توصل إليه رئيسا البلدين وليكونا جارتين وشريكتين جيدتين.

– يتعين على البلدين أن يكونا صديقتين جيدتين تعملان مع من أجل تعزيز ديمقراطية العلاقات الدولية ولحماية المصالح الشاملة للدول النامية.

– انه يتعين على الصين والهند اغتنام فرصة القرن لدمج استراتيجيات التنمية الخاصة بكل منهما ودفع تعاونهما الاستراتيجي في مجال السكك الحديد والمناطق الصناعية من أجل تحقيق منفعة ل 2.2 مليار نسمة للبلدين فضلا عن التنمية الاقتصادية العالمية. [1]

1 باهر مردان،" زيارة وزيرة الخارجية الهندية إلى الصين "، على الرابط:

https://www.academia.edu/6003445/ تاريخ التصفح: 2021/05/18.

**المطلب الثاني: النزاعات بين الصين والهند.**

**أولا: النزاع حول الأقاليم المجاورة للصين والهند.**

تشترك الصين والهند في تاريخ طويل من العداء نتيجة التنافس الإقليمي والنزاعات الحدودية المستمرة على طول 4057 كم مربع، ويعود تاريخ تلك الخلافات عمى الحدود إلى الحقبة الاستعمارية، لاسيما بعد أن ضُمت هضبة اروناتشال براديش إلى الأراضي الهندية خلال حقبة الاستعمار البريطاني. ومن هنا بدا النزاع بين الصين والهند.

ومع احتلال الصين لإقليم التبت منذ العام 1950، قامت الهند بدعم المتمردين التبتيين الذين يقاتلون الحكم الصيني منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وتفاق الصراع خلال انتفاضة التبت عام 1959، عندما لجأ القائد الروحي لمنطقة التبت (الدلاي لاما) إلى الهند هرباً من السلطات الصينية، حيث قام بتشكيل حكومة التبت في المنفى في الهند للقيام بأنشطة مناهضة للصين، الأمر الذي اعتبرته الصين محاولة مستمرة لتقويض السيطرة الصينية عمى التبت. [1]

وتفجّرت هذه الخلافات في الحرب الصينية الهندية التي اندلعت في العام 1962 وانتهت بهزيمة الهند، ويعد السبب الرئيسي للحرب هو السيطرة على إقليم أكساي تشين، إذ تبرز أهمية الإقليم في احتوائه على بعض المنخفضات التي مكنت الصين من إنشاء طريق يربط إقليم التبت وإقليم شينجيانغ وذلك بسبب الوعورة الكبيرة لإقليم التبت. كما اندلعت مواجهة أخرى بين الدولتين في العام 1987، عندما أطلقت الحكومة الهندية لقب ولاية على منطقة اروناتشال براديش، لتصبح الولاية الهندية رقم 29 الأمر الذي أغضب الصيف وأنذر بنشوب حرب قبل أن يتوصل الطرفان إلى حل دبلوماسي حال دون ذلك. وتكرر الأمر في العام2006 بعد أن ادعى كلا البلديف وجود توغلات تصل إلى كيلومتر واحد في منطقة اروناتشال براديش مما أدى إلى نشوب توتر واتهامات متبادلة، وإعادة نشر قوات عسكرية إضافية على طول الشريط الحدودي بين البلدين في وقت لاحق. [2]

---

1 فادي عبد الغني الأحمر،" المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني الهندي "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 04، العدد 01، (2020) ص 132.

2 **مرجع نفسه**، ص 133.

وكذلك في 2013، ادعت الهند أن القوات الصينية توغلت نحو 19 كم مربع داخل الجانب الهندي كما تجدد النزاع بين الدولتين في العام 2017 حول هضبة دوكلام الواقعة في منطقة الحدود مابين الصين ومملكة بوتان المرتبطة مع الهند بموجب اتفاقية أمنية وهي ليست جزءاً من الأراضي الهندية إلا أن الهند تتخوف من أن يسمح إنشاء الصين للطرق في هذه المنطقة بالوصول إلى ممر سيليغوري عنق الدجاجة المشرف على الطرق المؤدية إلى المناطق الشمالية الشرقية في الهند.

في منتصف 2017، قامت الصيف بإرسال جنود لحماية أعمال البناء في منطقة دوكلام المتنازع عليها وذلك لشق طريق حدودي، فردت الهند بنشر قوات عسكرية حالت دون استكمال المشروع. بالمقابل، طالبت الصين جارتها الهند بسحب قواتها من الجزء الصيني للشريط الحدودي بينهما، معتبرة أن الهند انتهكت اتفاقية حدودية أبرمتها بريطانيا مع الصين عام 1890 وتعهدت الحكومات الهندية السابقة باحترامها. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة للتوصل إلى اتفاق، لا يزال ترسيم خط السيطرة الفعلي للحدود بين الصين والهند موضع خلاف كبير، لأن مساحات مختلفة من الأراضي المتنازع عليها تمتد على طول هذا الخط، ورغم المحادثات الثنائية بين البلدين لم يتم التوصل إلى حل. [1]

**خريطة رقم 01: النزاع الصيني الهندي حول أقاليم أكساي تشين وأروناتشال براديش.**

المصدر: فادي عبد الغني الأحمر،" المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني الهندي "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 04، العدد 01، (2020)

1 فادي عبد الغني الأحمر، **مرجع السابق**، ص 134.

**ثانيا: سياسة الصين تجاه قضية كشمير.**

تعتبر الصين طرف في القضية الكشميرية بحكم انتمائها لإقليم جنوب أسيا، وبحكم أن كشمير بالنسبة للصين هي مجال حيوي في آسيا انطلاقًا من حدودها مع الهند وباكستان وضع كان أكثر تأثيرا أثناء الحرب الباردة عندما كانت باكستان تحت الفلك الغربي ومرتبطة بتحالفات إقليمية مع المعسكر الرأسمالي في مواجهة الارتباط والعلاقات الإستراتيجية في إطار معاهدات الصداقة بين الاتحاد السوفيتي والهند. دخلت الصين كطرف فاعل في القضية إذ تمكنت من خلال حربها الحدودية مع الهند من احتلال إقليم تكساي شيس الذي تنازلت عنه لاحقًا باكستان إلى الصين ومن هنا أصبحت الصين طرف في النزاع وأصبحت تسوية الإقليم تتطلب توافق طرف ثالث مباشر في القضية من منطلق الأهمية الجيو سياسية للإقليم بالنسبة إلى الصين حيث يمثل:

1/ يمثل إقليم كشمير عمقًا استراتيجيًا للصين باعتباره يربطها بإقليم لاداخ الذي هو تحت نفوذها، ويرتبط بإقليم تكساي شين الجزء الذي تسيطر عليه من كشمير.

2/ تتواجد في شمال كشمير أنهار سياشين الجليدية التي احتلتها الهند، بعدما كانت تابعة لباكستان، ورغم كونها انهار خالية من الحياة والثروات إلا أنها ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى الصين لكونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ.

3/ تطل كشمير على إقليم كسينجانغ الذي تتواجد به حركة ليغور الإسلامية بالصين التي لها عناصر تقوم أحيانا وبدعم من الغرب باستفزازات انفصالية تواجد الصين على الحدود الكشميرية يدعم مراقبتها لتواصل الكشميريين مع الإيغوريين.

4/ تشرف أنهار سياشين في شمال كشمير على مناطق بها احتياطي ضخم من الغاز والبترول، كما تشرف كشمير في أقصى غرب الصين على طريق قاراقورم الذي يخترق جبال الهيمالايا ويربط الصين بباكستان واسيا الوسطى. [1]

1 فلة عربي عوده،" قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص 68، 69.

التقارب الصيني الباكستاني لم يكن طبعًا لأسباب إيديولوجية، بل كان لوجود عدو مشترك بينهما، خصوصا بعد حرب1963، بين الهند والصين وإقدام الو.م.أ لتقديم المساعدة للحكومة الهندية لمواجهة القوة الصينية كانت باكستان في موقع متباين فيما يتعلق بعلاقات التحالف مع الولايات المتحدة، بالنسبة للصين، من جهة، وباكستان كقوة محتملة لدعم الحركات الإسلامية الانفصالية بالصين من جهة أخرى.

الأولوية بالنسبة للصين هي مجابهة التحالف السوفيتي –الهندي على حدودها، وخاصة في الستينيات عندما وصل الخلاف السوفيتي الصيني لدرجة الحرب سنة1969، ومواجهة كذلك الهند العدو الثاني على حدودها التي دخلت معها في حرب سنة 1963 وضع يبدو أنه ينطبق كذلك على باكستان، حيث أن الأولوية كانت احتواء الهند والمد السوفيتي في المنطقة، بالنسبة للغرب كان ذلك مقبولا مادام أنه يدخل في إستراتيجية احتواء المد السوفيتي. [1]

هذا الدعم الصيني لباكستان بدأ يتغير خاصة منذ منتصف الثمانينيات مع اتجاه الصين للانفتاح على الهند والعمل لبناء روابط جديدة للحد من الدور الأمريكي في جنوب آسيا .فأسست روابط التعاون بين البلدين في مختلف المجالات خصوصا بعد الإعلان الهندي بكون مسالة التبت هي من المسائل الداخلية الصينية، فكان الرد الصيني باعتبار المسالة الكشميرية من المسائل الداخلية للهند وباكستان، كما عملت الصين من خلال سياستها الجديدة إلى حل مشاكلها الإقليمية مع الهند دون التنازل عن الأراضي محل الخلاف مع الهند. تطورت العلاقات الصينية الهندية. [2]

غير أن درجة الثقة بين البلدين ما تزال محدودة ويبدوا أن التوجه الصيني القائم على أساس تقديم تنازلات في الجبهة الشرقية الحدود الواقعة بين شمال إقليم أسام الهندي وجنوب إقليم التبت الصيني مقابل الحصول على تنازلات في الجبهة الغربية إقليم كشمير يبدوا أن الهند أقل رغبة في هذا التوجه لاعتبارات إستراتيجية حيث تعتبر المناطق الصينية أسهل كثيرا لحركة القوات العسكرية من الأراضي الهندية الجبلية شديدة الانحدار، ويحقق كسبا تكتيكيا مهما للصين إلى جانب ذلك تخشى الهند أن تكون الصين تنتهج سياسة الاحتواء للهند. [3]

---

1 فلة عربي عوده، **مرجع السابق**، ص 70

2 **مرجع نفسه**، ص 71.

3 **مرجع نفسه**، ص 72.

## المبحث الثاني: التنافس بين الهند والصين في منطقة جنوب شرق آسيا.

الهند والصين كقوى صاعدة تدور بينهما منافسة كبيرة خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا وذلك للتموقع لتحقيق مصالحهم القومية.

### المطلب الأول: مجالات التنافس الصيني الهندي في إقليم جنوب شرق آسيا.

شهدت العلاقات الصينية الهندية تغيرات تبعا لتغير مصالح وأهداف الدولتين وكذا التحولات التي طرأت على النظام الدولي فتراوحت بين التقارب تارة والتنافس وحتى المواجهة تارة أخرى، فلطالما شكلت الصين تحدي استراتيجي للهند، خاصة بعد نجاح نهضتها الاقتصادية التي انعكست على تطور باقي القطاعات في البلاد وأثار حفيظة العديد من صناع القرار الهنديين ودعوتهم إلى الأخذ بها، وأدى لاشتعال حدة التنافس بينهما.

#### أولا: مظاهر التنافس في المجال الاقتصادي.

مظاهر التنافس الاقتصادي برزت جليا بعد نهاية الحرب الباردة أي بعد إدراك القيادة الهندية إلى حجم النمو الاقتصادي الصيني الذي يستمر في التضاعف بصورة مثيرة، ما دفعهم إلى التفكير في ضرورة الأخذ بالنموذج الصيني، وهو ما دفع الهند إلى فك عزلتها عن العالم الخارجي ضاربة بذلك أفكار المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو عرض الحائط، وفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية انطلاقا من عام 1991، وأشار راتان تاتا أحد المسؤولين في الحكومة الهندية إلى ذلك بقوله: الصين في سبيلها حقا إلى أن تغرقنا ما لم نفعل شيئا وانطلاق الأخذ بالتجربة الصينية كان من قبل الوزير الأول لولاية أندرا براديش الذي قام بإرسال العديد من الرسميين في ولايته إلى بكين لفهم واستخلاص النتائج من التجربة الصينية في الإصلاح. وتبرز مظاهر التنافس الاقتصادي أيضا في كم العلاقات والصفقات الاقتصادية والتجارية التي يعقدها البلدين خارج حدودهما الوطنية والعمل على التواجد والاستفادة إلى أقصى حد من الأقاليم الغنية بالمواد الخام والطاقوية، والبحث عن الأسواق الاستهلاكية لترويج منتوجاتهما وتدعيم وجودهما في النظام الاقتصادي العالمي. [1]

**في المجال الاقتصادي سوف لن نتطرق للتنافس حول الطاقة لأننا سوف نترك لها مجال أوسع في المبحث الثالث نظرا لان هذا المجال هو اكبر مجال للتنافس بين الصين والهند.**

---

1 جصاص لبنى، **مرجع سابق**، ص 135، 136.

تقوم العلاقات التجارية بين كل من الصين والهند وجنوب شرق آسيا على الاستيراد والتصدير ومدى اعتماد المتبادل للطرفين في الجانب الاقتصادي، حيث تسارع تنامي التبادل التجاري لكل من الصين والهند مع جنوب شرق آسيا بشكل متفاوت لكن ملحوظ يبرز مدى الأهمية الاقتصادية التي أصبحت كل من الصين والهند توليها للإقليم بالنسبة للهند كانت جنوب شرق آسيا أول وجهة مبكرة لاقتصادها الذي كان في أول خطوات النمو كما ذكر سابقا بانضمامها كشريك حوار جزئي من أجل تنمية التجارة وقد يلعب بروز السيطرة اليابانية ودخول الصين على الخط في الإقليم كاقتصاد الأسرع نموا سببا في جعل دول جنوب شرق آسيا تلقي الترحيب بالهند من أجل تنويع علاقتها التجارية لكن رغم ذلك الترحيب، والتخوف المتبادل لكل من الهند ودول جنوب شرق آسيا حول الصعود الصيني. [1]

يمكن تبرير اختيار قطاع التجاري كمؤشر لقياس التنافس الاقتصادي بين الصين والهند يحتاج ذلك النمو سوقا وهنا تعد جنوب شرق آسيا في الجانب الشكلي من أكبر الأسواق كثافة السكانية للإقليم بالإضافة إلى التطور الذي تشهده الاقتصاديات المحلية ما يجعل الإقليم محط تنافس وبالطبع يستدعي تنافس اثنان من أكبر الدول في الإقليم الصين والهند.

ضخامة الاقتصاد الصيني وتوسعه يخلق تنافس مع الاقتصاد الهندي من الناحية التجارية في جنوب شرق آسيا فكون الصين الجارة الأقرب والاقتصاد الأكثر منافسة بالنسبة للهند بالإضافة إلى الوقت المتقارب الذي دخلت به كل من الهند والصين إلى المنافسة الاقتصادية في الإقليم يجعل سعي الهند إلى جعل نفسها رقما اقتصاديا هاما في الإقليم واللحاق بنظيرتها الصينية تحديا ، فبرزت هذه المنافسة في إتباع الهند خطى الصين في التعامل مع الإقليم.

يمكن تحديد بعض المنافسة بين المنتجين الصينيين والهنود في مجال التصدير السلع مثل المنسوجات والملابس والسلع الجلدية ولآلات الخفيفة، انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يمكن أن يكون له عواقب سلبية ويلة الأجل على نمو الهندي في الصادرت في هذه القطاعات، والاندماج الأفضل والمتنام للصين شبكات الإنتاج العالمية للسلع المصنعة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي الآثار المترتبة على صادرات الهند بشكل عام. [2]

1 China Power Team, «’’ How will the Belt and Road Initiative advance China’s interests?’’ Site : https://chinapower.csis.org/china-belt-and-roadinitiative/ (21/05/2021)

2 **Ibidi**.

تعد الجهود المبذولة من طرف كل من الصين والهند في إطار تنمية البنى التحتية وإقامة مبادرات في نفس لإطار وسيلة من أجل إقامة مناخ ملائم من أجل توفير الأرضية المناسبة لممارسة نشاطهما الاقتصادي تحت شعار روابط أقوى تقود إلى علاقات تجارية واستثمار أقوى فإن المصالح الاقتصادية التي تلتقي نظرا للأهمية الإستراتجية للإقليم لكلا الدولتين وتحول الإقليم إلى مستقطب للاقتصاديات الكبرى على مستوى العالمي لما يحمله من مقومات تجعل الوصول إلى سوق ضخمة كسوق جنوب شرق آسيا يصبح ضروريا واولوية بالنسبة لكلا الدولتين. [1]

لذلك فان زيادة التبادل ومعاملات التجارية بين كل من الصين والهند وجنوب شرق آسيا يستلزم بنى تحتية قوية تسهل عملية التبادل التجاري بينها بالإضافة إلى الاستثمار الخاص بالدول في حد ذاتها تعد مبادرة الطريق السريع الثلاثي الذي يربط بين كل من الهند، ماينمار، تايلاند، فيتنام، لأوس وكمبوديا واحدة من عدة مبادرات الموسعة بين الهند ودول المحيط الهادي في ودول جنوب شرق آسيا في إطار مشروع الربط:

– تنمية قطاعات كالسياحة والتعليم وتحسين البنى التحتية والتكنولوجيا.

– تسهيل التعاون الاقتصادي بين الهند ودول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي عامة.

بالإضافة إلى الأسباب السابق ذكرها يعد أحد أهمها هو إيقاف النفوذ الصيني المتعاظم في منطقة آسيا لمحيط الهادي وجنوب شرق آسيا، نقطتين يمكن من خلالهما مناقشة النفوذ الاقتصادي الصيني المتزايد في المنطقة الذي يجعل الهند تستدرك بالدخول على خط التنافس مع جارتها الصين ذات القوة الاقتصادية المتزايدة:

– توسع الصين الاقتصادي بواسطة مبادرة طريق وحزام الحرير.

– ازدياد دبلوماسية الموانئ ودبلوماسية الديون الصينية. [2]

في المجال الاقتصادي نجد أن الصين حققت اقترابا أكثر من الهند نظرا لقوة الصين الاقتصادية واعتمادها عليه في صعودها الإقليمي والدولي.

---

1 براكريتي غوبتا،" تنافس هندي صيني على النفوذ في ميانمار "، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 14634، 2018، ص 04.

2 **مرجع نفسه**، ص 04، 05

**ثانيا: التنافس الصيني الهندي في المجال الأمني.**

يعتبر البعض أن نقاط التنافس الصيني الهندي ربما تكون قد زادت اعتبارا من سنة 2001، نتيجة توسع الأسطول الهندي في بحر الصين الجنوبي وفي بحر أندمان، ففي أكتوبر نوفمبر 2000 قام الأسطول الهندي بمناورات في بحر الصين الجنوبي بالاشتراك مع الأسطول الفيتنامي، إلى جانب التنافس على بحر أندمان على الساحل الغربي لدولة ميانمار المؤدي إلى مضيق ملقا الإستراتيجي أو الذي تسعى الصين للسيطرة عليه بالتفاهم مع ميانمار وسيريلانكا وعلى هذا الأساس تقوم الصين ببناء طريق رانجون سيتوى الممتد من العاصمة رانجون وميناء سيتوى ما يسمح لها بالوصول لبحر أندمان، كما تقوم ببناء ميناء وقاعدة بحرية هامبانتونا في سيريلانك. كل ذلك في إطار العقيدة الإستراتيجية المتبناة من قبل البحرية الصينية القائمة على الدفاع الفعال عن المناطق البحرية البعيدة نسبيا عن الشواطئ، في سعي منها إلى امتلاك قدرة على السيطرة الفعالة على البحار ضمن سلسلة الجزر الأولى، ما يعني شمول مضيق تايوان وبحر الصين الجنوب. [1]

ومنه الصورة الإستراتيجية العامة في إقليم جنوب شرق آسيا تتمثل في ظهور معسكرين متصارعين: أولهما: المعسكر الأمريكي الهندي مدعما من قبل اليابان واستراليا. الثاني: المعسكر الصيني الروسي مدعما من قبل باكستان ودول آسيا الوسطى، وفي إقليم جنوب شرق آسيا وإقليم آسيا المحيط الهادي أحد أكثر الأقاليم التي تشهد نزعات بحرية عديدة بين لصين ودول من جنوب شرق آسيا ف من خلال بحر الصين الجنوبي الأمر الذي يجعل عقدت كل من الهند والصين سنة 2018 حوار الأمن البحري الذي اختص بقضايا الأمن في المنطقة. [2]

إذن فالتنافس كما ذكر كمفهوم مرحلة تسبق الصراع تميل أكثر إلى تحقيق المصلحة دون مراعاة وضع الطرف الأخر قد تبدأ احتمالية التعاون في الانخفاض في حالة زيادة حدة التنافس وبلوغه حالة الصراع في الوقت ذاته لا يمكن تجاهل أن التنافس كتفاعل قائم على المصالح يؤدي إلى انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على العلاقات بين الدولتين.

---

1 جصاص لبنى،" أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا "، أطروحة دكتورا، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص 129، 134.

2 تيموثي آر هيث وآخرون،" إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الإستراتيجية العسكرية وإستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية "، **مؤسسة راند**، 2016، ص 09، 10، ص 10، 11.

تجري الهند تدريبات مع تايلاند وإندونيسيا وفيتنام وسنغافورة وهي حريصة على توسيع أفقها لتشمل ميانمار والفلبين، تهدف ملامح هذه التدريبات في المقام الأول إلى مكافحة التمرد والتدريبات الساحلية، بالنسبة للصين يُنظر بشكل متزايد إلى التدريبات المتزايدة وتدريبات الهند مع الدول المطالبين ببحر الصين الجنوبي على أنها موقف حازم، تم نشر غواصات الهند بانتظام في مهام تشغيلية عبر جنوب شرق آسيا وكذلك بحر الصين الجنوبي. أجرت الهند تدريبات بالقرب من بحر الصين الجنوبي مع كل من سنغافورة وفيتنام في الماضي، أثار الموقف الحازم للصين في العامين الماضيين مخاوف جدية للمؤسسة العسكرية لأن أكثر من 50 في المائة من التجارة المتجهة إلى الشرق للهند تمر عبر بحر الصين الجنوبي، أكدت الهند حرية الملاحة وحرية استغلال الموارد بالقرب من المياه الإقليمية قبالة سواحل الدول الساحلية في آخر ثلاثة اجتماعات للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مخاوفها في قمة جنوب شرق آسيا. [1]

أصبح تصميم الهند على مواجهة موقف الصين الحازم من خلال المنتديات المتعددة الأطراف أكثر وضوحا لأن بناء الجزر الاصطناعية وإعلان منطقة تحديد الدفاع الجوي في عام 2013 قلل من قدرة المناورة في البحار الحرة التنسيق بين اليابان والولايات المتحدة والهند آخذ في الازدياد، يمكن ملاحظة ذلك في المساعدة العسكرية من حيث خطوط الائتمان وطائرات الهجوم السريع التي تقدمها الهند واليابان، وكذلك المساعدات العسكرية الأمريكية لدول مختارة في جنوب شرق آسيا وهو مظهر واضح لزيادة التقارب حول القضايا الإستراتيجية بين الدول الثلاث الدول. يُظهر إحياء التدريبات الثلاثية المعروفة باسم تمرين مالابار، في عام 2015 بين الولايات المتحدة والهند واليابان بوضوح أن الهند حريصة على عدم تحديد الأمن الإقليمي من قبل الصين، ولكن يجب أن تشرك نفسها في أطر متعددة الأطراف، هذا لا يعني أن الهند تشيطن الصين صراحة كقوة حازمة تحاول زعزعة استقرار جنوب شرق آسيا، استخدمت الهند تحركات مدروسة ولكن حازمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في جنوب شرق آسيا هذا السرد الدفاعي والاستراتيجي له حجة صحيحة، لإثبات أن الهند والصين قد تواجهان منافسة فيما بينهما ومع ذلك لعبت الولايات المتحدة واليابان دور المرساة سيتم تحديد المنافسة المستقبلية ليس فقط بين الهند والصين ولكن أيضًا بين القوى الأربع الكبرى. [2]

1 PANKAJ K JHA,'' India and China in Southeast Asia: An Evolving Theatre of Competition?'', (DEC, 7, 2015) sité : https://www.e-ir.info/2015/12/07/india-and-china-in-southeast-asia-an-evolving-theatre-of-competition/ (21/05/2021)

2 **Ibidi**.

**ثالثا: مظاهر التنافس بين الهند والصين في التفاعلات الاجتماعية والثقافية.**

يعد العامل الثقافي أحد أهم المداخل الأساسية لتحقيق الريادة والهيمنة في نظام ما بعد الحرب الباردة في ظل ما عرف بالقوة اللينة وامتداد وتغلغل الدول بصورة ناعمة عبر نشر ثقافتها وعاداتها وشرح نواياها والتعريف بذاتها في صورة تجعل الآخر يطيع ويتبع بل وفي أحيان عديدة يندمج ضمن المنظومة القيمية للدولة صاحبة المبادرة إلا أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال وضع خطط وتسخير آليات هامة لتنفيذها. وفي هذا الإطار تسعى كل من الصين والهند إلى تحسين صورتيهما لدى العالم عموما والمحيط الجغرافي لهما خصوصا، وذلك بحكم القضايا التي تثار بشدة حول البلدين فيما ارتبط بقضايا حقوق الإنسان والبيئة وتدعيم بعض الحركات المسلحة ناهيك عن قضايا الفساد الإداري والتعسف السياسي، فالقادة الصينيين مثلهم مثل القادة في الهند يدركون الأهمية المتزايدة للقوة الناعمة في السياسة العالمية. من هنا يتنافس البلدان من أجل صد ومعالجة هذه القضايا والترويج للصورة الايجابية لهما مقابل الحد من الامتداد الثقافي للطرف الآخر وتتجسد مظاهر التنافس الثقافي في الامتداد الناعم الذي تتبعه كل دولة خارج إقليمها. [1]

تحقق الهند في التفاعلات الاجتماعية والثقافية. أداءً أفضل بكثير من الصين، حيث افتتحت الهند مراكز ندية ومركز (رابندراناث طاغور) ومراكز ثقافية للإعلان عن الروابط القديمة وساعدت أيضًا في ترميم المعابد مثل (أنغكور وات) من خلال المسح الأثري للهند والذي أعطى ديناميكية جديدة للعلاقات بين الهند ودول جنوب شرق آسيا. أدى العدد المتزايد من الرحلات الجوية بالإضافة إلى عملية التأشيرة السهلة في الهند إلى تسهيل تحركات السياح في الاتجاهين. وجد السائحون الهنود جنوب شرق آسيا كوجهات قريبة من الخارج ومريحة، تركز الروابط الدينية بشكل خاص على استكشاف الروابط البوذية وتسهيل السفر السهل للحجاج والزعماء الدينيين. دول مثل ميانمار وتايلاند وكمبوديا تمارس ثيرافادا البوذية، وهي واحدة من المتغيرات البوذية التي تمارس أيضا في الهند وسريلانكا، أدت المقترحات الخاصة بالمؤتمرات والمؤتمرات البوذية الدولية بالإضافة إلى الدعاية المقدمة إلى جامعة نالاندا إلى خلق منطقة راحة للهند قد تشعر الصين بالقلق لأن هذا الحبل السري له ميزة هندية مكتوبة عليه. [2]

---

1 جصاص لبنى، **مرجع سابق**، ص 140.

2 PANKAJ K JHA, **Ibidi**.

**المطلب الثاني: التنافس الصيني والهندي لإقامة علاقات مع منظمة الآسيان.**

كان هناك تنافس بين الصين والهند للمشاركة في التكامل الإقليمي الآسيوي خاصة مع منظمة الآسيان لإبرام اتفاقيات تجارة حرة مع جيرانهما هذه الاتفاقيات مهمة لهما كقوى صاعدة، لذلك سنرى كيف أقامت كل من الصين والهند علاقات مع منظمة الآسيان التي هي مجموع دول جنوب شرق آسيا.

**أولا: التوجه الصيني لإقامة علاقات مع منظمة الآسيان.**

في القمة الرابعة لآسيان 3 + في 2002 اقترح الوزير الأول السابق للصين تشو رونغ جي للعمل على تطوير التجارة الحرة في المنطقة وفي 2002 تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي الشامل بين الصين والآسيان إلى تفعيل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان CAFTA، يبلغ عدد سكانه ما يقرب 2 مليار شخص و مجموع إنتاج يبلغ 7,7 تريليون دولار ووصلت التبادلات التجارية بين الصين والآسيان 235,7 مليار دولار أمريكي. [1]

فقد اتجهت الصين لتعزيز علاقاتها التجارية مع الآسيان عن طريق توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة مع دوله في 29 نوفمبر 2004، هذا الاتفاق التاريخي والذي أسس لإقامة أكبر منطقة تجارة حرة وبهدف تسيير عمليات التجارة المتبادلة، ويصب الاتفاق في المنهج التعاوني للصين ويؤكد على تصاعد دورها الإقليمي في سياسات التنمية في منطقة جنوب شرق آسيا والتي تسعى الصين من خلاله إلى تغيير الصورة الذهنية عنها في العالم ولازالت مخاوف السعي إلى الهيمنة بالإضافة إلى قيام الصين بالسعي إلى تطوير منطقة الحرة مع الآسيان تضم (اليابان وكوريا الجنوبية إليها) الآسيان+ 3. [2]

بدأت الصين توجهاتها الإقليمية مع منظمة الآسيان، كعضو ملاحظ وذلك لتعزيز الثقة بين الأطراف ثم إقامة علاقات مع الآسيان أو مع الدول التي تشكل هذا التكامل الإقليمي، سواء شراكات ثنائية أو جماعية، وهذا ما حققته الصين.

1 Xue Gong, "The Belt & Road Initiative And China's Influence In Southeast Asia" **Rajaratnam School Of International Studies, Nanyang Technological University,** novenber 2018, p.6

2 رشا احمد الديسطي،" الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا في الفترة 2008/1991 "، رسالة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 02، 03.

وحتى الآن يبدو أن الجمهورية الصينية ناجحة إلى أبعد المقاييس حيث علا سقف التجارة الإقليمية كما ازدادت شعبية اللغة والدراسات الثقافية الصينية في دول جنوب شرق آسيا كذلك تم الترحيب بالصحوة الصينية في جميع هذه الدول، والتي على جانب آخر تحسنت بها أحوال الأمنيات الصينية لحد كبير، كما أنه توجد بعض المؤشرات التي تدل على تحول في العلاقة بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا الأعضاء في رابطة الآسيان منها الانضمام الصيني في 2002، إلى آلة حل النزاعات في بحر الصين الجنوبي إلى جانب التحول إلى إطار الآسيان 3+ الصين، اليابان، كوريا الجنوبية في مقابل المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى التحرك نحو منطقة التجارة الحرة التي تشمل الآسيان مع الصين. [1]

تمت مناقشتها في اجتماع القمة السابع للآسيان في تشرين الثاني من العام 2003 في جزيرة بالي الإندونيسية وأعقب ذلك تبنّي الطرفين لخطط عمل خمسية للأعوام (2005، 2010) في الاجتماع الثامن للقمة الآسيانية الصينية في العام 2004 في) عاصمة لاوس، وكانت خطة شاملة لتحقيق المصالح المتبادلة والتعاون في إحدى عشر مجالا شملت الطاقة، والنقل، والثقافة، والصحة العامة، والسياحة، والزراعة، والتكنولوجيا المعلوماتية والاستثمارات المتبادلة، وتطوير الموارد البشرية، والبيئة. [2]

فالصين لتحقيق مصالحها أقامت علاقات مع منظمة الآسيان لتجاوز خلافاتها خاصة النزاعات حول الجزر.

**ثانيا: التوجه الهندي لإقامة علاقات مع منظمة الآسيان.**

مع الأخذ في الاعتبار نشاط الجار الصيني في جنوب شرق آسيا، كان رد فعل الهند عن طريق الذهاب بنفس إستراتيجية الصين في نوفمبر 2002، اقترحت نيودلهي على الآسيان إنشاء منطقة حرة للتبادل في السنوات العشر القادمة، أين وقعت نيودلهي اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة في المستقبل مع الآسيان في أكتوبر 2003 بعد عام من إبرام الصين اتفاقية مماثلة. [3]

---

1 رشا احمد الديسطي، **مرجع السابق**، ص 03.

2 زهير عزيز،" تعاظم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية في القارة الأسيوية "، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2017، ص 21.

3 Isabelle saint-Mezard,'' la chine, l'nde et le nouveau régionalisme asiatique '', site : https://doi.org/10.4000/transcontinetales.336 (22/05/2021)

وقعت نيودلهي في الواقع اتفاقية تجارة حرة مع تايلاند في نهاية عام 2003، واختتمت في يونيو 2005 مفاوضات بشأن اتفاقية تعاون اقتصادي عامة طموحة مع سنغافورة، عبر منطقة تجارة حرة للسلع والخدمات ومعاهدة ثنائية لتشجيع الاستثمار حتى لو كانت تفضل خيار اتفاقية متعددة الأطراف مع الدول العشرة الأعضاء في الآسيان، كما أبرمت اتفاقية تفضيلية مع تايلاند وتجري مفاوضات في هذا الاتجاه مع سنغافورة وكان حجم التبادل بين الهند والآسيان اقل بأربعة إضعاف من التبادل بين الصين والآسيان، حيث بلغ مع الهند 12 مليار دولار.[1]

إذن فالهند كقوة صاعدة لمنافسة الصين فهي تتوجه إلى منظمة الآسيان، وأقامت علاقات مع العديد من الدول في جنوب شرق آسيا وبالتحديد إقامة منطقة تجارة حرة مع الآسيان كمنظمة. كذلك منظمة الآسيان أرادت إقامة علاقات لوضع توازن إقليمي مع الصين.

بشكل عام أصبحت الصين أكثر اندماجًا في الأقلمة الاقتصادية الآسيوية من الهند في عام2002، شكلت اقتصاديات جنوب شرق آسيا حوالي 20٪ من إجمالي التجارة الخارجية للهند بينما مثلت أكثر من 40٪ من الصين. تظل معظم الاقتصاديات الصناعية الجديدة في آسيا، مثل سنغافورة أو كوريا الجنوبية، أكثر توجها نحو الصين من الهند.

بكين حريصة على ضمان ألا تطغى الهند على تفوقها في جنوب شرق آسيا حيث لم تدعم الصين بشكل خاص المحاولات الهندية للتوسع في تكتل ASEAN + 3. ظهرت تحفظات الصين الضمنية فيما يتعلق بالاختراقات الهندية في المنطقة في ربيع عام2005، أثناء الخلافات الدبلوماسية حول تنظيم أول قمة جنوب شرق آسيا والتي كان من المفترض أن تعقد في نهاية العام.

كانت بكين التي روجت بنشاط ورسميًا لعقد مثل هذه القمة، تعتزم حجز هذا الحدث فقط لأعضاء الآسيان 3 +، مما لا شك فيه خوفًا من الهيمنة بلا منازع للصين في هذه المناسبة، قررت الآسيان بالفعل دعوة الهند وفقًا لميلها التقليدي لصالح توازن القوى في المنطقة، وبالتالي قمع الصينيين عن جهودهم لتهميش الهند فإن الأخيرة يتم تشجيعها بشكل متزايد على تصوير نفسها على أنها منافس للصين. [2]

1 3 Isabelle saint-Mezard, **ibidi**.

2 **Ibidi**.

## المبحث الثالث: التنافس الصيني الهندي حول مجال الطاقة في مضائق جنوب شرق آسيا.

تعتب الطاقة أهم مجال للتنافس بين الصين والهند خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا وبالتحديد مضيق ملقا.

### المطلب الأول: التنافس الصيني الهندي على الطاقة في جنوب شرق آسيا.

تجاور الصين والهند جغرافيا ويشتركان في ارتباطهما التاريخي والثقافي والحضاري والجغرافي والإستراتيجي بمنطقة جنوب آسيا، وتشكيلهما معا لاقتصاديين صاعدين ومنه لثنائي طاقوي أحدث تحولا كبيرا في سوق الطاقة العالمي. يتطلب النمو الاقتصادي إمدادات مضمونة من الطاقة، وسوف يزداد استهلاك الطاقة السنوي عام 2030بنسبة % 60 مقارنة بعام 2000 وستأتي معظم هذه الزيادة في الطلب على الطاقة أي ما يقارب 80 %من دول غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتأتي الصين والهند في مقدمة تلك الدول. وتواجه الصين والهند مشكلات في الطاقة مردها هواجس ومخاوف مشتركة، يتمثل أهمها في:

– اقتصاد البلدين يشهد نموا سريعا، وخلال السنوات العشر الماضية وصل معدل النمو في الهند إلى 8%مقابل % 10في الصين ويتوقع أن ينمو اقتصاد الصين ليصبح بحلول عام 2030 أضخم من اقتصاد الولايات المتحدة، وستكون الهند عند هذه النقطة ثالث أضخم اقتصاد في العالم، وسيمثل البلدين معا % 28 من الناتج الاقتصادي العالمي بحلول عام 2030 أي بزيادة قدرها % 18 عما كانا عليه عام 2001.

– كلا البلدين يعتمد على الفحم الحجري غير النظيف لتلبية الكثير من احتياجاتهما للطاقة، حيث يلبي أكثر من نصف الاحتياجات في الهند وأكثر من ثلثيها في الصين. ارتفاع الطلب على الواردات الهيدروكربونية حيث لا يملك البلدين موارد داخلية لمواجهة الطلب المتزايد عليه ولاسيما النفط الخام، ومن هنا فإن الموارد ستلعب دورا رئيسيا في استمرار اقتصادهما في النمو.

– توجس البلدين من مخاوف تتعلق بقضايا الطاقة الدولية، فبعد أن كان البلدين في معزل إلى حد ما عن المخاوف المرتبطة بإمدادات النفط لدى كثير من الدول إلا أنه بعد ازدياد واردات النفط تجد الدولتان نفسيهما في الوضع نفسه الذي عانته دول أخرى. [1]

1 عبد القادر دندن،" الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: جنوب آسيا شرق وجنوب شرق آسيا "، أطروحة دكتورا، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 219، 220.

أعداد السكان الهائلة في كلا البلدين، بضم الهند ل 1.1 مليار نسمة والصين ل 1.3 مليار نسمة، وهذا ما يجعلهما معا موطنا لأكثر من ثلث سكان العالم، ومع ذلك ليس في هذين البلدين مجتمعين سوى أقل من 2% من احتياطيات النفط والغاز المؤكدة عالميا. وتشير مختلف الدراسات إلى استمرار تنامي أهمية الصين والهند في التأثير على ازدياد الطلب العالمي على الطاقة خلال العقود القادمة، حيث يقود هذا النمو على الطلب في كلا البلدين محركات متمثلة في النمو الاقتصادي السريع وزيادة التصنيع والتحضر وتحسن مستويات المعيشة. ويفيد سيناريو تطور الطلب الصيني والهندي على الطاقة الذي أعدته وكالة الطاقة الدولية عام 2007 بأن الاحتياجات الصينية من موارد الطاقة الأولية أو الأساسية سترتفع من 1742 مليون طن مكافئ من النفط عام 2005 إلى 3819 مليون طن مكافئ من النفط عام 2030، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها % 3.2 بينما يصل معدل نسبة الزيادة السنوية في الاحتياجات الطاقوية الهندية % 3.6 في نفس الفترة، وذلك بفضل ارتفاع الطلب الهندي على الطاقة من 537 مليون طن مكافئ من النفط عام 2005 إلى 1299 مليون طن مكافئ من النفط عام 2030. [1]

في خضم هذه الخلفية المتوترة والمشوبة بالحذر والمخاوف تدخل الهند والصين في سباق محموم للحصول على الموارد الطاقوية وخاصة النفطية والغازية اللازمة لكل منهما لمواصلة النمو، وهو ما يؤثر في وضعهما ورسمهما لإستراتيجيتهما لتحقيق أمنهما الطاقوي، وذلك يحدد الأولويات الأساسية في أجندة سياستهما الخارجية ليصبح الهدف المتعلق بتحقيق أمن الطاقة أحد الأولويات الحاسمة وعملهما على التحرك إقليميا كذلك واستغلال كل الفرص المتاحة لكسب نفوذ في دول الجوار الإقليمي وخاصة في جنوب شرق آسيا التي تعتبرها الهند مجالا تقليديا لنفوذها الإستراتيجي، وتعتبرها الصين موطنا لفرص جديدة تتيح لها تدعيم مصادر مواردها الطاقوية خاصة من الغاز الطبيعي، وتتيح لها أيضا كسب ممرات حيوية لمرور آمن لمواردها الطاقوية عبر شبه القارة الهندية والمحيط الهندي. فما دامت كل من الصين والهند لا تمتلكان استثمارات في الطاقة الداخلية لدى الآخر، فإن التفاعل بينهما محصور في الاستثمارات الخارجية وإستراتيجيتهما للاستثمارات الخارجية متشابهتان حيث توجد لدى كل منهما شركات نفط حكومية، كما تعتبر كلاهما الاستثمارات الخارجية جانبا أساسيا من جوانب أمن الطاقة وهما تستهدفان الأصول نفسها في الدول المضيفة ذاتها لدول جنوب شرق آسيا. [2]

---

1 عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص 221.

2 **مرجع نفسه**، ص 221، 222.

تمثل جنوب آسيا ورغم قلة مواردها الطاقوية كميا أهمية إستراتيجية بالغة للصين، وساحة من ساحات التنافس الإستراتيجي مع الهند على النفوذ وتوطيد أمنهما الطاقوي، من خلال الحصول على حقوق استغلال الموارد الغازية في المنطقة وخاصة في ميانمار من جهة، وضمان ممرات بديلة للإمدادات النفطية الصينية عبر الأراضي البرية لدول من جنوب شرق آسيا، وتأمين الممرات البحرية الواسعة والمعرضة لأخطار متعددة في المحيط الهندي من جهة ثانية.

يبدو أن ميزان القوى في جنوب شرق آسيا عموما بدأ ينحو تدريجيا باتجاه الصين في مقابل تراجع ملحوظ للنفوذ الهندي، وذلك بعد أن تعودت الهند على اعتبار نفسها مركز النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا، الذي يفرض على الدول الأخرى في النظام أن يكون سلوكها منسجما مع الدور الإقليمي للهند كقوة إقليمية غير أن إصرار الصين على صياغة علاقات وروابط متينة مع دول جنوب شرق آسيا، هو دليل على عزمها على أن تصبح قوة متعددة الأبعاد في المنطقة، وفضها لإبقاء جنوب شرق آسيا كمجال للنفوذ الهندي لأن هذه الأخيرة تنظر تقليديا لجنوب آسيا كمنطقة طبيعية لأمنها وكمجال للنفوذ الحضاري، ولكن التزايد المضطرد للنفوذ الصيني في المنطقة يتحدى وضع الهيمنة التقليدي للهند في جنوب آسيا. [1]

هكذا تضع الصين كامل ثقلها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتاريخيا لخدمة أهدافها الطاقوية في جنوب شرق آسيا في مواجهة شرسة مع الجانب الهندي القوي، ولكن الصين تحقق تقدما كبيرا على حساب الهند بسبب بعد نظر الصين، فقد تنافس البلدان على أصول الطاقة في أنغولا والإكوادور وكازاخستان وميانمار، وكان الفوز في كل هذه الحالات من نصيب الصين، ليس بتقديم العرض الأعلى ماليا فحسب بل بتبنيها أسلوب أكثر إستراتيجية وشمولية يضيف الحوافز المالية إلى المعونات، ومشروعات البنية التحتية، والحوافز الدبلوماسية وصفقات الأسلحة، وفي كثير من الأحيان كان لعدم استيعاب الهند للأهمية المتزايدة للجوانب غير التجارية لصفقات الطاقة هزيمتها على يد الصين وعدم حصولها على أصول خاصة بالطاقة وهذا الجانب ساهم بقسط كبير في النجاحات الصينية في الحصول على أصول طاقوية في جنوب آسيا التي كانت تعد سابقا مجالا خالصا للنفوذ الهندي. [2]

---

1 عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص 229، 230.

2 شايتيج باجباي، **" البحث عن الطاقة دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية "**، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية :التنافس على الموارد الطاقوية، ص 123.

**المطلب الثاني: مضيق ملقا كمركز تنافس بين الصين والهند في جنوب شرق أسيا.**

لا شك أن التحول في مجال اتجاهات نقل وتسويق الطاقة عبر البحر يضع ضغوطا متزايدة على طرق الملاحة البحرية إلى شرق وجنوب شرق آسيا وعلى الممرات المائية وأماكن الاختناقات العالمية المتواجدة هناك؛ مما يخلق مشاكل أمنية أيضا، وهذا واضح وجلي في حالة مضيق ملقا وعلى الرغم من تأكيد كل من إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة على حقهم الأوحد في حماية المضيق وتأمين الأمن للملاحة عبره.

**أولا: الصين.**

بالنسبة للصين، يعتبر هذا المضيق الذي يفصل بين إندونيسيا وماليزيا وتقع سنغافورة على طرفه الجنوبي ممرا استراتيجيا حيويا تزداد أهميته لديها سنة بعد أخرى؛ فحاجات الصين النفطية المستوردة من الشرق الأوسط وإفريقيا تأتي عبر هذا المضيق، وتشير إحصاءات وزارة المواصلات الصينية إلى أن الغالبية العظمى من واردات الصين من النفط تأتي عبر البحر ولابد أن تمر بمضيق ملقا. تقوم إستراتيجية الصين على بناء قوة بحرية ضخمة قادرة على حماية مصالحها وربما الدفع بالقوى الأخرى خارج مجال بحر الصين الذي تعتبره بمثابة بحيرة تابعة لها كليا وبالتالي خارج مضيق ملقا تعتبر الصين ثاني أكبر بلد في العالم من ناحية حجم الإنفاق الدفاعي وأعلنت السلطات الصينية مؤخرًا عن نيتها رفع الموازنة الدفاعية للبلاد إلى 132 مليار دولار بزيادة قدرها 12.2 % عن السنة السابقة، في تأكيد على مسار البلاد في التحديث العسكري ولاسيما سلاحي الجو والبحرية الصينية. [1]

في شهر نوفمبر من العام الماضي قامت الصين بفرض حزام دفاع جوي صيني فوق منطقة بحر الصين الشرقي ما خلق نزاعا مع كل من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وتايوان واليابان وخلال الشهر الحالي، قامت بكين بفرض منصة نفط بقيمة مليار دولار في منطقة بحرية تعتبرها فيتنام تابعة لها، وعززت الصين هذه المنصة بقوات عسكرية لحمايتها الأمر الذي أشعل احتجاجات رسمية وشعبية عارمة في فيتنام وبعدها بأيام قليلة، احتجت الفلبين على خطوة الصين بإقامة منشأة في جزيرة تعتبرها ملكا لها في منطقة بحر الصين الجنوبي فيما يبدو أنه زحف صيني باتجاه ملقا واعتبرت الفلبين أن هذه الخطوة تعتبر خرقا لاتفاق مجموعة آسيان عام 2002. [2]

---

1 علي حسين باكير،" تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجا "، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، ص 05.

2 **مرجع نفسه**، ص 05، 06.

وبموازاة الاستثمار في قوتها العسكرية المتنامية، تعمل الصين على توثيق علاقاتها الإستراتيجية ببعض الدول المختارة الممتدة من بحر الصين الجنوبي وصولا إلى الشرق الأوسط؛ فهي بَنَت وتبني منشآت حيوية وإستراتيجية (موانئ، قواعد، رادارات، مطارات، طرق، مصافي نفط، منشآت لخدمات لوجستية) في كل من بنغلاديش بورما، كمبوديا، مالديف، ميانمار، سيشل، سيريلانكا، تايلاند وباكستان، وتسعى الصين إلى تقوية علاقاتها مع هذه الدول التي تنتشر على طول الخط الساحلي الذي يزودها بإمداداتها الخارجية وواردتها البحرية بالإضافة إلى نقاط الاختناق البحرية المهمة والمواقع الإستراتيجية غرب وشرق المحيط الهندي من خليج عدن مرورًا ببحر العرب وليس انتهاء بمضيق ملقا، فيما بات يعرف باسم إستراتيجية عقد اللؤلؤ، وغالبا ما يتم تفسير هذه الخطوات على أنها تندرج ضمن سياسة تهدف إلى محاربة القرصنة وتأمين المناطق البحرية الحيوية وحماية خطوط الإمدادات الإستراتيجية للموارد الأولية القادمة إلى الصين لاسيما قبالة سواحل الصومال وماليزيا وإندونيسيا والفلبين، وبالتالي حماية الأمن الاقتصادي للصين، إلا أن عددًا كبيرًا من جيران بكين من جهة بالإضافة إلى قوى إقليمية ودولية كالهند والولايات المتحدة الأميركية تخشى أن تعكس هذه الخطوات نوايا صينية توسعية مبيتة لاسيما في مناطق بحرية تدعي ملكيتها وتسعى إلى فرض سيادتها عليها مع تنامي قدراتها البحرية والعسكرية. [1]

**ثالثا: الهند.**

نشرت نيودلهي في العام 2004 إستراتيجيتها البحرية (العقيدة البحرية الهندية) وفيها تعبر عن طموحها البحري في التواجد الفعال والمؤثر على المداخل والمخارج الملاحية المهمة للمحيط الهندي والتي تتمثل في غالبها في شريط يمتد من قناة موزمبيق وباب المندب ومضيق هرمز في الغرب وصولا إلى مضيق ملقا وسوندا ولومبوك في الشرق. لكن إستراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية خلقت شعورًا لدى نيودلهي بأن بكين باتت تطوقها من البحر أيضا فالإستراتيجية الصينية تخترق مجالها الحيوي والأمني وتهدد مصالحها في محيطها القريب مباشرة؛ فحوالي 95% من تجارة الهند الخارجية من حيث الحجم و75 % من حيث القيمة وأكثر من 70 % من واردات الهند من النفط تأتي عبر البحر. [2]

1 علي حسين باكير، **مرجع السابق**، ص 06.

2 **مرجع نفسه**، ص 07.

أضف إلى ذلك أن سعي بكين إلى توثيق علاقاتها مع كل من بنغلاديش وسريلانكا لبناء موانئ ومنشآت لتقديم خدمات لوجستية على غرار خطوتها في ميناء غوادر الباكستاني لتكون مشرفة على خط النقل البحري الاستراتيجي بين لشرق الأوسط وشرق آسيا، يعني أن هذه المنشآت قد تتحول فيما بعد إلى قواعد للبحرية الصينية في قلب المجال الحيوي الهندي.

وتحاول الهند التقرب من دول جنوب شرق آسيا لتسهيل مهمتها في التواجد في مضيق ملقا، عبر تقديم نفسها على أنها شريك جيد، ويمكن الاعتماد عليه أقامت نيودلهي مع دول المنطقة العديد من المناورات البحرية المشتركة كما قدمت الهند نفسها على أنها طرف مهم في محاربة القرصنة والإرهاب وضمان سلامة الملاحة البحرية والنقل البحري علاقات الهند بماليزيا وسنغافورة تتيح لها التواجد في مضيف ملقا مع طموح هندي بأن لا يقتصر نفوذها على مدخل المضيق وإنما يمتد إلى ما هو أبعد أي بحر الصين الجنوبي وصولا إلى تايوان وذلك في محاولة لموازنة الدور والنفوذ الصين الذي امتد إلى مجالها الحيوي مباشرة. الخطوة الأهم في مجال التأسيس لتواجد قوي ودائم للهند في المنطقة تمثلت في افتتاح مركز قيادة للبحرية الهندية عام 2001 في جزر أندامان ونيكوبار شرقي خليج البنغال لكن أهمية ودور هذه المنشأة الإستراتيجية تحول مع الوقت لدرجة أنه بات يحظى اليوم بأهمية قصوى في إستراتيجية الهند البحرية لمواجهة التمدد الصيني البحري وكذلك مراقبة خط الملاحة من وإلى مضيق ملقا، لقد عززت نيودلهي من قدراتها في جزر أندامان ونيكوبار خلال الأعوام القليلة الماضية وباتت تتضمن اليوم قطعة بحرية وقاعدتين بحريتين وأربع قواعد جوية وفرقة عسكرية. [1]

وتكمن أهمية المقر في أنه يضع الهند على مدخل مضيق ملقا يبعد حوالي 90 ميل بحري، في حين أن الهند تبعد عن المقر حوالي 650 ميل بحري علما بأن الغالبية العظمى من السفن التي تبحر باتجاه دول شرق آسيا عبر مضيق ملقا تمر بمحاذاته ما يعطي الهند القدرة الإستراتيجية على مراقبة الملاحة البحرية في هذا المسار الذي يعتبر نقطة ضعف الإستراتيجية البحرية الجيوبوليتيكية للصين لكن دور الهند هناك سيبقى مرهونا بمدى قدرتها على الاستمرار في صعودها الاقتصادي والإنفاق على قدراتها العسكرية ولاسيما البحرية بالإضافة إلى علاقتها مع الولايات المتحدة وربما أستراليا في مرحلة لاحقة. [2]

---

1 علي حسين باكير، **مرجع السابق**، ص 06.

2 **مرجع نفسه**، ص 07.

كخاتمة للفصل والذي يتمحور حول مجالات التنافس الصيني والهندي في جنوب شرق آسيا. استطعنا التوصل إلى العديد من النتائج والذي نحاول سردها، حيث أدى التنافس بين الصين والهند حول منطقة جنوب شرق أسيا إلى تفوق الصين في المجال الاقتصادي، وفشلها في المجال الثقافي أين تفوقت الهند، هذا النجاح والفشل لكل منهما أدى إلى تنافس قريب من الصراع في المجال الأمني أين أصبح كل طرف يعتمد على حلفاء من الخارج.

# الخاتمة

## الخاتمة.

بعد دراستنا للتنافس الدولي في العلاقات الدولية وبالتركيز على التنافس بين الصين والهند في منطقة جنوب شرق آسيا، وبعد تحليل العلاقة التي ترتبط المتغيرات توصلنا إلى أن التنافس بين الصين والهند في منطقة جنوب شرق آسيا التي تمثل رهانا استراتيجيا في المنافسة الصينية الهندية قائم حول العديد من المجالات ذات الأهمية لكل منهما، وكذلك لدول المنطقة.

كما سعت الصين لتعزيز التحالفات مع دول الآسيان، رغم النزاعات والتوترات، لأن اقتصاد هذه الدول يعتمد على الصين بشكل كبير، زيادة على ذلك الاستثمارات الاقتصادية الصينية الكبيرة مع دول جنوب شرق آسيا لكن تخوفها الكبير من الصعود الصيني دفعها للجوء إلى الهند كقوة صاعدة لتضمن حمايتها فأصبح ينظر للصين أنها دولة تعديلية تريد تغيير الوضع القائم لصالحها، ما يعتبر السبب الرئيسي للتنافس الاستراتيجي بين الصين والهند.

كما أن هناك علاقة طردية بين الصين والهند حول التنافس في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث كلما كان المصالح متفقة أدى ذلك إلى التعاون وتطوير العلاقات في شكل ثنائي مع دول المنطقة ومنظمة الآسيان أما إذا تعارضت المصالح واختلفت يؤدي ذلك إلى توتر العلاقات بينهما داخل المنطقة ما قد يؤدي إلى الصراع.

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

**1**. التنافس الدولي من لظواهر السائدة والتي تسير العلاقات الدولية الحالية، والتي تتميز بانعدام الصدامات والحروب العسكرية.

2. تصدُّرت عديد القوى الآسيوية المشهد العالمي للقوى الصاعدة ، وهو ما مكن لفكرة تحول القوة نحو آسيا أو نحو الشرق، وكانت كل من الصين والهند أبرز تلك القوى على الإطلاق.

**3**. خلق التنافس بين الصين والهند من أجل الحفاظ على التوازن في إقليم جنوب شرق آسيا وتجنب صعود أي طرف ليلعب دور المهيمن في الإقليم وهو ما استنتجناه أن الصين من وراء منافستها لا تسعى للهيمنة العالمية بقدر سعيها للهيمنة الإقليمية، ودحض أي محاولة لبروز الهند كقوة منافسة لها في أحد أهم الأقاليم أهمية في إستراتيجيتها خاصة وان الأقاليم الآسيوية الأخرى يصعب فيها للصين المناورة بشكل أفضل.

4. ضخامة الاقتصاد الصيني وتوسعه يخلق تنافس مع الاقتصاد الهندي من الناحية التجارية في جنوب شرق آسيا فكون الصين الجارة الأقرب والاقتصاد الأكثر منافسة بالنسبة للهند بالإضافة إلى الوقت المتقارب الذي دخلت به كل من الهند والصين إلى المنافسة الاقتصادية في الإقليم يجعل سعي الهند إلى جعل نفسها رقما اقتصاديا هاما في الإقليم واللحاق بنظيرتها الصينية تحديا لذلك نجد أن الصين حققت اقترابا أكثر من الهند نظرا لقوة الصين الاقتصادية واعتمادها عليه في صعودها الإقليمي والدولي.

5. الصورة الإستراتيجية العامة في إقليم جنوب شرق آسيا تتمثل في ظهور معسكرين متصارعين:

أولهما: المعسكر الأمريكي الهندي مدعما من قبل اليابان واستراليا.

الثاني: المعسكر الصيني الروسي مدعما من قبل باكستان ودول آسيا الوسطى.

6. تحقق الهند في التفاعلات الاجتماعية والثقافية. أداءً أفضل بكثير من الصين وذلك راجع للتقارب الكبير في اعتناق بعض دول جنوب شرق آسيا للديانة البوذية ما سمح بتطور العلاقات في الجانب الثقافي مع الهند أكثر من الصين.

7. بالنسبة للصين، يعتبر هذا المضيق الذي يفصل بين إندونيسيا وماليزيا وتقع سنغافورة على طرفه الجنوبي ممرا استراتيجيا حيويا تزداد أهميته لديها سنة بعد أخرى؛ أما الهند فنشرت إستراتيجيتها وفيها تعبر عن طموحها البحري في التواجد الفعال والمؤثر على المداخل والمخارج الملاحية المهمة وبالتركيز على مضيق ملقا.

# قائمة المراجع

## ➢ الكتب

- **الكتب باللغة العربية.**

1/ أبو جابر فايز صالح، **الاستعمار في جنوب شرقي آسيا في العصر الحديث** (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع 1991)

2/ باجباي شايتيج، **البحث عن الطاقة دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية**، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية :التنافس على الموارد الطاقوية.

3/ جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)

4/ حتى ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، ( لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)

داس جورشاران، **النموذج الهندي**، تحرير: عايدة عبد الله وآخرون، **دراسات عالمية نهوض الهند** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)

5/ دوريتي حيمس، وروبرت بالستغرام، تر: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986)

6/ ذياب يوسف، **دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند** (الإمارات: وزارة الاقتصاد، 2014)

7/ عبد الفتاح إسماعيل، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، (القاهرة: كتب عربية، 2005)

8/ عبد الكافي عبد الفتاح، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**، (القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2001)

9/ غريفيش مارتن، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)

10/ قادري حسين، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، (الجزائر: منشورات خير جليس، 2007)

11/ مدبولي عبد المنعم، **الإصلاحات الاقتصادية في الهند منذ بداية الاستقلال** (مصر: 2010)

12/ مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)

13/ منصور ممدوح محمود مصطفي، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)

14/ ميرشايمر جون، تر: مصطفى محمد قاسم، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ( الرياض، الناشر العلمي، 2012)

15/ ناي جوزيف، تر: محمد توفيق البحيرمي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007)

16/ سرور احمد، الهند المارد النائم: قراءة في المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، تحرير: محمد عبد العاطي **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)

17/ اليوسفي محمد، السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها، الكتاب: **السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي** ( برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)

- **المجلات والدوريات**
- **المجلات بالغة العربية.**

1/ أبو زيد أحمد محمود،" نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36 (2012)

2/ الأحمر فادي عبد الغني،" المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني الهندي "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 04، العدد 01، (2020)

3/ آر هيث تيموثي وآخرون،" إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الإستراتيجية العسكرية وإستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية "، **مؤسسة راند** (2016)

4/ باكير علي حسين،" تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجا "، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**.

5/ بثياغودا كديرا،" التعامل مع دلهي: كيف ترسم الثقافة سياسة الهند تجاه الشرق الأوسط "، الدوحة، **مركز بروكنجز** (ديسمبر 2015)

6/ بدوي منير محمود،" مفهوم الصراع ، دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع "، **مجلة دراسات مستقبلية** العدد 3 (1997)

7/ بلعاوي محمد مكرم، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، (02 يوليو 2019)

8/ التميمي ناصر،" رابطة دول جنوب شرق آسيا: آفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية "، **مركز الجزيرة للدراسات** (15 افريل 2015)

9/ حطاب عبد المالك، إبراهيم مشعالي،" المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 03 (ديسمبر 2019)

10/ خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، " رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة " **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06**.

11/ دندن عبد القادر،" مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي" **مجلة قضايا آسيوية**، العدد 01، (جويلية، 2019)

12/ رمضاني ابتسام،" التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق أسيا "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13**، ( جويلية 2018)

13/ سليم محمد السيد،" القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا "، **مجلة السياسة الدولية** الجلد 44، العدد 177، (جويلية 2009)

14/ الصادق هشام، " العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية "، **السياسة الدولية**، العدد 153 جويلية 2003،

15/ طويل نسيمة،" ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** العدد 10 (جانفي 2017)

*16/ طيب جميلة، " العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة :العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا "* ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول.***

17/ عبد الحي وليد،" التحولات البنيوية في السياسة الصينية "، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد2**،

18/ عبد الله عبد الخالق،" النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد124 (افريل 1996)

19/ غوبتا براكريتي،" تنافس هندي صيني على النفوذ في ميانمار "، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 14634، 2018،

20/ فاضل شريفة محمد،" التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية 2010،2017 "، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 01 (ديسمبر 2018)

21/ مانسينج سورجيت،" الهند والصين: تنافس وتعاون " ، **قرارات عظيمة**، 2006.

22/ محمدي صليحة، " السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة "، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني العدد11**، جويلية 2017.

23/ موالدي سليم،" اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق أسيا الآسيان "، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03**، (2012)

24/ نتاري محمد، رابطة الآسيان ماذا بعد مسيرة الخمسين عاما، **مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص**، (جوان 2018)

- **مجلات باللغة الانجليزية.**

Gong Xue, "The Belt & Road Initiative And China's Influence In Southeast Asia" **Rajaratnam School Of International Studies, Nanyang Technological University,** novenber 2018.

## ➢ المذكرات والرسائل الجامعية.

1/ احمد فراس محمد،" الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية "، رسالة ماجستير، جامعة الموصل: كلية العلوم السياسية.

2/ بلعيد سمية،" النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا " رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010.

3/ بوزيدي عبد الرزاق،" التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة الأزمة السورية " رسالة ماجستير جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.

4/ جصاص لبنى،" أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا "، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

5/ حذيفة وليد إبراهيم،" القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا "، أطروحة دكتورا، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، 2015.

6/ حكيمي توفيق،" الحوار النيوواقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني ""، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقو والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.

7/ دندن عبد القادر،" الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: جنوب آسيا شرق وجنوب شرق آسيا "، أطروحة دكتورا، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013.

8/ الديسطي رشا احمد،" الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا في الفترة 2008/1991 "، رسالة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.

9/ الرّبيعي ياسين عامر،" واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي القيود والفرص "، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018.

10/ شحاب نوال،" اثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010.

11/ عبد الجبار ياسين عامر،" واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي القيود والفرص "، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018.

12/ عزيز زهير،" تعاظم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية في القارة الأسيوية "، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2017.

13/ عوده فلة عربي،" قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

14/ مباركية منير، " صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية دراسة مقارنة: اليابان، الصين، الهند "، أطروحة دكتورا، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016.

15/ نتاري محمود،" مجموعتا الاكواس والآسيان دراسة في الدور والتأثير "، أطروحة دكتورا، جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

- **المواقع الالكترونية.**

- **باللغة العربية.**

1/ جيالي،" العلاقات الصينية الهندية تكسب زخما جديدا، صحيفة البيان 2019 "، على الرابط: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-02-13- تاريخ التصفح: 2021/05/19.

2/ حمدوش رياض، " محاضرات في نظرية التكامل والاندماج "، على الرابط: https://www.google.com/search?q=www.project- تاريخ التصفح: 2021/04/28.

3/ زقيبة سارة،" كم يبلغ عدد سكان الهند "، على الرابط: https://mawdoo3.com/ تاريخ التصفح: 2021/05/11.

4/ عوض جابر سعيد،" علاقات الهند الإقليمية والدولية "، على الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e5712975-0ce9-4b3e-9727- تاريخ التصفح: 2021/05/15

5/ الشنمان ممدن،" الواقعية الهجومية المهيمن الإقليمي ومحدودية هيمنتا "، على الربط:

http://a3wadqash.com/?p=284 تاريخ التصفح: 2021/04/28.

6/ مردان باهر،" زيارة وزيرة الخارجية الهندية إلى الصين "، على الرابط:

https://www.academia.edu/6003445/ تاريخ التصفح: 2021/05/18.

7/ سليم رجاء، " الهند معلومات أساسية "، على الرابط: تاريخ التصفح: 2021/05/02.

https://www.aljazeera.net/amp/2004/10/03/

➢ **باللغة الانجليزية.**

1/ JHA PANKAJ K,'' India and China in Southeast Asia: An Evolving Theatre of Competition?'', (DEC, 7, 2015) sité : https://www.e-ir.info/2015/12/07/india-and-china-in-southeast-asia-an-evolving-theatre-of-competition/ (21/05/2021)

2/ China Power Team, «'' How will the Belt and Road Initiative advance China's interests?'' Site : https://chinapower.csis.org/china-belt-and-roadinitiative/ (21/05/2021)

➢ **باللغة الفرنسية.**

1/ Isabelle saint-Mezard,'' la chine, l'nde et le nouveau régionalisme asiatique '', site : https://doi.org/10.4000/transcontinetales.336 (22/05/2021)

# فهرس الجداول والأشكال

| فهرس الجداول والأشكال. | الصفحة |
| --- | --- |
| مراحل تطور رابطة الآسيان. | 31 |
| النزاع الصيني الهندي حول أقاليم أكساي تشين وأروناتشال براديش. | 67 |

# فهرس

# المحتويات

# فهرس المحتويات.


| فهرس المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | 2 |
| الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنافس الدولي في جنوب شرق آسيا. | 10– 34 |
| المبحث الأول: التنافس الدولي في العلاقات الدولية. | 11 |
| المطلب الأول: تعريف التنافس الدولي. | 11 |
| المطلب الثاني: التنافس الدولي وهيكل النظام الدولي. | 15 |
| المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للتنافس الدولي. | 20 |
| المطلب الأول: التنافس الدولي وفق البراديغم الواقعي. | 20 |
| المطلب الثاني: التنافس الدولي وفق المنظور اللبرالي. | 24 |
| المبحث الثالث: دراسة عامة لمنطقة جنوب شرق أسيا. | 27 |
| المطلب الأول: مسح جيوبوليتيكي لمنطقة جنوب شرق أسيا. | 27 |
| المطلب الثاني: رابطة دول جنوب شرق أسيا. | 30 |
| الفصل الثاني: مقومات الصين والهند للتوجه نحو إقليم جنوب شرق آسيا. | 34–59 |
| المبحث الأول: مقومات الصين للتوجه إلى جنوب شرق آسيا. | 37 |
| المطلب الأول: دراسة عامة حول الصين. | 37 |
| المطلب الثاني: القوة الناعمة كتوجه جديد للصينية. | 42 |
| المبحث الثاني: مقومات الهند للتوجه إلى جنوب شرق آسيا. | 45 |
| المطلب الأول: دراسة عامة حول الهند. | 45 |
| المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي للهند كقوة صاعدة. | 49 |
| المبحث الثالث: علاقات الصين والهند بإقليم جنوب شرق آسيا. | 54 |
| المطلب الأول: علاقة الصين بإقليم جنوب شرق آسيا. | 54 |
| المطلب الثاني: العلاقات الهندية بإقليم جنوب شرق آسيا. | 57 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثالث: مجالات التنافس الصيني والهندي في جنوب شرق آسيا.** | **85 -61** |
| **المبحث الأول: العلاقات الصينية الهندية.** | **62** |
| **المطلب الأول: التعاون الصيني الهندي.** | **62** |
| **المطلب الثاني: النزاعات بين الصين والهند.** | **66** |
| **المبحث الثاني: التنافس بين الهند والصين في منطقة جنوب شرق آسيا.** | **70** |
| **المطلب الأول: مجالات التنافس الصيني الهندي في إقليم جنوب شرق آسيا.** | **70** |
| **المطلب الثاني: التنافس الصيني والهندي لإقامة علاقات مع منظمة الآسيان.** | **76** |
| **المبحث الثالث: التنافس الصيني الهندي حول مجال الطاقة في مضائق جنوب شرق آسيا.** | **79** |
| **المطلب الأول: التنافس الصيني الهندي على الطاقة في جنوب شرق آسيا.** | **79** |
| **المطلب الثاني: مضيق ملقا كمركز تنافس بين الصين والهند في جنوب شرق أسيا.** | **82** |
| **الخاتمة.** | **87** |
| **قائمة المراجع.** | **90** |
| **فهرس الجداول والأشكال.** | **98** |
| **فهرس المحتويات.** | **100** |